

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٥

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

العالمي في اليوم الأول للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأرجو أن تقبلوا تهانئتي، سيدي، على توليكم المنصب الرفيع لرئيس الدورة الثانية والستين. وأود أن أعرب للشيخة هيا راشد آل خليفة عن امتنان سري لانكا على قيادتها المحنكة للدورة الحادية والستين.

ويمكن لسري لانكا أن تفخر بحضارة قديمة للغاية ومتقدمة، مماثلة للحضارتين الإغريقية والرومانية وحضارة وادي النيل. وإحدى الصفات الهامة لحضارتنا تتمثل في استخدام اللغات الحية مثل السينهاالا والتاميل، وهما لغتان يستخدمهما العديدون حتى اليوم. وبالتالي فلاني أعتبر أي ملتزم باستخدام السينهاالا، وهي لغة حية، لمخاطبة الجمعية العامة.

وأود أن ابدأ بياني بأقتباس العبارات الخالدة للسير اسحق نيوتن: ”إننا نبني الكثير من الجدران وليس ما يكفي من الجسور“. وأصبحنا جميعاً أعضاء في منظمة أنشئت للسماح بسماع جميع أصواتنا ولتحاشي اتخاذ نهج يرمي إلى

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

خطاب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجاباكسا (تكلم بلغة السينهاالا؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): يسرني أن أتمكن من مخاطبة المجتمع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العديد من الأهداف الإنمائية للألفية أو تخطيها. ويا له من منظر جميل على طرفاتنا الريفية حيث يُشاهد الآلاف من الأطفال يرتدون الزي الأبيض في طريقهم إلى المدرسة. وهذا مثال جيد على نجاحنا في سياسة التعليم للجميع.

وعلى الرغم من الإرهاب الوحشي الذي استمر ٢٥ عاما، ما فتتنا قادرين على مواصلة التنمية الاجتماعية. وتنتهج حكومتي سياسة الانفتاح والتعاون مع جميع آليات حقوق الإنسان الدولية، وقام مؤخرا عدد من المسؤولين رفيعي المستوى بزيارة سري لانكا. لقد قامت حضارة سري لانكا القديمة على مبدأي ميتا وأهمسا البوذيين - كون مبدأ ميتا هو المحبة لجميع الكائنات الحية والعطف عليها، وكون مبدأ أهمسا هو الاحترام الشديد للحياة. وحقوق الإنسان على الدوام جزء أساسي من ثقافتنا وتقاليدنا العريقة لآلاف السنين. لذلك، فحماية حقوق الإنسان ليست بالشيء الجديد بالنسبة إلينا. والمرأة في عهد ما قبل الاستعمار تمتعت بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة - بما في ذلك حقوق الامتلاك وحقوق الإرث. وليس مصادفة أن تكون سري لانكا قد انتخبت ديمقراطيا أول امرأة رئيسة للوزراء في العالم عام ١٩٦٠.

وإذ نعتدي بمبادئ البوذية، فإننا نحترم عبر الزمن حقوق إخواننا من بني البشر. ولذلك لم يكن من الضروري أن نخوض الحروب العالمية أو أن نخسر الملايين من الأرواح لنذكر قيمة تلك الأرواح. إن حكومتي ليس لها سجل في التسبب بمعاملة إخواننا من بني البشر لأجل بناء إمبراطوريات أو لتحقيق مكسب تجاري أو لأسباب دينية. وسري لانكا، بوصفها احد الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان، ترى أن حقوق الإنسان أهم من أن تُستخدم كأداة للنيل من الدول من أجل مصلحة سياسية. ومن الأساسي أن تكون الأنشطة الدولية الرامية إلى تسهيل تطبيق معايير حقوق

تسوية المشاكل من خلال أعمال العنف والانتقام واللوم. غير أننا نشهد اتجاه نحو الانتقاد ووضع البلدان في قفص الاتهام ومعاقبة الذين لا يتماشون مع هذا الاتجاه. وبدلا من البحث عن حلول من خلال التعاون، فإننا كثيرا ما أثرنا الشك وأقمنا حواجز بين أنفسنا من خلال ازدواج المعايير.

واشعر بالاعتزاز إذ أبلغ الجمعية بأننا، بالرغم من التحدي الكبير الذي يمثله الصراع المستمر مع الجماعة الإرهابية الوحشية في شمال بلندا، قد حررنا المقاطعة الشرقية من الإرهاب وأعدنا القانون والنظام هناك. وأطلقت حكومتي بالفعل برنامجا ضخما لإعادة التأهيل والتعمير في الشرق. واقترحنا أن نجعل المقاطعة الشرقية لسري لانكا نموذجا للتنمية وإعادة التأهيل، بشكل أساسي من خلال جهدنا بالذات ولكن أيضا بمساعدة جميع المانحين. ونقوم باتخاذ خطوات لإعادة الحقوق المغتصبة للسكان بإجراء انتخابات للمقاطعات وانتخابات محلية في الشرق في وقت مبكر العام المقبل. وتوجد فرصة واضحة للمجتمع الدولي ليضطلع بدور حيوي في كسر حلقة الصراع بالتركيز على التنمية.

ولم نشن عمليات عسكرية إلا للممارسة الضغط على الإرهابيين بغية إقناعهم بأنه ليس من الممكن لهم الحصول على انتصار عسكري. ولا يزال هدفنا التوصل إلى حل تفاوضي ومشرف لهذا الصراع المؤسف. ولا بد لي من القول إن اللجنة التي تضم ممثلين عن جميع الأحزاب تعكف على العمل بنجاح نحو هذا الهدف.

كانت سري لانكا من أوائل البلدان النامية التي نهضت بالصحة والتعليم الشاملين والمساواة بين الجنسين والتعبئة الاجتماعية. لقد تمكنا من تحقيق مؤشرات اجتماعية اقتصادية استثنائية - أعلى بكثير مما هو متوقع عادة من بلد ذي دخل متوسط - متدنٍ؛ ونحن على الطريق نحو تحقيق

راضين. وسيمثل ذلك صفة في وجه الديمقراطية. وفي هذا الوقت، علينا أن نركز انتباهنا على الفلسطينيين الذين يسعون إلى إقامة دولة مستقلة. وعلى المجتمع الدولي أن يساعدهم على إدارة بلادهم دون أي تأثير لا ضرورة له.

ونؤيد تأييدا قويا تعزيز آليات الأمم المتحدة لمكافحة جمع الأموال من أجل أنشطة غير قانونية وغير مشروعة. ونحث الأمين العام على تخصيص المزيد من الموارد في هذا المجال، ولا سيما من أجل تعزيز المهارات الفنية في البلدان التي تفتقر إليها. وستستفيد الكثير من البلدان النامية من هذه المساعدة. وعلينا أن نتوصل إلى آلية أفضل للمشاكل التي تواجهها. وينبغي أن يتوفر الدعم من الدول الأعضاء كافة لهذا الغرض.

إن سجل الأمم المتحدة سجل مختلط من الإنجازات. ولأن الموارد التي تتلقاها الأمم المتحدة محدودة، لم يتسن إلا تحقيق نتائج محدودة. وعلينا أن نركز على تلك الموارد لأنها غالبا ما تُوصف بأنها برامج لا تُعد ولا تُحصى وسيئة التنسيق ومُصمَّمة بصورة غير فعّالة ويديرها موظفون غير أكفاء ومتداخلة، مع منافسة غير ضرورية بين وكالات الأمم المتحدة. وعلى الأمم المتحدة أن تتذكر دائما أن مهمتها الأساسية هي تقديم المساعدة من أجل رفاه الدول الأعضاء.

لقد انتهينا من العقد الإنمائي الذي أعلنته الجمعية العامة. وأعلنت بلادي "ماهيند شنتانا" وهي رؤية تمتد على مدى عشر سنوات وتفتح الباب لسري لانكا جديدة وفقا لتلك الأهداف. ومن خلال تلك الرؤية، نحن ملتزمون بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد أعطينا أولوية للمناطق المحررة من الإرهاب وتلك التي لحق بها دمار كبير بسبب الكوارث الطبيعية والمناطق الريفية المتأخرة في مسيرتها التنموية. بيد أن ردم الفجوة التي أوجدها فقد حياة البشر الناشئ عن الكوارث يشكل تحديا ضخما لنا.

الإنسان عادلة ومنصفة. وينبغي لحقوق الإنسان أن تُحترم وتُعزز لذاها وليس لتحقيق مكسب سياسي.

ونحن إذ نجتمع هنا، فإن سيادة الدول والمجتمع المدني وسيادة القانون في العديد من البلدان تتعرض بصورة متزايدة لتهديد الإرهاب والأنشطة غير القانونية وغير المشروعة. وينبغي لنا أن نكون يقظين إزاء هذه الأنشطة. وعلى الرغم أن منظومة الأمم المتحدة وضعت آليات لمواجهة العديد من هذه المعضلات، فإن قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه التحديات بفعالية تبقى موضع شك. وهناك العديد من الدول الأعضاء الحاضرة في الجمعية العامة اليوم التي عانت بالفعل من الدمار الذي يسببه الإرهاب الوحشي إذ طالت برائنه مناطق عديدة من العالم وحصدت أرواح الأبرياء. وجميع الهجمات الإرهابية التي وقعت - سواء أكانت في نيويورك أم مومبي أم القاهرة أم لندن أم كولومبو - تهدد النهج الديمقراطي في الحياة وعلينا أن نندد بها دون تحفظ.

والإرهاب أينما وقع هو إرهاب. وليس هناك أي شيء جيد فيه. وتبتت سري لانكا منذ البداية موقفا من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في التصدي للإرهاب. فقد أصبحنا طرفا في ١١ من ١٣ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة لقمع مختلف الأفعال الإرهابية. ونعتقد أن الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي - التي برأينا تبقى أولوية - لا تزال رهينة المناقشات التي لا تنتهي. وأؤكد أنه ينبغي لنا أن ننهي تلك المفاوضات قريبا.

وبغض النظر عن القارة التي توجد فيها صراعات، فإن تلك الصراعات ستؤثر على الاقتصاد العالمي. فإحلال السلام في الشرق الأوسط سيكون له تأثير كبير على اقتصادنا. ويجب أن تكون الحلول للصراعات في بلدان عديدة حلا محليا. وإلا، حتى وإن رضي المجتمع الدولي، فإن سكان البلدان المثقل كاهلهم بالصراعات لن يكونوا

لجماعات الدخل المنخفض في التنمية الاقتصادية. وبالتالي، أناشد المجتمع العالمي جعل الدورة الثانية والستين بداية فصل جديد، بدلا من أن تكون مجرد دورة أخرى.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية نيكاراغوا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس دوارتي فروتوس (تكلم بالإسبانية):** تأتي حكومة باراغواي إلى هذه الجمعية لإعادة التأكيد على أهميتها في تفحص الحالة العالمية. وأتينا أيضا لزيادة تعزيز الأمم المتحدة بوصفها هيئة مناسبة لأن تمثل مصالح جميع البلدان ولضمان فعالية القانون الدولي.

ولهذا السبب، سيدي، أعرب عن دعمي لرئاستكم الناجحة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. من الملح أن نساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وأن نضمن أيضا أن المبادئ التي تحكم أداءها لمهامها ستتجدد حقا. العالم

ونقوم بتنفيذ مبادرة إنمائية ريفية تقوم على أساس "ماجنا نجوم"، برنامج تطوير الطرق، و"غامما نجوم"، برنامج إعادة النهضة الريفية ومبادرة وطنية لتطوير البنية التحتية. "ماهيندا تشينيتانا" هي رؤية تطوير لمدة عشر سنوات تشمل التحسين النوعي المستمر للبرامج التعليمية والصحية في جميع المناطق، ومبادرات كسب الرزق للجماعات المنخفضة الدخل، وبرامج الرفاهة الاجتماعية الكبيرة التي تشمل الفقراء والأعضاء المحرومين في المجتمع، التي تستهدف على نحو خاص الأطفال والنساء. وننفذ أيضا برامج لحماية شعبنا من المخدرات والأمراض التي تنقل بالاتصال الاجتماعي.

ويواجه السكان العاملون وأيضا الجماعات الفقيرة وذات الدخل المنخفض في البلدان النامية، مثل بلدنا، تحديات صعبة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والزيادات في أسعار المواد الغذائية الرئيسية. وبالمثل تتضرر ضررا قاسيا بالكوارث الطبيعية والشكوك التي تحيق بالأسواق المالية العالمية. ولهذا الأسباب أصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الجمعية العامة يشكل تحديا.

والبنك الدولي، الذي أنشئ من أجل التنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، الذي أنشئ لتحقيق الاستقرار المالي، وغيرهما من المصارف الإقليمية التي أنشئت في نفس الوقت الذي أنشئت فيه هذه المنظمة العالمية، تحتاج هي كلها إلى تنفيذ برامج جديدة لتقديم المساعدة إلى البلدان التي تواجهها هذه التحديات. ويجب إعطاء الأولوية لتوفير الموارد لهذا الغرض.

واعتقد بأن واجبنا بوصفنا قادة عالميين في هذه الدورات التي تعقدها الجمعية العامة هو أن نلتزم ببرامج تستأصل الإرهاب وأن نحقق التنمية ذات وجهة الرفاهة البشرية، وأن نقيم الديمقراطية ونضمن وجود الأمل

في باراغواي نكافح من أجل الاستقرار الاقتصادي، ومن أجل الاستقرار السياسي ومن أجل السلم الاجتماعي. وبهذه المثل ما فتئت أعمل بكد برئاسة الحكومة لتحقيق تغييرات ذات شأن ووجوه التقدم الهامة. وسعينا إلى التغيير الجذري فيما يتجاوز ما يحتاج مجتمع باراغواي إليه. والمنجزات التي حققناها تتطلب أن نواصل السياسة التقدمية التي التزمنا بها حينما أمسكنا بمقاليد السلطة.

ومنذ أن تولينا منصبنا عام ٢٠٠٣، بعد فترة انتقالية مضطربة تعرضت للتقويض بشكل مستمر بسبب أعمال العنف والتآمر، أضفت باراغواي طابعا مؤسسيا على الاستقرار السياسي - وهو ما لم يكن مهمة سهلة في بيئة من الانقسام السياسي وبرلمان لم يضطلع دائما بمسؤولياته عن ممارسة الحكم بصورة مشتركة. غير أن الاستقرار السياسي شكل وما زال يشكل إحدى السمات المميزة لحكومتنا. وقد نجحنا من خلال الجد والمثابرة في إضفاء طابع مؤسسي على الاستقرار السياسي بصورة دائمة. وقمنا بذلك لأنني فهمت بأن الاستقرار يجب أن يشكل الإطار لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تكتسي أهمية حاسمة للغاية لتحقيق خططنا للنمو التدريجي. وبعد أن حققنا الاستقرار الاقتصادي، بدأنا في عملية من النمو بمعدلات تاريخية. وبعد ٢٠ سنة، تمكنت باراغواي من التغلب على الركود. وعلى الرغم من الجفاف الشديد في البلد، الذي ما زال مستمرا حتى اليوم، بلغ متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في باراغواي ٤ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧.

وعلاوة على ذلك، سجل بلدي أيضا فائضا في الميزانية. كما حسنا بصورة ملحوظة إيراداتنا من الضرائب ونحوض معركة صعبة للتحكم في التضخم. ومن خلال تلك السياسة، لم نقم بزيادة احتياطياتنا المالية، التي تضاعفت ثلاث مرات، بشكل كبير فحسب، بل إن باراغواي قادرة اليوم ولأول مرة في تاريخها على سداد دينها الخارجي بشكل

يحتاج الآن إلى نظام عالمي أفضل وأكثر عدلا وقائم على التأخي.

من هذه المنصة العالمية الرفيعة نتكلم عادة بحجة قوية، ولكن ممارسة الدول، والدول الأقوى على نحو خاص، لم تكن دائما متسمة بالتعاون ابتغاء التغلب على وجوه الشك الذي يلقي بظله على مستقبلنا.

في الدورات التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا ركزنا على تحديات الألفية الجديدة، ولكن بينما كنا نلقي نظرة بعيدة إلى الأمام، من الواضح أنه حدث في العقد الأول فقط من هذا القرن الجديد فإن العلاقات بين الحضارات شابهما غياب السلام والانسجام.

ومواصلة أكثر من نصف سكان العالم المعاناة من الفقر لم تحظ بالاهتمام. وما له أهمية كبرى هو تبيد الأموال غير المعقول على الأسلحة، ما له أثر سلبي جدا في اقتصاد العالم. لاحظوا كيف ارتفع سعر النفط بسرعة وكيف تعين على بلدان لا تنتج النفط، مثل بلدنا، أن تضحي بتضحيات كبيرة. ما هو مبلغ المال الذي كان يمكن أن يستعمل لتخفيف شدة الفقر. ما دام رأس المال مركزا في منطقة واحدة وما دام الفقر مستفحلا سيبقى السلام العالمي هشا.

في باراغواي في أمريكا الجنوبية، ندعو إلى عولمة الديمقراطية بالاقتران بالتنمية الاجتماعية. ندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الأمن على أساس احترام حقوق الإنسان وكرامة حياة البشر.

بهذه الطريقة نأمل في إقامة مجتمع إقليمي واتحاد عالمي، يعملان معا للقضاء على الجوع والفقر المدقع، ويتعاونان على نحو فعال للنهوض بمشاركة الجميع في الازدهار بتوفير التعليم الجيد ونظام للحماية الاجتماعية بدون الاستبعاد.

وقد كفلت الحكومة التي أترأسها حرية سياسية دون قيود، فضلا عن حرية الصحافة والتجمع والتعبير. وللأسف، لم تستغل وسائل الإعلام دائما حرية الصحافة لتصبح قنوات للمعلومات الصحيحة، والرأي الجدي والمسؤول، والنقد البناء والمعقول - ولا حتى للتغلب على مذهبها المانوي من آثار الماضي كي تصبح بدلا من ذلك مصدرا من مصادر الثقافة وموردا يوميا للمعرفة والقيم الأخلاقية.

والأحزاب السياسية مستقلة وممثلة في البرلمان. وتمارس الأحزاب غير الممثلة في البرلمان حقوقها بحرية بينما تُشكّل أحزاب سياسية جديدة.

والتعددية موجودة بالفعل في باراغواي، على الرغم من أن انعدام ثقافة مدنية مناسبة لدى معظم الأطراف الفاعلة السياسية حال دون إسهامها بصورة حقيقية في التوافق الأساسي في الآراء اللازم للدفاع عن المصالح العامة للبلد وتعزيز التنمية العادلة فيه. والمؤسف أنه ما زالت مخلفات الفاشية ونزعة المحافظة تعيق التعايش في بيئة من التنوع والاختلاف، وتتآمر أيضا على تقدم البلد.

غير أن كفاحنا من أجل إرساء ديمقراطية تشاركية وشاملة تعزز العدالة الاجتماعية غير الحزب الحاكم. فالحزب الحاكم اليوم يشجع فلسفة متقدمة للتغيير الاجتماعي. ويشكل أيضا المنظمة السياسية التي تُوجد التحديد والتعبئة الاجتماعية للتغلب على حكم القلة البائن والقائم على الحزب الذي أضّر كثيرا بباراغواي. وبالتالي، فإن الحزب قد اضطلع بمسؤوليته عن تغيير النظام الذي تخضع فيه الدولة وسياساتها لمصالح شخصية. ومن خلال الاستقلال السياسي للحزب، يمكنه القضاء على الامتيازات غير الشرعية والمجموعات غير القانونية التي تسيطر على تمويل الاقتصاد وحيازة الأراضي الشاسعة.

كامل وما زالت لديها احتياطات دولية. وتحقق صادراتنا ارتفاعا بنسب تاريخية، وقد تضاعفت خلال فترة ولايتي. وكان من بين العوامل الهامة النمو المطرد لمعدل إنتاج الفرد، الذي سيرتفع من ٩١٥ دولارا إلى ١٨٠٠ دولار بنهاية فترة ولايتي عام ٢٠٠٨.

وبصورة أعم، فإن الحكومة تنفذ خططا تروم تعزيز مختلف مجالات الاقتصاد، بما في ذلك قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. وشجعنا تحويل اقتصاد البلد بينما نقوم بتنسيق مختلف قطاعات الإنتاج وكفالة تكاملها وتيسير توزيع السلع المنتجة محليا وترويجها واستهلاكها. وبذلك استطعنا خفض معدل الفقر الذي ورثناه من حكومات سابقة - والذي يناهز اليوم ٣٨ في المائة، إذ انخفض من ٤٦ في المائة لعام ٢٠٠٣.

غير أن حالة الفقر والتهميش التي يعاني منها الملايين من إخواننا المواطنين ما زالت تشكل أكثر التهديدات وضوحا للديمقراطية والاستقرار السياسي في باراغواي والمنطقة. والسبب في إيماننا بأننا سنواصل التغلب على الفقر هو ما قامت به الحكومة من استثمار كبير في المجتمع. ولم يسبق على الإطلاق أن بنيت المنازل بهذا الكم الهائل أو خصّص المزيد من الموارد لأكثر الفئات ضعفا في مجتمعنا. وفي السنة المقبلة، سنخصص ٥٠ في المائة من ميزانية البلد للكفاح من أجل الحد من الفقر.

وباعتبارنا بلدا متعدد الأعراق، فإننا لم نتجاهل تعليم مواطنينا الأصليين. فقد بنينا المدارس ووضعنا برامج خاصة. وباعتبارنا بلدا ثنائي اللغة، قمنا بكفالة تعليم اللغة الغوارانية في جميع المستويات والعمل على ضمان الاعتراف بها كالثالثة لغة رسمية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وقبل إرساء الحدود الحالية، كان الناس يتحدثون باللغة الغوارانية في الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وبوليفيا.

على الأقل ضمان أن تكون شروط التبادل التجاري أكثر عدلا، بدلا من فرضها بصورة انفرادية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إهوزو (بن).

وعلىنا تغيير هذا التوجه. إذ ينبغي للنظام الاقتصادي الدولي أن يشجع إقامة اقتصاد عالمي أكثر عدلا. ومن خلال التضامن والتعاون والمعاملة العادلة، ينبغي قبول جميع بلدان العالم في نادي التنمية. وفي أمريكا اللاتينية وباراغواي، نحن لا نحتاج إلى الإحسان، بل إلى الأسواق الجديدة، والشفافية، والتكنولوجيا، ورفع الحواجز التجارية الحمائية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تجسد هذه الفلسفة. ولهذا السبب، فإن إصلاحها لا يحتمل مزيدا من التأخير. وينبغي ألا تكون شواغلها ذات الأولوية هي الحرب، والصراعات المسلحة، ولا حتى الإرهاب، سواء كان حقيقيا أو استراتيجيا. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن تكون أولوياتها هي وضع برامج للقضاء على الفقر، والجهل والتخلف. وعلىنا القيام بتوعية الناس وتوزيع الثروة في ما بينهم بغية إقامة ثقافة للمشاركة الديمقراطية لما فيه خير البشرية.

وما زالت باراغواي، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية غير الساحلية الثلاثين، تعاني من التهميش وانعدام إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على نحو مناسب. وعدم معاملتنا معاملة تفضيلية من جانب الاقتصادات الأكثر تقدما حرمانا من المشاركة في التبادل التجاري بقدر أكبر من التنافسية، فضلا عن الحصول على الحصص والتعريفات المرتفعة.

وليست باراغواي على وعي بالعواقب الوخيمة لتغير المناخ فحسب، بل تعاني منها أيضا. والدليل على ذلك الكارثة التي يعاني منها بلدنا جراء الجفاف الذي طال أمده والحرائق المروعة التي أتت على جزء شاسع من أراضيها. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني باسم شعبي

وما زلنا نقوم بتحديث باراغواي بربط البلد برتمته بالطرق، وتعزيز اقتصاده بصورة سريعة للغاية، وكفالة مشاركة جميع المواطنين في رأس المال الاجتماعي للدولة وتوفيرهم على المؤهلات والتنافسية التي تتطلبها مجتمعات اليوم. ويفهم معظم سكان باراغواي أن الخطوات التاريخية التي اتخذناها في ذلك الاتجاه يجب أن تستمر ويصبح الرجوع عنها غير ممكن. واليوم تشكل الفوضى والديماغوجية والإقطاعية الدينية تهديدا تراجعا للسلام، والدولة العلمانية، وسيادة القانون، والنظام المؤسسي الذي نحن بصدد بنائه.

وباراغواي أكثر البلدان انفتاحا ودينامية في ما يتعلق ببرنامج التكامل الإقليمي. ويمثل دعمنا للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تجسيدا واضحا لسياستنا الوطنية. ونحن نؤمن بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. ونؤمن بالتكامل الإقليمي. ونؤمن بأنه يمكن لأمريكا اللاتينية التكلم بصوت أعلى في العالم لإدارة عملية العولمة وإضفاء طابع إنساني عليها.

ويؤيد وفد بلدي الاقتراح المتعلق باتحاد دول أمريكا الجنوبية، الذي سيعزز موقفنا في آخر المطاف لدى المطالبة بحقوقنا والدفاع عنها في بيئة تتسم بالعولمة بدرجات متفاوتة ويعزز قدرتنا على الإسهام في السلام العالمي وتوزيع أكثر عدلا للتجارة الدولية والتمويل من أجل التنمية.

وتشكل التبعثة الدولية للموارد المالية والتكنولوجية اليوم تهديدا لاستقرار البلدان وتقدمها على نحو عام. وتتدفق الاستثمارات المنطوية على المضاربات إلى بلدان ومناطق تخضع فيها القوة العاملة للاستغلال. ثم نتعرض بعدئذ للغزو، ومن خلال المنافسة غير العادلة، تتضرر شركاتنا ويتم إغلاقها. وفي الوقت ذاته، تُقدر موادنا الخام بأقل من قيمتها. وما ينبغي لرأس المال القيام به هو تعزيز التصنيع، أو

والمواطنين. ويرتهن هذا الأمر بالجهود المتضافرة للدول والمجتمع المدني.

غير أن ما نراه هو أن البلدان التي تملك الكثير تريد المزيد. وتتخفى إنسانيتها تحت قناع الإحسان والعمل الخيري بينما يحتاج العالم إلى مزيد من التضامن والعدالة. ونحتاج إلى تشاطر العلم والتكنولوجيا، ونحتاج إلى تشاطر الأسواق. أما التظاهر بالتعاون لمساعدة البلدان على تحقيق التنمية المتوازنة فإنه لا يشجب حين يأتي في شكل خطب رنانة لا طائل منها فحسب، بل يفتضح أمره من خلال الحمائية وخيارات الاستثمار.

وما دامت هذه الحالة الثنائية القطب سائدة في العالم، فإن منظمة من قبيل الأمم المتحدة لا تخدم غرضا يستحق الذكر. ولن يكون بمقدور الأمم المتحدة إحداث تأثير حقيقي على حياة الناس إلا عندما تكف البلدان القوية عن استغلال البلدان الضعيفة.

وهذا البديل هو ما نحن بصدده اليوم. وقد بدأت العديد من الحكومات التي تمثل بلدانا في العالم الثالث السعي إلى الحصول على حريتنا. ونحن نضع خارطة جديدة في الساحة العالمية.

وإنني مضطر إلى ذكر هذا التحدي التاريخي في آخر بيان لي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لأنني سأسلم مقاليد الحكم إلى الحكومة الجديدة في بلدي، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. غير أنني سأظل أكافح بحماس أكبر للإسهام في تغيير العالم. وأنا ملتزم كما كنت دائما بالنضال الصعب من أجل بناء نظام عالمي جديد، وكفالة المساواة، والعدالة الاجتماعية والتضامن لجميع البلدان، وجميع النساء والرجال. وسأكافح من أجل تحريرهم وتقديمهم.

وحكومتني للبلدان التي هبت لمساعدتنا في حالة الطوارئ الوطنية هذه. وعلى نحو خاص، أود أن أشكر، من على هذا المنبر، صديقي لويس إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل، والرئيس الأرجنتيني، نيكستور كيرشنر، وصديقي الرئيس الفنزويلي تشافيث، وغيرهم من رؤساء الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف التي عملت معنا.

وتسلم باراغواي بأهمية إدراج المسائل الجنسانية في جدول أعمال الأمم المتحدة وضرورة التنسيق الفعلي بين جميع الوكالات والأجهزة في منظومة الأمم المتحدة لدى معالجة حالة المرأة في العالم، لا سيما في البلدان النامية. وإننا نرفض، بشدة وبصورة متزايدة، أوجه عدم المساواة القائمة بين الرجال والنساء سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية. وبغض النظر عما نتخذه من إجراءات لمكافحة التمييز، فإننا نؤمن بأن الأمم المتحدة هي أنسب محفل لوضع البرامج الداعمة للسياسات الوطنية من أجل تحقيق المساواة الفعلية.

كما تود حكومة باراغواي أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن تأييدها لطلب العضوية في الأمم المتحدة الذي قدمته جمهورية الصين (تايوان)، الدولة التي ظلت تناضل من أجل حريتها وترغب في أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة وفقا للمادتين ٥٩ و ٦٠ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

وخلاصة القول إن أوجه عدم المساواة بين الشعوب ليست جزءا من مصير البشرية، بل تشكل، على النقيض من ذلك، نتيجة لعلاقات جائرة تعرضنا للانقسام والفرقة. والحالة كذلك، لا نحتاج إلا إلى التحلي بالإصرار في بناء مجتمع عالمي يتسم بقدر أكبر من الاتزان والتوازن. وينبغي تعزيز التعبير عن هذا الإصرار من جانب الحكومات

والاستغلال والاستعباد، لا يمكنه أن ينطلق من أية رسالة حضارية أو أية آثار إيجابية، لأنه في جوهر طبيعته إنكار للحالة الإنسانية. فعلى أن نبقى يقظين ومعبئين. ونحن في السنغال نقول نعم، سنسامح، لكننا لن ننسى أو نوافق على الاستغلال.

والمناقشة رفيعة المستوى التي أجريتها في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حول المسألة الخطيرة المتمثلة في تغير المناخ، تؤكد مجدداً الخطر المروع المسلط فوق كوكبنا. لذا، أرحب بمبادرة الأمين العام، السيد بان كي مون، إدراج هذه المسألة الخطيرة في صلب جدول أعمالنا. لقد شهدنا جميعاً الخراب الذي حدث. فالإنسان لم يكن حكيماً. إذ إننا، بإدراك أكثر أو أقل، دمرنا هذه الأرض التي منحها الله لنا. وعلينا أن نلتمس غفرانه.

ومواجهة تغير المناخ تتطلب حلولاً مبتكرة، يجب أن تأخذ في الحسبان الوضع الخاص للبلدان التي ليست ملوثة إلى حد كبير، ولكنها مع ذلك تعاني العواقب الخطيرة لهذه الظاهرة من ظواهر العصر الحديث.

والسنغال تدرك مسؤوليتها تجاه المشاركة في الكفاح ضد التلوث. ولهذا، فإننا، في استغلال مواردنا المعدنية، نبذل عناية خاصة لاستعادة النظام الإيكولوجي واعتماد ممارسات وتكنولوجيات غير ملوثة. كما أننا منعنا استيراد السيارات المستعملة التي يتجاوز عمرها خمس سنوات، والأجهزة المترلية التي تسبب التلوث. وكما سبق أن ذكرنا، لا نريد لأفريقيا أن تكون مكبا للتكنولوجيا التي عفا عليها الزمن من أوروبا أو أي مكان آخر.

وإننا نقوم كذلك تدريجياً بوضع سياسة لمواجهة الشتات الساحلي. فعلى الساحل الأطلسي، وعند خط المد العالي، أي على القاعدة الغراتينية أو الطينية من الجرف القاري، نقوم ببناء جدار مقوى من الإسمنت المسلح، بعمق

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية السنغال.

اصطُحِب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يُشرفني أن أرحب بفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، في الأمم المتحدة وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس واد** (تكلم بالفرنسية): ترحب السنغال بانتخاب السيد كريم لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإننا ننتهه وسندعمه في اضطلاعهم بمسؤولياتهم الجسام. كما أن سلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة، ممثلة مملكة البحرين، وهي بلد صديق للسنغال، تستحق ثناءنا وتقديرنا على إسهامها المميز طوال فترة ولايتها، في تنشيط الجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أحيي للحظة إخوتي وأخواتي في الشتات، الذين أحيوا الذكرى السنوية المائتين للقضاء على الرق. فقد شكلت تلك التجارة المعيبة والمستنكرة أسوأ الاعتداءات على كرامة بني البشر، مثلما فعل استمرارها والاستعمار. ولذلك أود الآن أن أحذر بإخلاص من الذرائع الفظيعة لدعاة إعادة النظر، التي تحاول عبثاً تزوير التاريخ. فالاستعمار في تصميمه ومنطقه الحصري القائم على الهيمنة

أعباءها بسبب الزيادات في أسعار النفط. كما نود أن نوجه أفريقيا نحو إنتاج الوقود الأحفوري. ولهذا السبب، أرحب بإطلاق المنتدى الدولي للوقود الأحفوري، هنا في نيويورك في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وبصفتي رئيسا للرابطة الأفريقية غير المنتجة للنفط، أدعو مخلصا إلى أن تتولى جميع مبادرات المنتدى والمشاركين فيه تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في دعم مصادر بديلة للطاقة.

وبينما نحن نواصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب، تواصل البلدان الأفريقية بصورة خاصة مواجهة عقبات مستعصية، كالمساعدات الزراعية في البلدان النامية. لقد تكلمنا عن هذا الموضوع بشكل كاف. ومن المفارقة أنه فيما بلداننا مرغمة على فتح أسواقها باسم التجارة الحرة. تقوم البلدان المتقدمة النمو بدعم منتجاتها، مما يجعلنا غير قادرين على تصدير منتجاتنا إلى العالم المتقدم.

وكما ذكرت في مؤتمر قمة مجموعة الثماني في هيلينغندام، ألمانيا، أفريقيا ليست فقيرة. لقد جرى إفقارها بممارسات تجارية ظالمة، وباستغلال مواردها، التي لا يتم شراؤها بأسعارها الحقيقية. وأود أن أضيف أن التدابير التجارية ليست كافية بحد ذاتها لرفع الظلم الواقع علينا. إننا بحاجة أيضا إلى تدابير اقتصادية حقيقية.

وإذا أردنا أن نوقف تقدم الفقر، يجب أن نكون مبتكرين. ولكن ما هو الفقر أولا؟ إنه حتما ليس دخلا أقل من دولار في اليوم، وهو التعريف الذي تنادي به الأمم المتحدة. الفقر، في رأيي، سلسلة من الاحتياجات غير المستوفاة. إنه سقف يرشح، أو عدم وجود سقف البتة فوق رأس المرء. إنه الطعام رديء النوعية، وفقدان مياه الشرب، وفقدان الكساء، وفقدان الرعاية الصحية، وفقدان التعليم أو التدريب. وأخيرا، أن كون المرء فقيرا يعني ألا تكون لديه بيئة نظيفة. ذلك ما أسميه مجموعة الاحتياجات، وهي سلسلة

٢,٥ إلى ٣ أمتار، وبسماكة ٤٠ سنتمترا، لإبطاء تقدم البحر. ويقول الخبراء إن هذا الجدار سيوقف تقدم البحر على مدى ٥٠ إلى ١٠٠ عام. وقد فعلنا هذا على أساس تجريبي، لأنه باهظ التكلفة. فهو يكلف ٢٠٠٠ دولار لكل متر. وشيدنا منه كيلومتريين كمثال، لثبت أنه ممكن، لأننا نعتبره السلاح الأخير.

كما أننا أطلقنا مشروعاً للموانئ المؤدية إلى المناطق الحرة، متداخلا مع مجمعات سياحية على امتداد الساحل الأطلسي؛ وهو أيضا وسيلة لإيقاف تقدم البحر. والتحات الساحلي، من المغرب إلى موريتانيا فالسنغال، خطر يجب على المجتمع الدولي أن ينظر إليه بجدية كبرى.

وفي منطقة الساحل، نقوم أيضا، نحن الأفريقيين، بزراعة ما نسميه الجدار الأخضر العظيم، بطول ٧٠٠٠ كيلومتر وعرض ١٥٠ كيلومترا من داكار إلى جيبوتي. إننا لم ننتظر: كل واحد منا في بلدنا بدأ ببناء "الجدار". والاتحاد الأوروبي وفرنسا، كما قال السيد سار كوزي، مستعدان لإعطائنا قروضا للمساعدة على بناء الجدار، لإيقاف تحات الساحل وعملية التصحر.

وقد حاولنا أيضا الاستفادة من بلايين أطنان المياه، التي تتساقط على الساحل خلال فصل المطر كل سنة، وتمتصها الأرض أو تتدفق في البحر. لذا، شيدنا في السنغال أحواضا لجمع المياه في المناطق الأكثر انخفاضاً، حيث تتجمع المياه الفائضة. لقد بنينا ٢٥٠ حوضا منها؛ ونحن ماضون في ذلك. وقد قرر اجتماع البلدان الأفريقية في باماكو تنفيذ هذا البرنامج، من داكار إلى جيبوتي، لإقامة "جدار" يوقف الصحراء الزاحفة.

وبمبادرة من السنغال، أنشأت البلدان غير المنتجة للنفط رابطة نسميها غرين أوبك، بهدف حماية مصالحنا. ندعو المجتمع الدولي إلى دفع التكاليف الباهظة التي تتحمل

دعونا الآن نناقش مجلس الأمن وضرورة حصول أفريقيا على مقعد فيه، وبصرف النظر عن أية مسألة من مسائل الإصلاح. إنها القارة الوحيدة غير الممثلة في مجلس الأمن، حتى رغم ما يقال من أن ٧٠ في المائة من أعمال المجلس تخص أفريقيا.

إن السنغال اليوم يعيش في سلام - ولن أطيل في هذا الموضوع - ونحن نحاول توفير ما يلزم من مواد وأفراد لدارفور. ويزيد السنغال عدد أفراد وحدته من ١٥٠ إلى ١٦٠٠ ويوفر كل رجال الشرطة اللازمين للعملية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مبعث قلق شديد، وأود أن أعيد تأكيد دعم السنغال الثابت للقضية العادلة للشعب الفلسطيني في بحثه المشروع عن دولة قادرة على البقاء. ونحن ندعم كل الجهود المبذولة لهذا الغرض.

عندما نتذكر الحريين الأخيرتين، يتعين علينا بالفعل أن نحاول تحقيق السلام. السلام ليس مجرد غياب الحرب كما قال أحدهم هذا الصباح. علينا أن نكافح فكرة شن الحروب في عقول البشر، لا سيما الشباب.

في آذار/مارس ٢٠٠٨، سيتشرف السنغال باستضافة مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر. ولذلك يحديني أمل كبير في أن نحرز تقدماً نحو تحقيق السلام وفقاً لدينا والقرآن. ولقد سبق لي أن اقترحت إجراء حوار إسلامي - مسيحي، من شأنه أن يكون خطوة أولى نحو حوار بين الشعوب. ونعتقد أنه إذا اجتمع قادة العالم معاً وأصدروا نداء حقيقياً من أجل التسامح باعتباره إرثاً من هذا الجيل للأجيال المقبلة، سنكون قد أخذنا خطوة إلى الأمام نحو التفاهم بين مختلف الأديان. هذا أمر بالغ الضرورة لإحلال السلام.

نحن نعلم أن التجمع الاحتكاري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) يرفع أسعار النفط كما يشاء وذلك

كاملة من الاحتياجات، وليس، كما يمكننا أن نرى، مجرد تقييم نقدي.

فما الذي فعله في السنغال؟ لقد أطلقنا برنامجاً للإسكان، يدعى خطة جاكاساي، تحت شعار "لكل عائلة سقف". حيث نبي مساكن جميلة بأسعار مقبولة. فلقاء أقل من ٧٠ دولاراً في الشهر، يمكن للناس أن يصبحوا مالكي بيوت في السنغال. والمجمعات التي نبي فيها تلك البيوت، توفر الصحة والتعليم وخدمات أخرى. هكذا نحاول مكافحة الفقر.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الثورة الرقمية. إننا نعتقد أن أمام أفريقيا فرصة عظيمة، لأن الثورة الرقمية قائمة فيها الآن. والإنترنت تحتوي على كل المعرفة في العالم. لذا يجب أن يصل الأفريقيون إلى الإنترنت من أجل تدريبهم ومعلوماتهم واحتياجاتهم التعليمية، وفي جامعاتهم ومدارسهم. ولذلك السبب، فإنني، بصفتي ممثل أفريقيا في مؤتمر القمة العالمي حول مجتمع المعلوماتية، الذي نظمه اتحاد الاتصالات الدولية في جنيف عام ٢٠٠٣، اقترحت إنشاء صندوق تضامني رقمي عالمي لردم الهوة الرقمية التي تفصلنا عن العالم المتقدم. وبعد الكثير من الصعود والهبوط، يجري الآن دعم الصندوق من جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وللأسف، لم تقبل الغالبية حتى الآن هذا الصندوق بصفة رسمية أو لم تبدأ دفع الأموال له. غير أن جميع البلدان هي من حيث المبدأ أعضاء في هذا الصندوق، الذي يسعى إلى توفير الحواسيب لأفريقيا والمشاركة في برامج مختلفة، مثل برامج الرعاية الصحية عن بعد.

ولقد أطلقنا في جنيف ما يسمى مبدأ جنيف، الذي يطلب من البلدان ومنتجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التبرع طوعياً بواحد في المائة من قيمة كل صفقة من صفقاتها لصندوق التضامن الرقمي.

ولاية مثمرة، وأثق بأنه من خلال عمله سيكون هناك سبب وجيه لزيادة ثقة فقراء العالم بهذه المنظمة للأمم العالم.

مرة أخرى، أكرر جزيل الشكر لسعادة السيدة هيا راشد آل خليفة على العمل الجيد الذي قامت به بصفتها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وبالمثل، أتقدم بالتهنئة إلى السيد سرجيان كريم على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

إننا نجتمع هنا اليوم لمناقشة موضوع الاستجابة لتغير المناخ في هذه الدورة، والتي تمثل منتصف الطريق في الفترة المتفق عليها بحرية والتي التزمت دول العالم بالعمل خلالها، فرادى وجماعة، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن بلايين البشر في العالم يعلمون تماماً أن عواقب تغير المناخ - سواء كانت جفافاً أو فيضانات أو أنماطاً حادة للطقس لا يمكن التنبؤ بها - تقوض جهودنا المشتركة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم نفهم جميعاً أن تكاليف التقاعس إزاء تغير المناخ تتجاوز بكثير تكاليف اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لهذا التحدي. ومن الواضح أن تأخير اتخاذ إجراءات بشأن موضوع تغير المناخ هذا سيضر البلدان والمجتمعات الفقيرة أكثر من غيرها. ولكن وتيرة مفاوضات تغير المناخ لا تناسب الطابع الملح الذي يؤكد العلم.

لذلك أحث على أن نهدف بشكل جماعي إلى إحراز تقدم كبير في المفاوضات المتعددة الأطراف عندما يجتمع مفاوضونا في بالي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. يجب أن نضمن معاً بناء نظام مناخي عادل وفعال ومرن وشامل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ويجب أن نتفق على ذلك باعتباره مسألة ملحة. ورغم أنه لدينا مسؤوليات مختلفة، ومن الواضح أن على البلدان المتقدمة التزاماً بأخذ زمام المبادرة،

عن طريق التلاعب بالعرض - وأنا أعلم ذلك لأنني اقتصادي. إنني أدرك أن هذا هو قانون السوق، لكن البقية منا يعانون من ذلك. إنني أقترح أنه كلما ترفع أوبك سعر النفط أن تضيف طوعاً ٢ في المائة، ولكن ليس باعتبارها ضريبة، فتخصص ١ في المائة لمكافحة الفقر و ١ في المائة لمكافحة التدهور البيئي. ومن إجمالي مبلغ ٢٠٠ مليون دولار هي قيمة الأرباح من المحنية من أفريقيا، ستكون هذه على الأقل ٤٠ مليون دولار ولن تشعروا بها أكثر مما تشعرون الآن، لأن البرميل الذي كان يكلف ٢٩ دولاراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ يكلف الآن أكثر من ٨١ دولاراً.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس مبيكي** (تكلم بالإنكليزية): دعوني أستهل بالمشاركة في توجيه التحيات العديدة للسيد بان كي - مون على انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. أتمنى له فترة

مؤتمر قمة الأرض في ريو، ومؤتمر القمة الاجتماعي في كوبنهاغن، ومؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر مونتريري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. في كل مؤتمرات القمة هذه وغيرها اعتمدنا إعلانات، مستعملين عبارات مؤثرة ورسمية تعرب عن فهمنا العميق لخطورة التحديات التي تواجه العالم الحديث وملتزمين على نحو قاطع بأن نهزم أيا وكلا من الظروف المزرية والمهينة إنسانيا التي تواجه أجزاء كبيرة من البشرية.

وأكد حقا هذا التجمع في الفقرة ١١ من إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥):

”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص. ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان ولتخليص البشرية قاطبة من الفاقة“.

وعلى الرغم من ذلك فإن الفقراء، الذين بُعثت آمالهم مرات كثيرة ونحن نصدر الإعلان بعد الإعلان ضد الفقر والتخلف - كما نعمل الآن بشأن تغير المناخ - يمكن أن يُغفر لهم عن تفكيرهم في أن هذه القيادة العالمية الهامة تبدو أحيانا كثيرة كأنها وعاء فارغ.

وقدرة هذا التجمع على الإعراب، ببلاغة دوما، عن الظروف الرهيبة التي يتسم بها الفقر هي دون شك. بيد أن هذه المنظمة، التي ينبغي لها أن تعتز بالإجراءات والنتائج المرئية في مكافحة تغير المناخ والفقر، تجد أن من الصعب عليها أن تبرهن على تحقيق التقدم الحاسم في هذا الصدد. وليس من الصعب معرفة أسباب ذلك. على الرغم من عالمية مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ومن احتضانها التام من جانب الأمم المتحدة فإن هذه المنظمة العالمية لم تحول وتصمم

علينا جميعا واجب مشترك لبذل المزيد والعمل في حدود إمكانيات كل منا ووفقا لظروفنا الوطنية.

لقد أصاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في إعادة التأكيد على أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الجهد العالمي لمكافحة الفقر وحماية البيئة، وقد بين الروابط الهامة بين الفقر والبيئة واستخدام الموارد الطبيعية. وهذه الروابط حقيقة ملموسة للبلاتيين من الفقراء؛ حيث أن الجمع بين جوعهم وبيئتهم المتدهورة ومواردهم الطبيعية المستغلة، التي لا يستفيدون منها شيئا، يرسم لهم ملامح اليأس ويهيئ لهم وجودا مأساويا.

ويعرف العديد من هؤلاء البؤساء في الأرض من تجاربهم المريرة الكيفية التي تحولت بها مناطقهم الغنية بالموارد إلى مناطق قاحلة وغير مأهولة ومكفهرة تدفعهم إلى الهجرة إلى مناطق ذات موارد أفضل، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الصراعات والتنافس على الموارد الشحيحة.

ونحن إذ نجتمع هنا بصفتنا ممثلين لشعوب العالم، نعلم جيدا أن تغير المناخ والفقر وتخلف التنمية ليست أفعالا إلهية بل هي أفعالا من صنع الإنسان.

ومن الواضح أن الإنصاف يجب أن يكون نقطة البداية لنظام للمناخ في المستقبل. والتوازن الجوهري بين التنمية المستدامة وما يحتمه المناخ سيتعين أن يكون الأساس لأي اتفاق على نظام معزز للمناخ. وأي صفقة بشأن الاستعمال المنصف للمجال الإيكولوجي ستعين موازنتها بصفقة تعطي لجميع البلدان فرصة منصفة في المجال الإنمائي.

برعاية الأمم المتحدة، وأيضا في هيئاتنا الإقليمية، اعتمدنا برامج وإعلانات كثيرة، بأهداف تنفيذ واضحة ترمي إلى التصدي لتحديات تغير المناخ والفقر والتخلف. وكما يعرف هذا الاجتماع معرفة تامة فإن الاتفاقات النبيلة الكثيرة تشمل، من جملة ما تشمله، تلك التي اعتمدت في

الدول المسيطر عليها - التي هي مصالح أغلبية البشرية - ستوضع جانبا على الدوام ما لم تسم مُثل الحرية والعدالة والمساواة الهيئة العالمية الرئيسية نفسها. وبالتالي فإن البيانات النبيلة سيستمر النطق بها بشأن جميع المسائل التي تواجه أغلبية سكان العالم، من قبيل الحاجة إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة للتنمية، بينما لا يبذل جهد يستحق الذكر لتنفيذ هذا الاتفاق والاتفاقات الحرجة الكثيرة اللازمة لانتشال الفقراء من مستنقع الفقر والتخلف.

ونحن في بلدنا نعتقد اعتقادا راسخا أننا سنحقق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا، وقد عانينا مما ينيّف عن ثلاثة قرون من الاستعمار والفصل العنصري، ورثنا اقتصادين يتعلق الواحد منهما بالآخر، نصفهما بأثما الاقتصاد الأول والثاني. والاقتصادان - الأول متقدم النمو ومرتبط عالميا والآخر محلي وغير رسمي - لهما قسما بارزة كثيرة من قسما نظام الفصل العنصري. وسعينا، بوصفنا أبناء جنوب أفريقيا، إلى تعزيز الاقتصاد الأول وإلى استعماله في نقل الموارد لتعزيز وتحديث الاقتصاد الثاني، ونشرع بالتالي في عملية تغيير حياة الذين يعيشون في الاقتصاد الثاني.

وفي الحقيقة أنه بدون عمليات نقل الموارد المطلوبة لن يكون من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن اقتصادنا الثاني لا يمكنه أن يولد بقواه الذاتية الموارد اللازمة لتحقيق حياة أفضل للملايين من الفقراء في جنوب أفريقيا. وأذكر ذلك لأن ما هو محوري، كما نتفق نحن جميعا على ذلك، لتحقيق العالمي للأهداف الإنمائية للألفية هو الشأن الحرج، عمليات تحويل الموارد من البلدان الغنية في الشمال إلى البلدان الفقيرة في الجنوب.

وبلدان نامية كثيرة - خصوصا البلدان الواقعة في قارتي، أفريقيا - لا تتوفر لديها القاعدة المادية التي منها يمكنها بقواها الذاتية معالجة الأهداف الإنمائية للألفية

مؤسسات ضرورية للحكم تتفق مع المثل الشريفة التي تقود المجتمعات الديمقراطية الحديثة.

ونظرا إلى أن دول العالم تُعرّف بالدول المسيطرة والمسيطر عليها، فإن الدول المسيطرة أصبحت دوما متخذة القرار في المحافل العالمية الهامة، بما في ذلك هذا المقر للحكم العالمي. وبالتالي، فإن التوزيع المشوه للقوة في العالم - السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والاجتماعية - يتكرر في المؤسسات المتعددة الأطراف، بما ينطوي ذلك عليه من الضرر بأغلبية الناس الفقراء في العالم.

وحتى حينما نكون على اتفاق على البرامج الهامة التي ينبغي أن توفر حياة أفضل للمليارات من الفقراء، فإن الأثرياء والأقوياء سعوا بانتظام فعلا إلى ضمان عدم تغير علاقات القوة القائمة، مهما حدث، وبالتالي يبقى الوضع القائم. ونتائج هذه الحالة هي أن الأمم المتحدة يمكنها أن تحدد على وجه الدقة المشاكل والحلول السليمة اللازمة لجعل العالم مكانا أفضل لجميع البشر، والأمم المتحدة تفعل ذلك. ومن الطبيعي أن الدول المسيطرة والقوية تستجيب أحيانا كثيرة على نحو إيجابي للبرامج المتفق عليها إذا هضمت تلك البرامج بمصالحها الضيقة.

وفي نفس الوقت ستواصل الدول الفقيرة السعي إلى تحسين ظروفها البائسة. ولذلك، فإنها تعتبر الأمم المتحدة أداة طبيعية للمساعدة في الإسراع بعملية التغيير إلى الأفضل. ومن هنا، فإنها تعتبر بحق تنفيذ جميع برامج الأمم المتحدة محوريا لجهودها المتعلقة بتغير المناخ والكفاح ضد الفقر والتخلف.

ومع ذلك فإن الواقع القاسي هو أنه سيكون من الصعب على الأمم المتحدة، في شكلها الحالي، أن تنفذ تنفيذًا كاملا قراراتها، وبالتالي تساعد الدول الفقيرة في التحقيق السريع للأهداف الإنمائية للألفية. وفي الحقيقة فإن الدول المسيطرة ستلمي أبدا على الدول المسيطر عليها ومصالح

ويمكننا ويجب علينا معا، أغنياء وفقراء، ونامين وتقدمي النمو، وشمالا وجنوبا، أن نتكاتف حقا وأن نتصدى لتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة، وأن نعمل معا لنهزم الفقر والتخلف ولنضمن أن ينقذ كل إنسان من البذات والإهانات الموجهة إلى الفقراء. ولكن لكي نفعل ذلك، يلزم أن ننفذ أولا وقبل كل شيء القرارات التي اعتمدها بحرية في هذا المخفل الرفيع القدر لممثلي المجتمع العالمي. فلنجعل إذن أعمالنا تتحدث بصوت أقوى من أقوالنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب للسيد نستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطُحِب السيد نستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد نستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كيرشنر (الأرجنتين)** (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب لكم يا سيدي عن أصدق التهاني للسيد سرجيان كريم على تبوئه رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستين. وترحب الأرجنتين

وتحققها. وبالتالي، ثمة حاجة ملحة إلى عمليات نقل الموارد على نطاق واسع عن طريق المساعدة الإنمائية والاستثمار والتجارة وعمليات نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية إلى هذه البلدان الفقيرة إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية والنجاح في التكيف مع الآثار المخربة المترتبة على تغير المناخ.

وإذا لم ننجح في بناء نظام لتغير المناخ يقيم التوازن بين التكيف وتلطيف الحالة، ويدعمه نقل التكنولوجيا والموارد المالية، فسندفع عبئا لا يحتمل على الأجيال في المستقبل. وفي هذا الصدد، نظرا إلى التحديات المحددة والقاسية التي تواجهها أفريقيا، نعتقد بأن من المهم الدخول في شراكة مع أفريقيا، مع استعمال برنامج الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدها الجمعية العامة، حتى يمكن تعزيز التدابير التي اتخذتها القارة، بموارد محدودة، لإعادة إنعاش جميع البلدان الأفريقية، بالدعم من المجتمع الدولي، بتوجيه من برامج الأمم المتحدة.

وكما يعلمنا التاريخ فإنه بسبب عمليات نقل الموارد الواسعة النطاق بعد الحرب العالمية الثانية استعادت أوروبا الغربية صحتها الاقتصادية ووضعت على طريق التنمية. وساعد تدخل مماثل في وضع عدد من البلدان الآسيوية على مسار التنمية. والسؤال الذي ينبغي أن نسأله: ما هو السبب في غياب نفس التصميم على مساعدة الدول الفقيرة اليوم؟ إن القرية العالمية التي نشير إليها باستمرار ينبغي أن تشجعنا على توسيع التضامن البشري. وبالتالي، نبني جسرا دائما على النهر الذي قسم قريتنا العالمية وضمن أن يعيش الإنسان حياة محققة لمطالباته بينما يعاني آخر وجودا شقيا.

ووضعنا لأنفسنا، ونحن نمثل مواطني العالم، برنامجا يتطلب أن نعمل جميعا معا لإيجاد ظروف معيشية أفضل للبشرية ولضمان أن نحقق ما هو ضروري لازدهارنا المتبادل.

ما لا يزيد على خمس سنوات، غارقة في أزمة اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة. وظن الكثيرون آنذاك أن انتعاشها قد يكون أمرا مستحيلا. ولكننا عملنا يوما بعد يوم، بقدر كبير من الجهد والتواضع، بإحياء الإنتاج في بلد أثقله الدين الأجنبي الذي كان يهدد مستقبلنا بما يفرضه من شروط وقيود.

إن الأرجنتين، ذلك البلد النامي الذي برهن ذات يوم على أن من الممكن بالفعل تسليق السلم الاجتماعي؛ البلد الذي كان يستقبل المهاجرين ونجح فيه العمال ذات يوم في إرسال أبنائهم إلى الجامعة؛ البلد الذي خلا ذات يوم من الأمية وقضى تقريبا على وفيات الأطفال، كان قد تردى به الحال ليصبح بلدا عماله تنقصهم الروح المعنوية من جراء البطالة، وأطفاله يسألون المارة في الطرقات بدلا من الذهاب إلى المدرسة، وكبار السن فيه يتقاضون معاشات تقاعدية هزيلة ويصبحون عائلة على أبنائهم وأحفادهم.

كانت خزائن بلدنا قد أفرغت بسبب التطبيق الجامد لقواعد صندوق النقد الدولي، ونتيجة لذلك، ساد العنف في الشوارع وعانت الأرجنتين من أزمة مؤسسية لا يدوم فيها الرؤساء إلا بضعة أيام. ولأول مرة واجه أخذت الأرجنتين تبعث بأبنائها إلى منفي اقتصادي لم تشهد له مثيلا من قبل.

أما اليوم فقد اكتسبت الأرجنتين استقلالها الذاتي وأخذت تدبر بنفسها متغيرات اقتصادها الكلي قدر استطاعتها في ظل المناخ الدولي الراهن. وهي تطبق سياسة اقتصادية سليمة تتسم بالانضباط والثبات ضمن إطار من الاستقرار والديمقراطية.

وقد أتاحت لنا قدرتنا على الانتعاش، حتى بدون أن نتلقى تمويلا، أن نبدأ في إلغاء صافي ديننا لدى المنظمات الدولية. بل أمكننا أن نسدد مقدما جميع ديننا لصندوق النقد الدولي، الصندوق الذي يدعم ويعزز الحكومات المكتفية ذاتيا

بالأمين العام الجديد السيد بان كي - مون، وتعرب عن دعمها للجهود التي يبذلها على رأس الأمم المتحدة.

لقد أتينا إلى الجمعية العامة كدأبنا في الأعوام الماضية بهدف تنشيط هذه الهيئة العالمية ولاعتقادنا الراسخ بأن هذا سيكفل فعالية القانون الدولي في تسوية النزاعات، ومن ثم النجاح في التعامل مع أي أخطار تتهدد السلام.

إن العالم يواجه مشاكل. ويكمن أملنا الوحيد لحلها في احترام جميع البلدان لتعددية الأطراف، ودعمها للعادات المحلية، ومراعاتها للمعايير والاتفاقيات الدولية، وبطبيعة الحال، في الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان.

ولن يكون السلام ممكنا لكل بلد على حدة، وللعالم بأسره، ما لم نقيم بتعزيز المساواة والعمل على مكافحة الفقر والتهمة. فلا يمكن للعالم ولا يجب له أن يكون مكانا تسود فيه انتهاكات حقوق الإنسان. وإنما يقوى التعايش السلمي ويصان عن طريق التضامن الفعلي بين الدول استنادا إلى مفهوم للبشرية يتجاوز النزعة العسكرية الصرفة أو طغيان الانفرادية.

وتقوم سياستنا الدولية على قيم الديمقراطية التمثيلية وسيادة الشعب واحترام حقوق الإنسان الأساسية وإعلاء شأن السلام والأمن الدوليين. وتعتنق هذه المبادئ الغالبية العظمى من الشعب الأرجنتيني. وهي تساعد على تركيز أنشطة حكومتنا وتتجلى في القرارات التي تتخذها جمهورية الأرجنتين على الصعيد الدولي.

ونؤيد بقوة بناء مجتمعات أكثر عدلا وإنصافا وأعدل في توزيع مزايا النمو الاقتصادي. ونعلم أن كل بلد يجب أن يتمتع بالحق في انتقاء نموذج الإنمائي الخاص، بدون ضغط خارجي.

وقد كانت السنوات القليلة الماضية بالغة القسوة علينا. وبذلت جهود كبيرة لإنقاذ دولة كانت، منذ

٧,٨ في المائة منذ تولينا الحكم. ولسنا نتكلم عن مجرد أي نوع من العمل، بل عن العمل الملائم والكريم الذي دعونا إليه في أحدث اجتماع قمة للأمريكتين، وقد عقد في بلدنا.

وبفضل السياسة الإنتاجية التي تدر قيمة مضافة، علاوة على مناشداتنا للمنشآت الخاصة أن تبدي شعورا بالمسؤولية الاجتماعية، نعكف الآن على إعادة تصنيع الأرجنتين. ولولا تكامل العمل بين الدولة والقطاع الخاص لاستحال صدور المؤشرات الاقتصادية التي يعلن عنها اليوم في بلدنا.

لقد تضاعفت مبيعاتنا في جميع الاتجاهات على مدى السنوات الأربع الماضية، وحققت معدل نمو سنوي قدرها ١٦ في المائة، كما تحسنت الاستثمارات بدرجة كبيرة: فزاد إجمالي الاستثمارات المحلية الثابتة على مدى الفصول الـ ١٧ الأخيرة المتتالية؛ وتراوح نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بين ٢٠ و ٢٣ في المائة، في تناقض صارخ مع مستوى ٢٠٠٢ الذي لم يكذب يتجاوز ١١ في المائة.

عندما واجهتنا تلك الأزمة منذ خمس سنوات تقريبا، وجدنا أنفسنا مضطرين إلى الاستمرار في سياسات تقديم المساعدة الضرورية لشرائح السكان الأكثر ضعفا. ولا نأسف على تلك السياسات، فالיום يمكننا القول بأن الحل الحقيقي للمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تؤثر في بلدنا، وفي بلدان أخرى كثيرة حول العالم، إنما يكمن في توفير فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم.

وفي مجال الصحة، تطبق الأرجنتين سياسة وطنية تشمل وصف الأطباء للعقاقير التي لا تحمل علامات تجارية محددة، وتقديم الأدوية الضرورية بالمجان. وهي أيضا تعزز برامج الأم والطفل وكل ما يرتبط بالرعاية الصحية الأولية، تمشيا لهدي تحقيق المساواة والحماية. ويمكننا من التعويض جزئيا عن حالة قطاع الصحة العامة الكارثية منذ أمد قصير.

بتعديل ميزانيتها ورتق الثغرات فيها، ولكن في مقابل زيادة فقر شعوبها، والتشجيع على التخلص من الصناعة، وإغراق البلد في الديون بشكل يفتقر إلى المسؤولية.

وبفضل الحذر في سياساتها النقدية والانضباط في نفقاتها العامة، وتحقيق فائض صحي في الميزانية يمكننا من مواجهة الأزمات الأجنبية المحتملة أو التخفيف من وطأها، قامت الأرجنتين، في مواجهة نقد المتشككين من دعاة الوصفات التقليدية، بخفض الدين وتسجيل معدل نمو سنوي قدره تسعة في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. فكان ذلك أقوى توسع اقتصادي متصل تشهده في السنوات الـ ١٠٠ الماضية.

وها نحن اليوم نمثل الدليل العملي على وجود حياة بعد الصندوق، وعلى الثقة بوجود مسارات أخرى يمكن أن تؤدي إلى التنمية والتكامل. ونمثل تذكيرا بعدم مصداقية النماذج التي تدعي لنفسها صلاحية عالمية، وإثباتا لحق البلدان في أن تختار مساراتها الخاصة، منتفعة بالخبرة الدولية مع إيلاء مصالحها وظروفها الوطنية الأسبقية على أي مصلحة أخرى. وتقدم حالتنا الدليل على أنه يجب إصلاح البنية الاقتصادية الدولية، ولا سيما بنية صندوق النقد الدولي. ذلك أن الصندوق من دعاة نظام عالمي قديم فقد صلاحيته. وقد أظهرت حالتنا ضرورة إحداث تغيير في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف لكي تتعاون في تنمية البلدان الأدنى ثراء وتساعد على مكافحة الفقر وإيجاد خيارات حقيقية مؤدية إلى التقدم.

ولسنا نشير إلى النمو الاقتصادي فحسب، كما يعرفه خبراء الاقتصاد أو مؤرخوه، بل نشير إلى النمو الذي يشتمل على عنصر اجتماعي قوي وتشديد على العدل، والذي يكون المواطنون فيه محورا لتركيز النتائج. فبينما كان ربع قوة العمل يعاني من مهانة البطالة، تم خفض نسبتها إلى

التعريفات الجمركية والأدوات الأخرى المشوهة للتجارة التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو.

سوف تكون الأرجنتين حاضرة في جميع المحافل المتعددة الأطراف، حيث سنشارك من أجل ضمان قوانين أكثر إنصافاً وديمقراطية. والتعددية هي أجمع أداة لكسب المعركة ضد الجوع والفقر والاستبعاد والتدهور البيئي.

إن كل ما قلته من على هذا المنبر هو سبب ونتيجة للاستقرار المؤسسي واحترام سيادة القانون. إن الدعائم الثلاث التي تقوم عليها الدولة الأرجنتينية هي اتخاذ قرارات لمكافحة الإفلات من العقوبة والمحافظة على الذاكرة، والحقيقة، والعدالة. لقد بدأنا في محاكمة المذنبين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. والذين تصوروا أنهم أفلتوا من العقوبة يقاومون العدالة بصورة شرسة، في محاولة منهم لتخويف الشهود، قد تسببوا في اختفاء أحد الشهود، هوليو لوبز. وبذلك قد بعثوا برسالة سوداء إلى مجتمع يبحث عن الحقيقة فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية، ويدين مثل هذه الأعمال.

إن الاحترام غير المشروط لحقوق الإنسان هو نموذجنا الوطني الجديد. لقد كنا في الماضي معروفين في جميع أنحاء العالم بانتهاكنا لتلك الحقوق؛ واليوم ونحن نسعى جاهدين لإيجاد الحقيقة ومعاقبة المذنبين، نحاول أيضا الدفاع عن تلك الحقوق في جميع أنحاء العالم.

إن الأرجنتين، وأمهاات وجدات ميدان بلازا دي مايو في جلال نضالهن العظيم، وأفراد الشعب الأرجنتيني قد عانوا بصورة شخصية في ظل قصور النظام المعطوب المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان. وكان عزاءهم الوحيد تلك اللفتات الإنسانية الثمينة جدا من الأفراد والمنظمات والبلدان. وفي الوقت الذي كان يختطف فيه الناس ويعذبون ويقتلون في بلدي، فإن الآليات التي وضعت بالتحديد لإدانة

والتعليم بطبيعة الحال عنصر جوهري لتجديد النسيج الاجتماعي والخلقي للدولة، بالرغم من أن الشعور بأثره يستغرق في الظهور مدة أطول مما تستغرقه السياسات العامة الأخرى. ولعلاج الحالة المأساوية التي كانت تنذر باختيار المجتمع وفشل الدولة في حماية الفئات الأكثر ضعفا، صدر قانون جديد للتعليم الوطني. وسوف يركز هذا القانون من جديد على كفالة تكافؤ الفرص من خلال ضمان التمتع بنوعية جيدة من التعليم في أنحاء الإقليم، مرتبطة بسوق العمل وتشتمل على التدريب الممتاز للمعلمين. وبموجب القانون الجديد تحدد العام ٢٠١٠ موعدا نهائيا لاستخدام نسبة قدرها ستة في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لتمويل التعليم.

وفي سياق الانتعاش التدريجي، يجري تعزيز سياسة الأرجنتين الخارجية والتوسع فيها، مع التزام واضح وحاسم بتحقيق المصلحة الوطنية. ويمثل التكامل الإقليمي إحدى الأولويات. وعلى مدى العقدين الماضيين، من خلال السوق المشتركة لبلدان الجنوب، وطدت الأرجنتين صلاتها التجارية مع بلدان المنطقة. ولكن علاقاتها التجارية تتجاوز حدود المنطقة بكثير.

ومن هذا المنطلق، تتسم المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بأهمية خاصة لأن تحرير قطاعنا الزراعي - الذي يتمتع فيه بلدنا بمزايا تنافسية واضحة - يعتمد عليها كما هو الشأن مع المرونة الكافية التي نحتاجها لتنفيذ سياستنا الصناعية.

إن وجود لوائح أكثر إنصافاً وعدلاً في التجارة الدولية يحظى بأهمية كبيرة عند الأرجنتين. ولذلك نشارك بصورة فعالة في المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف بهدف تحقيق المساواة في القواعد التي تنظم التجارة وإزالة التفرقة القائمة ضد منتجاتنا الرئيسة من خلال حواجز

مأساوي ومؤلم على حقيقة موقفنا. وتقع على مجلس الأمن وبلدان المجموعة الرباعية مسؤولية كبيرة عن مرافقة عملية السلام، وتوجيهها ما أمكن، كي تتكامل بالنجاح بشجاعة ومثابرة عظيمة.

وتواصل جمهورية الأرجنتين، عاما بعد عام، ودون كلل إدانة التهديد الخطير للإرهاب في جميع أنحاء العالم. إننا نؤمن أن جميع أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية ولا مبرر لها وليس هناك حجة يمكن أن تبررها. وبما أنه لا توجد دولة في العالم في منأى عنها، يجب أن يكون الرد عليها من خلال بذل جهد مشترك بين جميع الدول، لاسيما هذه المنظمة، كي نوقف هذه الويلات ونقضي عليها. ولا نستطيع التسامح مع أفعال أولئك المسؤولين عن الإرهاب أو الذين يدافعون عن الإرهابيين ويمولونهم ويحمونهم، سواء كانوا أفرادا أم بلدانا.

لقد عانت الأرجنتين مرتين من الهجمات الإرهابية. الهجوم على السفارة الإسرائيلية في ١٩٩٢ وعلى مقر الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة في ١٩٩٤. ولقي ١٠٢ شخص من مجتمعنا حتفهم، ويوجد أقرباء بعضهم معنا هنا اليوم. إن أولئك الضحايا الذين وحدهم الإرهاب مع ضحايا هذه المدينة وضحايا مدريد ولندن وبالي واسطنبول وآخرين في العديد من الأماكن الأخرى، يفرضون علينا واجبا أخلاقيا يقتضي احترام ذكراهم وتوجيه جميع طاقاتنا لمطاردة أولئك المسؤولين والعثور عليهم ومحاکمتهم.

ورغم الصعوبات التي ظهرت خلال مرور الوقت، ونظرا لتلك الهجمات التي وقعت قبل ١٣ و ١٥ سنة على التوالي، وما تبع ذلك من تستر عليها، ما فتئت مصالحنا ونظامنا القضائي يبحثان عن الحقيقة، وتظل ذاكرتنا بشأن الإرهاب حية كي لا يقع مرة ثانية.

ومنع مثل هذه الأحوال لم تنطق ببنت شفة. وتخليدا لذكراهم، ولكي لا يحدث هذا أبدا مرة ثانية، ندعم مجلس حقوق الإنسان الجديد ونأمل أن يلبي تطلعات المجتمع الدولي.

لقد اعتمدت حكومة بلدي الصكوك البالغة الأهمية، بما فيها الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدها الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والتي وقعنا عليها في باريس في ٦ شباط/فبراير. إن ذلك الصك، وإلى جانب اتفاقية حقوق المعوقين والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، توفر الاستمرارية وشكلا ملموسا لسياسة تولى دورا رئيسيا لتعزيز حقوق الإنسان.

وفي سياستنا العامة، نركز الآن على حماية البيئة، لكننا نعرف أنه لن يكون هناك حل دائم دون تعاون جميع بلدان العالم، لاسيما البلدان الصناعية، لأن طبيعة المشكلة ذات حجم عالمي.

أما قضية تغير المناخ فلا بد وأن تكون مصدر قلق لجميع الحكومات، لأنه لا يوجد ركن في العالم لا يتأثر بالتغيرات التي عرفت بأنها نتيجة للأنشطة البشرية. والاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام يوم أمس كان تعبيرا في الوقت المناسب عن الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الدولي كرد فعال وكاف لحماية البيئة ومنع التصدير غير المقبول للملوثات إلى البلدان النامية.

إن الجهود الدولية المبذولة لوقف العنف نهائيا في الشرق الأوسط قد باءت بالفشل واحدا تلو الآخر، ولكن لا يمكننا أن نرفع أيدينا ويكون موقفنا مجرد التسليم بالأمر الواقع. وما من حل عسكري سوف يؤدي إلى السلام والطمأنينة التي تطالب بها شعوب المنطقة أكثر من أي وقت مضى. أما غزو العراق الذي رفضناه عندما وقع، فهو برهان

واحترام حقوق الإنسان والرد المتناسب واحترام الرأي العام الدولي.

إن الجهود المبذولة للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل يمكنها أن تعول على التأييد الصلب والمشاركة التامة من جمهورية الأرجنتين.

إن بلدي معروف بالدور الفعال الذي يقوم به في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. فالأرجنتين تطور وتستهلك وتصدر الطاقة النووية لاستعمالها في الأغراض السلمية في إطار أشد الاحترام للأحكام المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار بمعناه الأوسع.

إن جهود منع الانتشار مرتبطة بصورة أخلاقية وقانونية بالتقدم في نزع السلاح. وفي الواقع، إن الصكوك القانونية لحظر أسلحة الدمار الشامل تركز بالتحديد على الالتزام القوي بعدم تطوير أسلحة جديدة للإرهاب والدمار مع التفهم بأن أولئك الذين يملكون هذه الأسلحة سوف يقومون تدريجياً بالقضاء عليها بصورة فعالة.

وفي السنوات الأخيرة، شاهدنا تردي الالتزامات بتزع السلاح بصورة مستمرة. فما زالت الترسانات النووية كبيرة على نحو غير متناسب واتفاقات نزع السلاح النووي في حالة ركود. وليس ذلك مفاجئاً لأنه في ضوء هذا الوضع، هناك من يشككون في مشروعية مواصلة الدعوة من طرف واحد لحظر الانتشار في الوقت الذي يتم فيه تجاهل الالتزامات الخاصة في ميدان نزع السلاح.

إن الأسلحة التقليدية مسؤولة عن مقتل الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. وتعطي بلادي أولوية عليا للمبادرات التي تؤيد إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة. وعلى الصعيد الداخلي، شرعنا في برامج لتسليم الأسلحة الطوعي والنتائج الأولية لهذه البرامج مشجعة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، طالب نظام القضاء الأرجنتيني بالتعاون الدولي في إلقاء القبض على تسعة أشخاص يشبه بأهم بدأوا وخططوا للهجوم الذي وقع في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ على الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، وأوصت اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" بالإجماع باعتقال ستة مواطنين إيرانيين ولبناني متورطين في ذلك الهجوم. ونحن من هذا المنبر ندعو إلى أن يتم التصديق على تلك التوصية خلال دورة الجمعية العامة للإنتربول في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي هذا الصدد، نأمل من جمهورية إيران الإسلامية أن تقبل، في إطار أحكام القانون الدولي المعمول به، وتحترم الولاية القانونية للأرجنتين وأن تتعاون بصورة فعالة مع القضاة الأرجنتينيين لتقديم أولئك المتورطين في الحادث للعدالة. وفي هذا الشأن، أود أن أعلن من هذا المنبر، في المقر الدائم للأمم المتحدة وأمام جميع بلدان العالم أن جمهورية إيران الإسلامية، للأسف، لم تقدم حتى هذا اليوم التعاون المطلوب مع نظام العدالة الأرجنتيني لحل هذه المسائل.

إننا نطلب من الأمين العام وجميع دول العالم بإقناع جمهورية إيران الإسلامية بالسماح للعملية القضائية أن تمضي قدماً. وإننا نقوم بذلك من أجل هدف وحيد هو توضيح الحقائق وتقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة. إن احترام ذكرى ضحايانا الـ ١٠٢ تتطلب تنفيذ العدالة. ونطلب من جمهورية إيران الإسلامية التعاون في تنفيذ أحكام القانون الدولي للسماح لنا بمعرفة الحقيقة لا أكثر ولا أقل.

إن الأمم كبيرة وصغيرة، غنية وفقيرة، في جميع أنحاء العالم سوف تكون عرضة للخطر بشكل كبير إذا لم ننجح في القيام بذلك العمل ضد الإرهاب الذي يتطلب بصورة ملحة التعددية والذكاء والعمل المستدام الراسخ في مشروعية

التفريط فيه والمتمثل في استعادة السيادة الكاملة للأرجنتين على هذا الجزء من أرضنا واستعدادنا الدائم لاستئناف المفاوضات بغية إيجاد تسوية سلمية للتزاع منصوص عليهما في دستورنا الوطني.

ومن غير المفهوم لنا أن تكون المملكة المتحدة غير راغبة في التفاوض بشأن هذه المسألة، وهي بذلك تنتهك أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) والكثير من القرارات المماثلة.

لقد آن الأوان لأن تتحمل المملكة المتحدة مسؤوليتها وأن تضع حدا لمفارقة تاريخية: الاحتلال غير المشروع، من أجل أغراض استعمارية واضحة، لأراضي دولة أخرى.

وترفض حكومة بلادي بشدة المطالبة البريطانية بشأن تحديد المجالات البحرية المحيطة بالأرخبيلات. وترفض بصورة خاصة نية المملكة المتحدة التي أفصح عنها مؤخرا بتقديم تقرير إلى لجنة حدود الجرف القاري - المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - تتعلق بخط الحدود الخارجية للجرف القاري لهذه الأراضي الأرجنتينية.

وفي هذا الخطاب الأخير التي ألقه أمام الجمعية العامة بصفتي رئيسا للشعب الأرجنتيني، أود أن أؤكد من جديد قناعتنا الراسخة بأنه لا يمكن للمرء أن يحقق كل ما لديه من إمكانيات إلا بالديمقراطية المصحوبة بالحريّة والعدالة الاجتماعية والسلام. وعلى جمعية الشعوب واجب ملزم بالمساعدة على كفالة تحقيق هذا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أزجي الشكر إلى رئيس جمهورية الأرجنتين على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد نيستور كارلوس كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

إن إصلاح مجلس الأمن لم يُبت فيه بعد. ويحدونا الأمل في أن يحدث إصلاح يجعل هذه الهيئة المركزية أكثر مسؤولية وديمقراطية في التمثيل وأكثر دينامية. والإصلاح، مع ذلك، لن يحقق هذا الهدف بإيجاد فئات جديدة ذات امتيازات. ونحن على ثقة بأن عملية المشاورات الجارية ستكفل بالنجاح كي يتسنى للمجلس أن يتكيف مع عالم اليوم.

وقبل أن أختتم خطابي، أود أن أثير مسألة تمثل أهمية مستمرة لجمهورية الأرجنتين: مسألة جزر مالفيناس، التي تشمل جزر جورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بتلك الجزر.

وهذه السنة سيكون قد مر ١٧٤ عاما منذ أن بدأ البريطانيون احتلالهم لهذا الجزء من التراب الوطني للأرجنتين. ومنذ أن وقع عمل القوة هذا في ١٨٨٣، ما فتئت بلادي تحتج على هذا الاحتلال غير الشرعي وتطالب بممارسة كامل سيادتها.

نود أن نذكر أيضا أن عام ٢٠٠٧، يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لنشوب صراع ١٩٨٢ في جنوب الأطلسي، وهو صراع أشعلت شرارته الدكتاتورية العسكرية بدون تأييد الشعب الأرجنتيني الذي سعى دائما إلى إيجاد حلّ سلمي لمطالبته المشروعة بالسيادة.

وقد تناولت الجمعية العامة هذه المسألة في مناسبات عديدة قبل عام ١٩٨٢ وبعده. وبدءا من ١٩٦٥، عندما اتخذت الجمعية القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠)، اعترفت المنظمة، سنة بعد سنة، بوجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على مسألة جزر مالفيناس. وحثت الحكومتين على التفاوض في أسرع وقت ممكن بغية إيجاد حلّ سلمي للتزاع، مع مراعاة قرارات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومصالح سكان الجزر. إن الهدف الدائم الذي لا يمكن

مقياساً للأمانة والفعالية والصمود والإنجاز. وسأقدم اقتراحاتي في الجزء الختامي من خطابي.

كما تدركون جميعاً، تواجه البشرية حالياً تحديات هامة وعديدة ومتنوعة، سأشير إلى بعضها.

أولاً، المحاولات المنظمة لتدمير مؤسسة الأسرة وإضعاف مركز المرأة. إن الأسرة أقدس وأتمن المؤسسات. إنها نواة أظهر أنواع الحب المتبادل والحنان بين الأمهات والآباء والأطفال، وهي توفر البيئة الآمنة لنمو الأجيال الإنسانية، إنها الأرض الخصبة لتفتح المواهب والعطف. وما برحت هذه المؤسسة تحظى باحترام جميع الشعوب والديانات والثقافات على مر الزمن. ونشهد اليوم هجوماً منظماً من أعداء الإنسانية ومستبحيها، الذين يحاولون تدمير هذه المؤسسة النبيلة بتشجيع الفسق والعنف وتجاوز حدود العفة والاحتشام.

وما فتئت الأنوثة، بوصفها صورة من صور الجمال الإلهي وقمة العطف والحنان والطهارة، تُستغل بصورة كبيرة في العقود الأخير من جانب أصحاب السلطة ورؤوس الأموال ووسائل الإعلام. وفي بعض المجتمعات، أصبحت الأنوثة وسيلة للإعلان وتحطمت بذلك جميع الحدود ودروع حماية العفة والطهارة والجمال. هذا خداع كبير للمجتمع الإنساني وللأجيال في المستقبل، وهو ضربة من المتعذر تفادي آثارها لركن التماسك الاجتماعي، الأسرة.

أتناول الآن مسائل الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والإرهاب والاحتلال. من سوء الحظ أن حقوق الإنسان تنتهكها انتهاكاً واسعاً دول معينة - خصوصاً تلك التي تتظاهر بأنها المدافعة الوحيدة عنها. بناء سجون سرية، وخطف الأشخاص، وإجراء محاكمات والعقوبات السرية دون أي اعتبار للأصول الواجبة الاتباع، والقيام بالتنصت على نطاق واسع على المحادثات الهاتفية،

**خطاب السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس أحمد نجاد (تكلم بالفارسية، وقدم الوفد نصاً باللغة الإنكليزية):** مما يسرني وأشكر العلي القدير عليه أن أتيت لي الفرصة مرة أخرى لحضور هذا المنتدى العالمي المهم.

في هذا العالم المتخبط الذي تتعالى فيه الصيحات وتهيمن عليه التهديدات وتسوده التوترات، تقف القوى الكبرى عاجزة عن حل المشاكل الراهنة ويتزايد انعدام الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن الأمن النفسي للمجتمعات مستهدف بسيل عارم من المخططات السياسية والدعائية، وينتشر شعور بخيبة الأمل تجاه فعالية السياسات التي تنتهجها المنظمات الدولية والأعمال التي تقوم بها لإرساء السلم والأمن الدائمين، ويجري إضعاف حماية حقوق الإنسان. وأعزم أن أتناول وأوضح جذور هذه المعضلات والحلول لها وللبعض التحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا. وسأتحدث أيضاً عن الحاجة لمعالجة الوضع الراهن وعن آفاق مستقبل أكثر إشراقاً وأكثر أملاً وعن الرفعة والجمال والعطف والكرم وعن العدالة وبزوغ كل ما منحنا الله من مواهب وعن أهمية الإيمان بالله وتحقيق وعده. وسأقدم بعد ذلك، لتصدروا حكمكم، مسألة إيران النووية بوصفها

وجرى احتلال العراق بذريعة الإطاحة بمستبد ووجود أسلحة الدمار الشامل. والمستبد العراقي، الذي كان نفس القائمين بالاحتلال يؤيدونه، تم التخلص منه، ولم يجر الكشف عن أسلحة الدمار الشامل، ولكن الاحتلال مستمر، باستعمال ذرائع مختلفة. ولا يمر يوم بدون قتل أناس أو جرحهم أو تشريدتهم، والقائمون بالاحتلال لا يرفضون أن يكونوا مساءلين عن مغامرتهم العسكرية ومصايين بالخزي منها فحسب ولكنهم يتكلمون في تقرير عن سوق جديدة لأسلحتهم نتيجة عن مغامرتهم العسكرية. إنهم يعارضون أيضا الدستور، والجمعية الوطنية والحكومة التي أنشأها الشعب بالتصويت، وليست لديهم في الوقت نفسه الجرأة على الإعلان عن هزيمتهم وعلى مغادرة العراق.

ومن سوء الحظ أننا نشهد الحقيقة المرة وهي أن بعض الدول لا تعطي قيمة لأي أمة أو كائن بشري وأنها لا تهتم إلا بنفسها، وبأحزابها السياسية وبالجماعات الخاصة بها. وترى تلك الدول أن حقوق الإنسان تعادل الأرباح لشركاتها والجهات الصديقة لها. وحقوق وكرامة الشعب الأمريكي يضحي بها أيضا للرغبات الأنانية للذين يمسكون بمقاليد السلطة.

أناقش الآن حالات العدوان على الثقافات الأصلية والقيم الوطنية. الثقافة تجل للهوية، وهي مفتاح بقاء الأمم وأساس تفاعلها بعضها مع بعض. وفي حركة منظمة تتعرض الثقافات الأصلية التي ترسل رسائل التوحيد والمحبة والأخوة لاعتداءات واسعة ومدمرة. وتجري إهانة العادات والقيم الوطنية، ويجري الهزء والتشهير باحترام الذات وبطابع الأمم. والغرض من ذلك هو تشجيع التقليد الأعمى والترعة الاستهلاكية ونزعة الشك فيما يتعلق بالله والقيم الإنسانية ونهب الدول العظمى لثروات الشعوب.

واعترض البريد الشخصي والقيام على نحو متواتر بإصدار استدعاءات إلى الحضور إلى مراكز الشرطة والأمن أصبحت شائعة ومنتشرة. هذه الدول تضطهد العلماء والمؤرخين جراء بيان آرائهم في مسائل عالمية هامة.

وتستعمل مختلف الذرائع لاحتلال دول ذات سيادة والتسبب في انعدام الأمن والفرقة، ثم تستعمل الحالة القائمة ذريعة لمواصلة احتلالها. طيلة ما ينيف عن ٦٠ سنة يحتل فلسطين النظام الصهيوني غير القانوني تعويضا عن الخسارة التي لحقت بها خلال الحرب في أوروبا. وشرد الشعب الفلسطيني، وبرزح تحت الضغط العسكري الثقيل أو الحصار الاقتصادي أو يتعرض للحبس تحت ظروف بغيضة. والقائمون بالاحتلال محميون ويجري الثناء عليهم، بينما يتعرض الفلسطينيون الأبرياء للتهجمات السياسية والعسكرية والدعائية. وشعب فلسطين محروم من المياه والكهرباء والأدوية بسبب خطيئة طلب الحرية، والحكومة التي انتخبها الشعب بحرية مستهدفة. ويجري تنظيم الإرهابيين لمهاجمة حياة وممتلكات الشعب بمباركة من السياسيين والمسؤولين العسكريين التابعين للدول العظمى.

ويقترب الصهاينة القساة اغتيالات تستهدف فلسطينيين في منازلهم ومدنهم، والإرهابيون تزينهم أوسمة السلام ويتلقون الدعم من الدول العظمى. ومن الناحية الأخرى، فإنهم يجتذبون عددا من اليهود من مختلف أجزاء العالم باستعمال دعاية زائفة وبالوعد بتوفير الرفاهة وفرص العمل والمواد الغذائية لهم، وبعد ذلك يوطنوهم في الأراضي المحتلة، معرضين إياهم لأقسى القيود والضغوط النفسية والتهديدات المستمرة. ويمنعون هؤلاء الناس من العودة إلى أوطانهم، وعن طريق الإكراه والدعاية يحضونهم على الحقد على الشعب الفلسطيني الأصيل.

في علاقاتها بدول أخرى، تتخلى علانية عن الأخلاق والقيم النبيلة، وتتغاضى عن إقامة العدالة واحترام الآخرين والمحبة والرحمة والتزاهة في سبيل الأنانية والتفوق والعداوة والفرض. وهي تضحي بجميع الأشياء الطيبة في الحياة، بما في ذلك الأشياء الرفيعة، خدمة لجشعها.

أتناول الآن انتهاكات قواعد القانون الدولي وازدراء الالتزامات. بعض الذين صاغوا هم أنفسهم القانون الدولي ينتهكونه علانية وبيسر ويطبقون سياسات تمييزية والكيل بمكيالين على الآخرين. إنهم، إذ وضعوا أنظمة نزع السلاح، يجرون يوميا تجارب على أجيال جديدة من الأسلحة الفتاكة ويكسدونها. وهم، إذ ساعدوا في وضع إطار ميثاق الأمم المتحدة، يبدون ازدراءهم لحق الأمم ذات السيادة في تقرير المصير والاستقلال إنهم ينتهكون، كما يلائمهم، معاهداتهم الرسمية ولا يحترمون القوانين المتعلقة بحماية البيئة. وأغلبية انتهاكات الالتزامات الدولية تقترفها قلة من الدول العالمية.

أتكلم الآن عن تصاعد التهديدات وسباق التسلح. بعض الدول، حينما تفتقر إلى المنطق، تستعمل ببساطة لغة التهديدات. يلقي سباق التسلح القوي بظلال الخطر على العالم كله. وأمم أوروبا كانت ضحايا حربين عالميتين وعدد من صراعات مخربة أخرى، وتعرضت لنتائج الحرب الباردة طيلة عقود كثيرة. واليوم، يعيش الأوروبيون في ظل التهديد، وتتعرض مصالحهم وأمنهم وأراضيهم للخطر، بسبب سباق التسلح الذي تقوم به دول كبرى معينة.

تنتحل دولة مستأسدة لنفسها الحق في إنشاء نظام للقتائف، وتسمم حياة شعوب قارة وتضع أساس سباق التسلح. وبعض الحكام الذين يبدون ظاهريا أنهم أقوياء يعتقدون في الواقع بأن الأدوات التي يمتلكونها يمكن أن تستعمل في أي وقت ولأي غرض، وبالتالي يهددون آخرين ويلقون بظل من عدم الأمن على الأمم والمناطق.

وفيما يتعلق بمسائل الفقر والامية والرعاية الصحية والفجوة بين الأثرياء والفقراء، أود أن أقول إنه بينما تقوم دول معينة هيمنتها السياسية والاقتصادية بنهب جزء رئيسي من البيئة الطبيعية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تسبب حالة الفقر والحرمان القلق.

دعوني أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى بعض البيانات التي أصدرتها الأمم المتحدة. كل يوم يأوي حوالي ٨٠٠ مليون إنسان إلى مضاجعهم وهم جائعون، ويعاني حوالي ٩٨٠ مليون شخص من الفقر المدقع، بدخل يومي يبلغ أقل من دولار بالقوة الشرائية. والناس في ٣١ بلدا - يعادلون ٩ في المائة من سكان العالم - يبلغ متوسط عمرهم المتوقع ٤٦ سنة، وهو أقل بـ ٣٢ سنة من متوسط العمر المتوقع في البلدان المتقدمة النمو. والفجوة بين الأثرياء والفقراء في بعض أجزاء العالم ازدادت عمقا أربعين ضعفا. وفي بلدان كثيرة تُحرم أغلبية الناس من إمكانية الحصول على التعليم والالتحاق بالمدارس. وفي البلدان النامية يبلغ معدل وفيات الأطفال خلال الحمل ٤٥٠ من كل مئة ألف حالة. وذلك الرقم هو ٧ في الدول الأكثر ثراء، ومعدل وفيات الأطفال يبلغ ٥٩ من كل ألف ولادة حية بالنسبة إلى البلدان النامية و ٦ بالنسبة إلى الدول الأكثر ثراء. وثلاث حالات الموت في كل أنحاء العالم - أو ٥٠ ألفا يوميا - نتيجة عن الفقر. وأعتقد أن هذه البيانات تبرهن بوضوح على مأساة الحالة التي تسود التفاعلات الاقتصادية في العالم.

وفيما يلي سأتناول تجاهل القيم النبيلة وتشجيع الخداع والقيام بالأكاذيب. بعض الدول تضحي بكل القيم الإنسانية، بما في ذلك النزاهة والطهر والثقة، للنهوض بأغراضها. إنها تروج نزعة الشك والخداع في العلاقات بين الدول والشعوب. إنها تكذب علنا وتوجه الاتهامات التي لا أساس لها ضد دول أخرى، وتتصرف بما يخالف القواعد القانونية، وتلحق الضرر بحو الثقة والصدقة. وهذه الدول،

حقوقها ليس لها الأمل في الحصول على ما تستحقه من المجلس.

ومن المؤسف أن الإنسانية شهدت أنه في جميع الحروب الطويلة، مثل الحريين الكورية والفيتنامية، وحرب الصهاينة ضد الفلسطينيين وضد لبنان، وحرب صدام ضد شعب إيران، والحروب العرقية في أوروبا وأفريقيا، كان أحد أعضاء مجلس الأمن أحد المتحاربين أو مؤيدا لطرف عادة الطرف المعتدي، أو الصراع نفسه.

لنلق نظرة على العراق. في البداية احتل أعضاء مجلس الأمن البلد ثم تلقوا التفويض من مجلس الأمن - نفس المجلس الذي فيه للقائمين أنفسهم بالاحتلال حق النقض. ممن ينبغي لشعب العراق أن يشكو، وإلى أين ينبغي له أن يأخذ شكواه بأمل تأمين حقوقه؟

وشاهدنا في لبنان أن بعض الدول، طيلة ٣٣ يوما، منعت مجلس الأمن من اتخاذ أي إجراء ضد النظام الصهيوني بأمل إعطائه وقتا لتحقيق النصر. وبعد ذلك حينما أصبحوا محبطين لدى مشاهدتهم عدم تحقيق آمالهم قرروا وقف الأعمال العدائية باتخاذ قرار. ولكن واجب مجلس الأمن منع توسيع الصراعات، وتحقيق وقف لإطلاق النار والنهوض بالسلام والسلامة. لمن ولأي منظمة ينبغي لشعب لبنان أن يشكو؟

وحضور بعض الدول الاحتكارية منع مجلس الأمن من أداء واجبه الرئيسي، وهو صون السلم والأمن الدوليين على أساس العدالة. وفقد المجلس قدرا من مصداقيته، وقوضت فعاليته في الدفاع عن حقوق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفقدت أمم كثيرة ثقتها بالمجلس. وبعض الآليات الأخرى، من قبيل الآليات النقدية والمصرفية، في نفس الحالة غير المرغوب فيها، وحُولت إلى أدوات تمكن بعض الدول من فرض إرادتها على أمم أخرى. ومن الواضح

والمنظمات والآليات الدولية من الواضح أنها تفتقر إلى القدرة على التغلب على المشاكل والتحديات، وعلى إقامة العلاقات وإحلال السلام والأخوة والأمن على نحو منصف وعادل. ثمّة بالكاد حكومة أو أمة تثق حقا بهذه الآليات لتأمين حقوقها أو للدفاع عن استقلالها وسلامتها الإقليمية ومصالحها الوطنية.

توجد تحديات أكثر بالإضافة إلى التحديات التي عددها، أعرف أنه كان يمكنني أن أذكر تحديات أكثر لو كنت أردت أن أتناولها، ولكنني اخترت أن أقتصر على التحديات التي ذكرتها. والآن يتعلق السؤال الهام والحاسم بجدور وأسباب هذه التحديات. يبين القيام بتحليل علمي ودقيق أن جذر الحالة الراهنة يكمن في عاملين رئيسيين. لا شك في أن العامل الأول يكمن في العلاقات الناشئة عن نتائج الحرب العالمية الثانية. رسم المنتصرون في الحرب خارطة الطريق للسيطرة العالمية، ووضعوا سياساتهم ليس على أساس العدالة ولكن ضمان مصالح المنتصرين على الأمم المهزومة. ولذلك، منذ ستين سنة فإن الآليات الناشئة عن هذا النهج وسياسات ذات صلة لم تكن قادرة على التوصل إلى حلول عادلة لمشاكل عالمية. بعض الدول الكبرى لا تزال تتصرف كما يتصرف المنتصرون في الحرب العالمية وتعتبر دولا وأما أخرى، حتى تلك التي لا شأن لها بتلك الحرب، مهزومة، وهي تهيمن أما أخرى وتقوم بمطالب ابتزازية وطرفها التنازلية تذكر بالقرون الوسطى وبالعلاقة بين السيد والرقن. إنها تعتقد بأنه ينبغي أن تكون لها حقوق أكثر من دول أخرى وبأنها غير مساءلة أمام أية منظمات دولية.

ومن سوء الحظ أن من بين جميع الهيئات غير الفعالة يحتل مجلس الأمن المرتبة الأولى بسبب الظروف التي فيها تتصرف بعض الدول التي لها حق حصري وخاص في النقض في مجلس الأمن كأنها تقوم بالادعاء والقضاء والجلد. ومن الطبيعي أن البلدان التي تعرضت لاعتداءات الدول هذه على

الروحي والقانوني على قدم المساواة. والجمعية العامة، التي تمثل المجتمع الدولي، ينبغي أن تعتبر أهم ركن من أركان الأمم المتحدة وينبغي أن تتخذ التدابير اللازمة لإصلاح بني الأمم المتحدة وهي خالية من أي ضغط أو تهديدات من جانب الدول الكبرى، بما في ذلك على نحو خاص إصلاح مجلس الأمن، وينبغي أن تحدد بني جديدة قائمة على أساس العدالة والديمقراطية، بغرض أن تصبح مستجيبة للمتطلبات الحالية وتسوية التحديات القائمة، ما يفضي إلى إقامة الاستقرار والأمن الدائمين.

والمسألة النووية لإيران مثال واضح على كيفية أداء هذه الآلية والأفكار السائدة الكامنة خلفها. الأعضاء جميعا يدركون أن إيران عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقيدت دوماً بأحكامها وبأنظمتها وقد كان لها التعاون الأوسع نطاقاً مع الوكالة في جميع المجالات. وكل أنشطتنا النووية سلمية وشفافة تماماً.

ووفقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل عضو عدد من الحقوق والالتزامات. وفي الحقيقة يتعين على جميع الأعضاء أن يبقوا على مسار سلمي، وأن يقدموا، تحت إشراف الوكالة، المساعدة لأعضاء آخرين، ويحقق لهم أن يحظوا بالتأييد من جانب الوكالة وأن تتوفر لديهم سبل الوصول إلى دورة الوقود بمساعدة من الوكالة وأعضائها.

ولحد الآن وفّت إيران بالتزاماتها ولكنها محرومة من المساعدة الفنية من أعضاء آخرين، وأحياناً من دعم الوكالة. فطيلة خمس سنوات حاولت بعض الدول التي سبق ذكرها، بممارسة الضغط الثقيل على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منع الأمة الإيرانية من ممارسة حقوقها. تلك الدول حرفت المسألة النووية لإيران عن مسارها القانونية، وأضفت الطابع السياسي على الجوّ ابتغاء فرض رغباتها باستغلال جميع إمكاناتها.

أن هذه الآليات ليست قادرة على الاستجابة للاحتياجات الراهنة، أو على التصدي للتحديات أو إقامة علاقات منصفة ومستدامة.

ومرة أخرى، لا شك في أن العامل الثاني والأكثر أهمية هو أن بعض الدول الكبرى أهملت الأخلاق والقيم المقدسة وتعاليم الأنبياء ومشيعه الله القدير. وأنها تسمح بحكم غير المؤهلين. كيف يمكن للناس غير الأكفاء، الذين لا يستطيعون إدارة أنفسهم والتحكم بها، أن يحكموا البشرية وأن يرتبوا شؤونها؟ من سوء الحظ أنهما أعطت لنفسها مترلة الإلاه. إنها مستعبدة لأهوائها، وهي ترغب في الحصول على كل شيء لنفسها. بالنسبة إليها لم تعد كرامة الإنسان وحيوة الآخرين وممتلكاتهم وأراضيهم محترمة. طيلة قرون تعاني الإنسانية من جرح عميق فرضته على جسمها المتعب دول غير تقية. واليوم، فإن المشاكل التي يواجهها الناس في أرجاء العالم تتحذر على نحو رئيسي في إهمال القيم والأخلاق الإنسانية، وأيضاً في حكم الأنايين وغير الأكفاء.

والنهج المستدام الوحيد لتحسين حالة البشرية هو العودة إلى تعاليم الأنبياء المقدسين، والتوحيد واحترام كرامة بني الإنسان وتدفق المحبة والعطف في كل العلاقات والروابط والأنظمة، وإصلاح بني الراهنة على هذا الأساس. ولتحقيق هذه الأهداف أَدْعُو كل شخص إلى تشكيل جبهة للأخوة والصدافة والسلام المستدام، على أساس التوحيد والعدالة، باسم الائتلاف من أجل السلام، لمنع العدوان والصلف وللنهوض بثقافة المحبة والعدالة. وبذلك أعلن أنه بمساعدة من جميع الأمم المستقلة والمتوخية للعدالة والمحبة للسلام ستسير جمهورية إيران الإسلامية على هذا المسار.

التوحيد والعدالة والرحمة للبشر ينبغي أن تسيطر على كل أركان الأمم المتحدة، وينبغي أن تكون هذه المنظمة محفلاً للعدالة، حيث ينبغي لكل عضو أن يتمتع بالدعم

ذلك نهجا صحيحا تعتمد الوكالة. في السابق أصرت تلك الدول على نحو غير قانوني على إضفاء الطابع السياسي على القضية النووية للأمة الإيرانية، ولكن اليوم، بسبب مقاومة الأمة الإيرانية، عادت المسألة إلى الوكالة، وأعلن رسميا أن المسألة النووية لإيران، في رأيي، مقلدة الآن وأنها تحولت إلى أمر عادي من أمور الوكالة. واليوم أثرت مسائل هامة كثيرة تتعلق بالنشاطات النووية لدول معينة ضمن الوكالة الدولية وينبغي أن تعالج على نحو سليم. ومن الطبيعي أن إيران كانت دائما على استعداد وستكون على استعداد لإجراء محادثات بناءة مع جميع الأطراف.

أود أن أشكر كل الأمم والبلدان التي دافعت، خلال هذه الفترة الصعبة، عن الحقوق القانونية لأمتي ووطني، وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأعضاء حركة عدم الانحياز، وأصدقائنا في مجلس الأمن وفي مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والخبراء الملتزمين الذين يتقيدون بالقانون التابعين للوكالة، ومديرها العام على وقوفهم إلى جانب القانون. وأود أيضا أن أعلن أن الأمة الإيرانية، بخلاف الدول الاحتكارية، على استعداد لأن تقدم لأعضاء آخرين تجارها على شكل برامج تثقيفية على أساس التزاماتها بمقتضى النظام الأساسي للوكالة وتحت إشرافها.

أود الآن أن أحاطب الذين أبدوا العداء نحو الأمة الإيرانية طيلة خمس سنوات تقريبا، وجرحوا مشاعر شعبي وأهموه الذي ساهم في تاريخ وحضارة العالم. إنني أنصحهم بأن يتعلموا من التاريخ ومن أعمالهم التي قاموا بها مؤخرا. إنهم أساءوا إساءة بالغة معاملة الأمة الإيرانية العظيمة ولكن ينبغي لهم أن يتوخوا الحذر من أن يصيبوا بنفس الطريقة أعضاء آخرين في المنظمات الدولية، ومن التضحية بكرامة المنظمات الدولية من أجل رغباتهم غير القانونية. اليوم أمم العالم في حالة يقظة ومقاومة قويتين. وإذا أصلحت هذه

ولم تأل حكومة إيران جهدا من أجل بناء الثقة، ولكن تلك الدول لم تكن ترضى بأقل من الإيقاف التام لجميع الأنشطة، حتى الأنشطة المتعلقة بمجال البحوث والمجال الجامعي. لم تكن تلك الدول تسعى إلا إلى حرمان الشعب الإيراني من جميع حقوقه غير القابلة للتصرف فيها، لدرجة إغلاق هذه المراكز غير المشاركة في عملية دورة الوقود أو غير المحتاجة إلى إشراف الوكالة.

وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات والمحاولات لبناء الثقة، توصلت الأمة الإيرانية إلى الاعتقاد الراسخ بأن الشاغل الرئيسي لهذه الدول ليس إمكانية انحراف الأنشطة النووية لإيران، ولكنه منع تقدمها العلمي تحت هذه الذريعة. وإذا استمر هذا الاتجاه لن يكون في إمكان إيران التمتع بحقوقها، حتى في السنوات العشرين القادمة. ولذلك، قررت إيران أن تتابع هذه المسألة بطريقتها القانوني المناسب، طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تهمل الإملاءات القانونية والسياسية من جانب الدول المتعجرفة.

وخلال السنتين المنصرمتين كررت الدول المتعجرفة، وهي تسيء استعمال مجلس الأمن، اتهام إيران، وقامت أيضا بالتهديدات العسكرية وفرضت جزاءات غير قانونية عليها. ولكن، بنعمة الإيمان بالله والوحدة الوطنية، تحركت إيران قدما خطوة خطوة، ويعترف ببلدنا الآن بأنه بلد لديه القدرة على إنتاج دورة الوقود على المستوى الصناعي للاستعمال في الأغراض السلمية. ومن سوء الحظ أن مجلس الأمن تعرض، وهو يعالج هذه المسألة القانونية الواضحة، للتأثير من جانب بعض الدول المتنمرة، ولم يتمسك بالعدالة ولم يحم حقوق الشعب الإيراني.

ومن حسن الحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاولت مؤخرا استعادة دورها القانوني بوصفها مؤيدة لحقوق أعضائها بينما تشرف على الأنشطة النووية. نعتبر

الدول نفسها فسيكون الإصلاح من نصيب العالم كله. الأمم يتأصل فيها الخير ويمكنها أن تتعايش بسلام.

ينبغي لهذه الدول أن تسعى إلى خدمة شعوبها؛ لا يحتاج الآخرون إليها. ألم يمن الوقت لأن تعود هذه الدول من طريق العجرفة وطاعة الشيطان إلى طريق الإيمان بالله؟ ألا تحب أن تكون مطهرة من نجسها، وأن تسلم نفسها لإرادة الله وأن تؤمن به؟ الإيمان بالله يعني الاعتقاد بالتزاهة والظهر والعدالة والرحمة حيال الآخرين! يمكنها أن تكون موقنة من أنها ستستفيد من الظهر والتزاهة والعدالة والحب واحترام كرامة الإنسان. يمكنها أيضا أن تكون موقنة من أن تلك القيم تعتبرها على نحو متزايد أمم العالم أكثر مناسبة وقيمة وجمالا.

إن الشعوب والحكومات ليست ملزمة بإطاعة ظلم بعض القوى. فهذه القوى، وللأسباب السالفة الذكر، خسرت أهليتها لقيادة العالم. وأنا أعلن رسميا أن عصر العلاقات التي انبثقت عن الحرب العالمية الثانية وعن الأفكار المادية القائمة على العنجهية والسيطرة قد انتهى الآن. إن الإنسانية قد مرت بماوية خطيرة وبدأ عصر التوحيد والظهارة والإلفة واحترام الآخرين والعدالة والحب الحقيقية للسلام.

إنه وعد إلهي أن تنتصر الحقيقة وأن يرث الأرض الصالحون. وعلى أولئك الأحرار والمؤمنين وشعوب العالم أن يؤمنوا بالله. والذين يرغبون في القيم العليا، أينما كانوا، عليهم أن يجربوا القيام بإعداد الأرضية لتحقيق ذلك الوعد الرباني الكبير من خلال خدمة الشعوب والبحث عن العدالة.

إن عصر الظلام سوف ينتهي، وسوف يعود السجناء إلى بيوتهم، وسوف تتحرر الأراضي المحتلة، وسوف يتم تحرير فلسطين والعراق من سيطرة المحتلين، وسوف تتحرر شعوب أمريكا وأوروبا من الضغوطات التي يضعها عليها الصهاينة. وسوف تحل الحكومات الرؤوفة والحب للإنسانية مكان الحكومات المتسلطة والعدوانية. وسوف تستعاد الكرامة الإنسانية. وسوف ينتشر عبير العدالة العطر في العالم وسوف تعيش الشعوب مع بعضها بطريقة أخوية ومحبة.

إن السعي بهذه الطريقة لتسليم الحكم للمؤمنين والصالحين من بني البشر، الذين وعدهم الله، هو حقا العلاج

هذه هي دعوة جميع الأنبياء المقدسين من آدم إلى نوح وإبراهيم وموسى والمسيح عيسى ومحمد. عليه السلام. إذا قبلت هذه الدعوة كانت النجاة من نصيبها، وإذا لم يقبل فإن نفس المحن التي أصابت الناس في الماضي البعيد ستصيبها أيضا. ووفقا للقرآن المقدس "فإن من لا يستجيب للدعوة الإلهية ينبغي له ألا يحسب أنه أضعف الله على الأرض؛ إنه ليس له ولي إلا الله ومن الواضح أن الظلمات تحيط به"، ليس لديها شيء تمتلكه ولا يمكنها أن تهرب من سيادة حكم الله وإرادته.

في هذا التجمع الهام يتعين علي أن أذكر تلك الدول بكلمات الله القدير التالية التي أتى ذكرها في القرآن المقدس: "أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا هم أشد منهم قوة وآثارا في الأرض فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق". (سورة غافر، الآية ٢١)

يتعين على هذه الدول أن تعرف أن الأفكار والطرائق القائمة على أساس القهر والظلم مآلها الفشل.

سوسيلو بامبانغ يودهويونو، رئيس جمهورية أندونيسيا، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس يودهويونو** (تكلم بالانكليزية): إسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن مدى ترحيبي بموضوع الدورة الثانية والستين للجمعية العامة هذا العام الذي هو "الاستجابة لتغير المناخ"، وتأبيدي له.

إنني أقف هنا ممثلاً لشعب إندونيسيا الطيب، الذي يتوق إلى الترحيب بالممثلين إلى مؤتمر بالي في كانون الأول/ديسمبر هذا العام. وعندما تفدون إلى بلادنا سوف ترون أمة عظيمة يعيش شعبها المتعدد الأعراق والأديان بتجانس بعضهم مع بعض ومع الأرض الأم، وهم على هذه الحال منذ آلاف السنين.

إن إندونيسيا بلد شعر بتغير المناخ وعانى منه. وفي السنوات الأخيرة عصفت بنا سلسلة من الكوارث الطبيعية في شكل فيضانات وحفاف وحرائق الغابات والنيبو وأمواج السونامي والزلازل. إن مسألة تغير المناخ قد جعلتنا ننظر إلى الاعتماد المتبادل في ضوء جديد تماماً. وفيما يتعلق بارتفاع درجة حرارة الأرض، أصبحنا أكثر اعتماداً على بعضنا بصورة أكبر مما كنا نعتقد سابقاً من حيث الأسباب والأعراض والحلول.

ويجب أن نتمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات المتناسبة، إنما هناك دائماً مجال لكل دولة وكل مجتمع وكل فرد أن يكون أكثر مرونة وابتكاراً وشمولاً.

لقد كان الموضوع الدائم في مناقشاتنا يوم أمس بخصوص تغير المناخ هو الحاجة إلى الشعور بالإلحاح مما يعني الحاجة إلى العمل والحاجة إلى التفكير خارج النطاق التقليدي. وأنا أعتبر نفسي شخصاً متفانلاً يرى اليوم فرصة

الناجع لجروح الإنسانية، والحل لجميع المشاكل، ونشر المحبة والجمال والعدالة والحياة الكريمة في جميع أنحاء العالم. إن هذا الإيمان وهذه المساعي مفتاح الوحدة والتفاعل البناء بين أمم وبلدان وشعوب العالم وكل الباحثين بصدق عن العدالة. ومما لاشك فيه أن المهدي المنتظر، وهو المنقذ الأخير، بالإضافة إلى يسوع المسيح والأنبياء الآخرين سوف يظهر. وبصحة كل المؤمنين والباحثين عن العدالة والمحسنين، سوف يبني مستقبلاً باهراً في عالم مليء بالعدالة والجمال. هذا هو وعد الله، ولذلك سوف يتحقق. دعونا نقوم بدور في تحقيق هذه العظمة وهذا الجمال.

إنني أتمنى لجميع بني البشر مستقبلاً مشرقاً وفجراً من التحرر والحرية وحكم المحبة والمودة في جميع أنحاء العالم، وكذلك القضاء على الاضطهاد والكراهية والعنف - وأتمنى أن تتحقق هذه الدعوة في القريب العاجل.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أتقدم بالشكر إلى فخامة رئيس جمهورية إيران الإسلامية على الكلمة التي أدلى بها من فوره.

أصطحب السيد محمود أحمددي بخاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، من قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد سوسيلو بامبانغ يودهويونو، رئيس جمهورية أندونيسيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة رئيس جمهورية أندونيسيا.

أصطحب السيد سوسيلو بامبانغ يودهويونو، رئيس جمهورية أندونيسيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

نحن في إندونيسيا لدينا حلم وطني، وهو مجسد في دستورنا لعام ١٩٤٥. نحلم بأن نتمكن نحن وأجيالنا المقبلة من التمتع ببركات السلام والحرية والعدالة والرخاء، والتيقن من أن يتمتع سائر أبناء الجنس البشري بنفس البركات. وإن الفقر يمكن أن يحطم ذلك الحلم.

ولهذا تركز إندونيسيا المعاصرة نفسها بصورة تامة لمكافحة الفقر. وتحقيقا لذلك تركز سياستنا الاقتصادية الوطنية على تنمية المناطق الريفية، التي تعيش فيها الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا والتي يخوضون فيها كفاحا مريرا ضد عادات الفقر. ولهذا عقدنا العزم على جعل المناخ التجاري الوطني وديا وجذابا للاستثمار الأجنبي المباشر، ليتسنى خلق فرص العمل للملايين من أبناء شعبنا العاطلين عن العمل. ولهذا عقدنا العزم على استئصال شأفة الفساد من مجتمعنا. ولهذا تبقى سياستنا الخارجية مهمة بمعالجة الحاجة إلى شراكة كونية من أجل التنمية تؤدي مهامها حقا، لأن شراكة كهذه وحدها هي التي ستدحر في النهاية مشكلة الفقر الأساسية.

السلام في الشرق الأوسط حاسم للاستقرار العالمي في الأمد البعيد. لكن السلام لن يعم الشرق الأوسط من دون تحقيق العدالة، خاصة تحقيقها للشعب الفلسطيني. وبقاء الأمة الفلسطينية مجزأة لن يؤمن العدالة. لذلك يجب على حماس وفتح أن تدخلا في حوار وأن توفقا بين جدولي أعمالهما. وإن المبادرة العربية يجب أن تحفز على التغيير السياسي في المنطقة.

تاريخ مشاركة إندونيسيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تاريخ عريق يعود إلى حرب السويس، في عام ١٩٥٦. وإننا نشارك اليوم في عمليات الأمم المتحدة في لبنان. وقد صممنا على الحفاظ على ذلك التقليد الفخور، تقليد المشاركة في الاهتمامات العالمية. وهذا، باعتقادي، هو

أكبر للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء لمعالجة الاحترار العالمي.

وسوف نتاح لنا تلك الفرصة في بالي. ويجب على مؤتمر بالي أن يرسم خريطة طريق جديدة بخصوص تغير المناخ، وهذه الخارطة يجب أن توضح ما الذي ينبغي للدول المتقدمة النمو والعالم النامي عمله لإنقاذ البشرية وكوكب الأرض من كارثة وشيكة من تغير المناخ. ويجب أن تربط الحل لمشكلة تغير المناخ بالتنمية المستدامة - يعني التغلب على الفقر. ويجب أن تؤدي إلى نتيجة وبرنامج زميني يكون أكثر شمولا وطموحا في تحقيق الأهداف العملية لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

ويجب علينا نحن البلدان النامية أن نحمي مواردنا الطبيعية مع استعمالها بشكل حكيم لصالح التنمية. والغابات من بين أهم مواردنا الطبيعية. فمنها نستخرج الثروة الاقتصادية، ومن خلالها، نخزن كميات كبيرة من الكربون التي لولا ذلك لعملت على تلويث الجو.

وبناء على ذلك، قامت إندونيسيا أمس بمبادرة الإعلان عن اجتماع خاص لزعماء بلدان الغابات الاستوائية المطيرة. وفي ذلك الاجتماع، قررنا نحن زعماء البلدان التي تملك أكبر جزء من الغابات الاستوائية المطيرة تكثيف التعاون بيننا في الحفاظ على الغابات وإعادة التحريج.

كما نؤمن بأن البلدان التي تسعى إلى تحسين حوضها الكربوني - عن طريق التحريج وغرس الأحراج وتجنب إزالة الغابات - يجب أن تعطى حوافز وأن تجزى بإنصاف على قيامها بذلك.

وطيلة مداولاتنا حول تغير المناخ يجب علينا أن نبقي في أذهاننا دائما متطلبات التنمية. وذلك يعني أننا يجب ألا تغيب عن بالنا حتمية قهر الفقر بصفته مشكلة أساسية لأحوال البشر.

ساعد الحوار وقوة الإقناع في حسم شتى الصراعات داخل الدول - بما في ذلك في آشيه، حيث توصلنا قبل عامين، إلى تسوية سياسية سلمية أنهت الصراع هناك بصورة نهائية. ويمكن للحوار وقوة الإقناع أن يكونا أيضا بمثابة أداة رئيسية في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

هذا ما جعلني مدافعا حازما عن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. وأحث على دمج الحوار في تحالف الحضارات إدماجا كليا في عمل الأمم المتحدة. فالحوار المخلص يمكن أن يفضي إلى تكوين شراكة عالمية فعالة حول تغير المناخ، وكذلك إلى شراكة من أجل التنمية المستدامة. وإنني أتطلع بلهف إلى حوار كهذا يجري في مؤتمر بالي في شهر كانون الأول/ ديسمبر المقبل. وذلك سيكون حوارا مهما بصورة حيوية لأنه يمكن أن يطلق العنان لسلسلة من الأحداث تفضي إلى الوفاء بحلم البلايين في حياة أمان وأفضل. وهو سيضفي بالتأكيد رونقا على حلم إندونيسيا الوطني - حلمنا الجماعي - من أجل عالم أفضل يعمه السلام والعدالة الاجتماعية والرخاء المقتسم بإنصاف.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد سوسيلو. بمبانغ يوزيونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد مارتن تورينجوس، رئيس جمهورية بنما**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب يليه رئيس جمهورية بنما.

اصطُحِب السيد مارتن تورينجوس، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

ما يحتاج إليه الجنس البشري اليوم أكثر من أي وقت مضى، أي انخراط الجميع. لا بد من وجود شراكة عالمية في العمل. ويجب على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل معا بشعور عميق من الشراكة والإلحاحية.

لذلك، وبغية حسم مشكلة تغير المناخ، ينبغي لمؤتمر بالي أن يمهد الأرضية لشراكة أصيلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وأصحاب المصلحة الآخرين كافة. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقدم الدعم للبلدان النامية في جهودها لحماية بيئتها وتحسين تنوعها الإحيائي. ويجب عليها أن تخفف العبء عن كاهل البلدان النامية في اضطلاعها بتلك المهمة الجسيمة - بتقديم الحوافز ونقل التكنولوجيا السليمة بيئا.

وبينما تسعى البلدان النامية سعيا حثيثا وراء الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن للعالم المتقدم النمو أن يقدم مساعدة حمة بكفالة نجاح جولة الدوحة الإنمائية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تكفل وصول تدفقات كافية من التمويل إلى التنمية، من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب عليها أن تيسر نقل التكنولوجيا اللازمة للتنمية.

أما نحن في البلدان النامية فيجب علينا بدورنا أن ندير بحصافة مواردنا الطبيعية والبشرية. ويجب أن نمارس الحكم الصالح. ويجب أن نحارب الفساد على كل المستويات تجنبنا لتبديد مواردنا. ويجب أن نتيقن من أن حقوق الإنسان لمواطنينا تحظى بالمؤازرة والحماية.

لا شراكة تنجح من دون العمل بروح الفريق، ولا العمل بروح الفريق ممكن من دون الاتصالات المستمرة الفعالة. وهذا يعني الحوار. فالحوار، في المقام الأول، أفضل طريقة لاستخدام قوة الإقناع. والحوار وقوة الإقناع يمكن أن يقدم خدمة كبيرة لقضية نزع السلاح ومنع الانتشار. ولقد

الدوليين. وإنما نعتز بالثقة التي أولتها الجمعية العامة لبلدي ونحن على استعداد دائم للعمل على إيجاد اتفاق بين القوى المتصارعة وإزاحة العقبات التي تحول دون الوصول إلى اتفاقات السلام. وفي سعينا إلى ذلك، شجعنا وساندنا دوما الجهود الرامية إلى تطوير المؤسسات الديمقراطية وتثبيت حكم القانون والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتوفير المساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلها.

ما من صراع في هذا العالم استأثر باهتمام المجتمع الدولي أكثر من ذلك الذي يعيشه الشرق الأوسط. وبالرغم من بعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها مما ساعد على تخفيف حدة التوتر، ظل طريق السلام غير واضح المعالم بينما تبرز عقبات جديدة إلى السطح كل حين. إن الصراع بين إسرائيل وفلسطين هو لب المشكلة في المنطقة ولذلك تشجع بنما المفاوضات بين الطرفين بهدف إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة للطرفين. وهذا بدوره يتطلب وقف الهجمات على إسرائيل من داخل غزة وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والوصول إلى اتفاق بشأن المركز القانوني للقدس بُرضي جميع الأطراف المعنية مباشرة كما يرضي المجتمع الدولي بأسره.

أما فيما يتعلق بالأوضاع في لبنان، فإن على المجتمع الدولي أن يعي حقيقة أن السلام الدائم في المنطقة يتطلب بالضرورة تكوين حكومة وحدة وطنية قادرة على إنهاء المأزق السياسي الراهن. وإذا لم تحسم هذه المسألة فمن المحتمل العودة إلى أوضاع الحرب الأهلية التي كنا جميعا نحسب أنها ولت بلا عودة.

لقد شاركنا من على هذا المنبر في الدعوة إلى إحداث خفض فوري للتوتر، وصولا إلى حلول سلمية في أي جزء من العالم يتعرض فيه السلام والأمن الدوليين إلى

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارتن تورينجوس، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس تورينجوس** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن بلدي وبالأصالة عن نفسي أود أن أهنيئ السيد كريمة بمناسبة انتخابه لرؤس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون على رسالته المشجعة هذا الصباح (أنظر A/62/PV.4).

ميثاق الأمم المتحدة ما انفك موضع تنقيح منذ لحظة دخوله حيز النفاذ تقريبا. وبعض التغييرات التي أدخلت عليه كانت ناجحة وحسنة التوقيت. لكننا اليوم نتصرف ببطء شديد في تكييف هياكل الأمم المتحدة لواقع القرن الحادي والعشرين، رغم حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية أعطتها قوة جديدة، بل أعطتها ما يكاد يكون سبب وجود جديدا. ولئن كانت بوادر اتفاق عريض على تقوية الجمعية العامة وجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشفافية ظاهرة للعيان، فإننا ما فتنا نكرس وقتا طويلا جدا في محاولة تقرير كيفية إنجاز ذلك.

لقد كان موقف بنما واضحا جدا في دعمها لتطلعات البرازيل واليابان وألمانيا إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

بيد أننا نرى من الملائم أيضا إعطاء الدول الأعضاء بدائل تعينها على إحراز تقدم في المناقشة. إننا ندعو الجميع إلى التحلي بذهن مفتوح حتى نتمكن من إتمام هذه المناقشة وإحداث التغييرات المطلوبة على وجه السرعة.

انضمت بنما إلى عضوية مجلس الأمن يدفعها إحساس عميق بالتضامن الإقليمي والمسؤولية تجاه المجتمع الدولي في كل الشؤون المتعلقة بصون السلام والأمن

يكون بالإمكان أن نعيد إلى الشعوب الأفريقية الحقوق التي تجسدها منظماتنا هذه لصالح كل سكان المعمورة إلا إذا عملنا على تعزيز القدرات المؤسسية فيها وأقمنا فيها ثقافة العدل.

إن مسؤولية حل الصراعات ومنع نشوبها تقع في المقام الأول على عاتق الدول المتنازعة نفسها. ومع هذا، فإن تحقيق السلام يعتمد إلى حد بعيد على التزامنا بأسس الأمن الجماعي الذي عملنا على بنائه في منظمة الأمم المتحدة. وما فتئت الأمم المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة، تتصدي للتحديات العظيمة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، وذلك عن طريق زيادة قوات حفظ السلام، كما وكيفا، في تلك الحالات التي تفشل فيها المساعي الدبلوماسية. وإن تبادي العودة إلى حالة الصراع بعد إنهائها يفرض على عمليات حفظ السلام ألا تقتصر فقط على فصل القوات المتحاربة بل أن تتعداه إلى ما هو أهم بكثير بتعزيز مفهوم البعثة المتكاملة بحيث تتضمن مسؤوليات جديدة تغطي مجالات أوسع من الأنشطة. ذلك أن مجرد إلقاء السلاح لا يعني بالضرورة استتباب الأمن الدائم، فذاك أمر يتطلب تمهيد الطريق نحو التنمية وقيام المؤسسات القانونية والسياسية واحترام حقوق الإنسان.

ليس يوسعنا أن نتحدث عن سلام دائم ونحن نعيش تحت تهديد الإرهاب الذي يمثل دحره تحديا ماثلا أمام المجتمع الدولي. وبما تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمحاربة هذا الوباء بمنهجية متكاملة كتلك التي جسدها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (انظر القرار 60/288). وتعبيرا عن الأولوية القصوى التي نوليها لفكرة اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب العالمي، فقد وافقنا على تحمل مسؤولية رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

التهديد. إن تكلفة منع نشوب الصراعات أقل بكثير من تكلفة إيقافها بعد اندلاعها. ومن هذا المنطلق نوجه نداء إلى هذه المنظمة لإعادة النظر في أوجه نشاطها المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط وهو صراع يتفاقم ويستعصي على الحل.

وإذ انتقل إلى النزاع بين صربيا وألبان كوسوفو، يمكننا اليوم أن نشعر بتفاؤل حذر، بعد أن وافق الطرفان على العودة إلى الحوار عقب شهور عديدة من المناقشات في مجلس الأمن، التي تخللتها زيارة ميدانية إلى المنطقة. وعليه، فإن الوسيلة الوحيدة لتأمين السلام والتنمية الاقتصادية في المنطقة هي الوصول إلى اتفاق بين الطرفين.

تؤيد بنما بقوة تمديد وتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونحن إذ نقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة هايتي بمساعدة من البعثة، نرى أن ثمة مسائل أخرى كثيرة لا تزال تتطلب المزيد من الجهود لمعالجتها وتجعل من المهم غاية الأهمية عدم إنهاء ولاية البعثة قبل توفير الاستقرار بشكل نهائي للمؤسسات وتعزيزها في ذلك البلد.

كذلك نرحب بالتقدم المحرز في ميانمار. ومع ذلك لا نملك إلا أن ندين انتهاكات حقوق الإنسان فيها واستمرار حبس السيدة أونغ سان سو، الحائزة على جائزة نوبل للسلام. ورغم اختلاف الأسباب التي تقف وراء كل صراع، فإن القاسم المشترك بين كل الصراعات يتمثل في انتهاك حقوق الإنسان وثقافة الإفلات من العقاب وغياب المؤسسات القادرة على كفالة التمتع بحقوق الإنسان.

وفي أفريقيا لدينا نماذج للعلاقة السببية بين ضعف المؤسسات وانتهاك حقوق الإنسان من جهة واندلاع الصراعات من جهة أخرى. ويجتمع مجلس الأمن هذا اليوم بالتحديد، بناء على مبادرة من رئيس فرنسا، لتحليل كل المشاكل التي تواجه تلك القارة (انظر S/PV.5749). ولن

المحافظة على السلام بدون تحسين الظروف المعيشية للسكان في نفس الوقت تمثل ترك تلك المهمة غير مكتملة وغير قاطعة. وينبغي ألا نشعر بالملل من تكرار أن معظم التهديدات الخطيرة للسلام والحرية تهديدات تتمثل أسبابها الجذرية في الفقر والظلم الاجتماعي والجهل والتخلف الاقتصادي؛ وإن السلام الوحيد الجدير بالمحافظة عليه والدفاع عنه، والذي يمكن أن يكون دائما، هو السلام مع الشرف والعدل والحرية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مارتن تورينغوس، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

اصطحب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس كرزاي (تكلم بالانكليزية):** لقد شهدت الجمعية العامة، خلال الأعوام الـ ٦٢ لوجودها، لحظات عديدة ذات أهمية تاريخية. وكانت إحدى تلك اللحظات، قبل خمسة أعوام، حينما عادت أفغانستان إلى الجمعية بوصفها بلدا خارجا من عصر طويل ومظلم للحرب وأعمال

إن اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر القرار 61/106) يعتبر علامة فارقة في طريقنا نحو عالم لا يستبعد أحدا ويقوم على مبدأ عالمية حقوق الإنسان. وقد تم اعتماد تدابير محددة لضمان مشاركة الجميع. وأكدنا بشكل قاطع أن التمييز ضد أي شخص مصاب بأي نوع من أنواع الإعاقة يعتبر نيلا من كرامته ويحط من قيمته كإنسان. وأود أن أقول هنا إن بنما قد أحرزت تقدما ملموسا في هذا المجال حين جعلت من حق التعليم للجميع بلا استثناء إحدى أولويات الدولة. لقد وقعنا على الاتفاقية ونحن ملتزمون بتطبيقها.

وقد اهتمت بنما بالغ الاهتمام باعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية الذي صدر مؤخرا. وهو يعزز احترام التنوع الثقافي، مع التركيز على الحفاظ على التراث الثقافي.

عاد رئيس الجمعية العامة إلى مقعد الرئاسة.

كنت قد أشرت في العام الماضي أمام هذه الجمعية (انظر A/61/PV.12) إلى نية بلدي لعقد استفتاء بشأن الشروع في توسيع قناة بنما بحيث يتسنى للسفن الضخمة عبورها بين المحيطين الكبيرين. وأحسب أنكم تعلمون جميعا أن شعب بنما قد أيد مشروع توسيع القناة وقد بدأ العمل فيه بالفعل قبل ثلاثة أسابيع وسيكتمل عام ٢٠١٤.

وبنما، التي ظلت تسهم دائما في تطوير التجارة الدولية وفي التفاهم بين الدول، يسرها بشكل خاص أن تؤكد مجددا اليوم على هذه المهمة للتوحيد، فضلا عن التزامها بإحلال السلام والتنمية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وأود أن اختتم بياني بأن أشير إلى بعض العبارات التي قالها مواطن بنمي من على هذه المنصة ذاتها قبل أكثر من ٥٠ عاما وما زالت صحيحة تماما اليوم. فقد قال إن محاولة

الخطوة في إمكانية أن تصل أفغانستان جنوب آسيا بوسط آسيا والشرق الأوسط في التجارة والحوار.

وفي الشهر الماضي، شاركنا أنا ورئيس طاجيكستان رحمون ووزير التجارة في الولايات المتحدة في افتتاح جسر للعبور مولته الولايات المتحدة، يربط أفغانستان بطاجيكستان وخارجها. وذلك الجسر، إلى جانب العديد من المشاريع الأخرى للبنية التحتية التي استكملناها، سيضطلع بدور هام في زيادة التكامل الاقتصادي للمنطقة.

ولكن، ليكن واضحا لديكم أنه بالرغم من إنجازاتنا، ما زال تحقيق مستقبل أكثر أمانا وإشراقا لأفغانستان يتوقف على التصدي للعديد من التحديات الجديدة. فالفقر وتخلف النمو والصعوبات المناخية، وقبل كل شيء، أخطار الإرهاب والمخدرات، تشكل تحديات ذات أبعاد عالمية ما زالت تشاطرها أفغانستان بوصفها عضوا في القرية الكونية.

وبقدر ما يبقى الإرهاب تهديدا، فإن مواطني العالم لن ينعموا بالأمن أبدا. وبعد ستة أعوام من تحرير أفغانستان من قبضة الإرهاب الدولي، ما زلنا نصارع هذا التهديد على أساس يومي. وما زال الإرهاب يقتل الأشخاص، بمن فيهم الذين قدموا من العالم الخارجي لتقديم المساعدة. وشهد العامان الأخيران زيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية التي تم شنها بأساليب جديدة ووحشية مثل قطع الرؤوس وعمليات الاختطاف وإحراق المدارس والعيادات.

ولا يمكن التغلب على الإرهاب إلا إذا تم التصدي له على نحو مناسب بجميع أبعاده الإقليمية والدولية. إننا نراقب باهتمام بالغ الوجود المستمر لبنية تحتية للإرهاب في منطقتنا وندين كذلك بعبارات قوية، الفظائع التي يرتكبها الإرهابيون في أماكن خارج حدودنا.

وإدراكا منا أن التعاون الإقليمي البناء أمر حيوي لوضع إستراتيجية ناجحة لمكافحة الإرهاب، اقترحنا عقد

العنف والإرهاب. وحينما وقفت أمام الجمعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كان يبدو أن التحديات المتمثلة في إعادة الأمن إلى حياة الشعب الأفغاني وتحديات بناء أفغانستان بلدا مستقرا وديمقراطي تحديات لا تقهر. وتأرجح مصير إحدى الأمم بين الوعد بمستقبل أكثر أمانا وازدهارا، من ناحية، وهول المهام، من الناحية الأخرى.

واليوم، نجد أن الجهود الداعمة لاستقرار أفغانستان ولتعميرها تمضي قدما بقوة وبسرعة. وما زال الشعب الأفغاني يستفيد أكبر فائدة من الفرص الجديدة. إذ ينطلق اقتصادنا إلى الأمام. وترسخ بالتدريج شرعية مؤسساتنا التي أنشئت مؤخرا. وجمتمعنا يزخر بالحرية والنشاط.

وكانت أفغانستان لفترة أطول من اللازم في موقف لا تحسد عليه فيما يتعلق بمعظم مؤشرات التنمية البشرية. ولم تعد تلك الحالة مقبولة، وهي تتغير بشكل عاجل. واليوم يتمتع المزيد من الأفغان بإمكانية الحصول على الصحة والتعليم أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا. ومن حسن الطالع أننا خفضنا معدلنا لوفيات الأطفال، الذي كان أحد أعلى المعدلات في العالم قبل فترة لا تتجاوز عامين، بنسبة ٢٥ في المائة. وبناء على ذلك، أتاحت فرصة الحياة الآن لأكثر من ٨٥٠٠٠ طفل إضافي.

ها هي أفغانستان ولأول مرة منذ ٤٠ عاما مستعدة مرة أخرى لأن تصبح مكتفية ذاتيا من إنتاج الأغذية. وبالفعل، تنتشر فوائد الاستقرار النسبي وزيادة الازدهار عبر الحدود إلى المنطقة الواسعة. وبعد أن تمنعنا بنمو غير مسبوق في تجارتنا الإقليمية خلال الأعوام الستة الماضية، فإننا الآن نمضي إلى توطيد دور أفغانستان في التكامل الاقتصادي في المنطقة. وفي وقت سابق هذا العام، حصلنا على عضوية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وتكمن أهمية تلك

مراقبة أشد صرامة على الحدود، وتقليل الطلب في الأسواق الخارجية.

لقد تم الاعتراف عن صواب بأن تغير المناخ تهديد خطير يواجهه العالم بأسره. فليس هناك بلد، متقدم أو نام، محصن ضد تأثيره. وكان اجتماع الأمس الرفيع المستوى بشأن هذا الموضوع الهام خطوة أساسية نحو توطيد عزم المجتمع الدولي على معالجة هذا التهديد العالمي بصورة موحدة. وإننا نؤيد بالكامل التوصيات الواردة في الموجز الذي قدمه الرئيس.

كما أننا نراقب الحالة في الشرق الأوسط ببالغ القلق. وبصورة خاصة، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع في فلسطين وندعو إلى الأعمال النام لحقوق إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في دولة مستقلة، تعيش جنباً إلى جنب مع جيرانها في سلام وتعايش.

وكان اعتماد العهد الدولي مع العراق، الذي تبنته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إنجازاً يرمز إلى شراكة العراق الجديدة مع المجتمع الدولي لترسيخ السلام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن، الشعب الأفغاني، نتمنى لإخواننا وأخواتنا العراقيين كل نجاح في تحقيق تطلعاتهم إلى عراق آمن مزدهر.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لشركائنا في المجتمع الدولي، الولايات المتحدة واليابان وأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وجيراننا والصين والهند وأستراليا وجميع الدول الأخرى للدعم الذي قدموه لأفغانستان خلال سنوات التحدي هذه التي واجهها بلدنا. إننا نقدر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والأمين العام في تنسيق الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في عملية التنمية في أفغانستان. وأتوجه بالشكر بصورة خاصة للأمين العام بان كي مون على مبادرته، التي أعلن عنها قبل يومين، والتي يدعو فيها إلى عقد اجتماع

جيراً مشتركة، أو مجلس، بين أفغانستان وباكستان. ونشعر بالسرور للدعم الذي لقيته تلك المبادرة من أصدقائنا في المجتمع الدولي. وعقد المجلس الأول للسلام بين أفغانستان وباكستان في كابل الشهر الماضي. ومثل خطوة واعدة في تسخير الدعم الثابت من المجتمع المدني في كلا البلدين لكفاحنا المشترك للإرهاب والتطرف. ونتوقع أن تترجم نتائج المجلس إلى إجراء ملموس.

وبينما نواصل مكافحتنا للإرهاب، فإننا سنركز أيضاً على المصالحة مع الذين لا يشكلون جزءاً من القاعدة والشبكات الإرهابية الأخرى.

كما أشير، مع شعور عميق بالقلق، إلى الاستخدام البشع بصورة خاصة من جانب الإرهابيين للسكان المحليين بوصفهم دروعاً بشرية، مما أسفر عن وقوع الخسائر في أرواح المدنيين. وبينما ندين ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين بأقوى العبارات، أود أن أركز على ضرورة توخي أقصى الحذر من جانب القوات الدولية التي تعمل في أفغانستان، فضلاً عن زيادة التنسيق مع السلطات الأفغانية، بغية تفادي وقوع خسائر بين المدنيين.

إن المخدرات خطر عالمي آخر مثل الإرهاب يقوض بصورة خطيرة استقرار ورفاه مجتمعاتنا. وهذه الآفة في أفغانستان هي إرث عقود من الفقر الذي حلّ ببلدنا - من اليأس المستشري الذي نجم عن الحرب والاضطهاد إلى الجفاف والصعوبات المناخية. إننا نعمل مع شركائنا الدوليين لمعالجة هذا الخطر. وإننا سنضع أولويات لتوفير بدائل عيش للمزارعين والإسراع في تطبيق استراتيجيات أخرى، بما في ذلك القضاء على الخشخاش وسد الطرق على المتاجرين به. غير أن مواجهة تحدي المخدرات في العالم يجب أن يشمل التركيز على الأبعاد الأكبر لتجارة المخدرات خارج أفغانستان، مثل محاربة مافيا المخدرات الدولية، وضمان

سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. إنني على يقين بأن هذه المنظمة في ظل رئاستكم سوف تحقق المزيد من التقدم في إصلاحاتها مما سيمكنها من الرد الفوري على التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

أود بادئ ذي بدء، أن أشكر سلفكم، الشيخة هيا راشد آل خليفة، على الجهود التي بذلتها في القيام بالمهام الصعبة المدرجة في جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

إن جمهورية سلوفاكيا تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشرك في المناقشة العامة باسم جمهورية سلوفاكيا.

بالرغم من التقدم الملحوظ في بعض المجالات، لا تشعر جمهورية سلوفاكيا بالرضا عن السرعة الحالية لعملية إصلاح الأمم المتحدة ونطاق هذه العملية. إننا نرى أن من الضروري أن نجعل عمل الهياكل والمؤسسات التي أنشئت مؤخرا أكثر دينامية لتهيئة الأمم المتحدة لضمان منع المشاكل والصراعات الملموسة وإيجاد حلول لها.

إننا نقدر إنشاء لجنة بناء السلام. ونأمل أن تصبح أداة رئيسية في إحلال الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع. وينبغي لها أن توفر للمجتمع الدولي آلية لحل المسائل فيما يتجاوز نطاق إدارة الأزمات.

وتشجع سلوفاكيا أيضا الجهود المبذولة من أجل الإصلاح الشامل لنظام حماية حقوق الإنسان. ونرحب ببدء عمل مجلس حقوق الإنسان ونسلم بمسؤوليته الرئيسية عن تعزيز الاحترام العالمي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومن خلال عملية التغييرات المؤسسية الجارية، نتوقع من المجلس أن يقوم بتنفيذ ولايته بصورة فعالة وفقا للقرار ٢٥١/٦٠. إن جمهورية سلوفاكيا تؤيد مفهوم حماية

دولي رفيع المستوى بشأن أفغانستان، يؤكد فيه شركاؤنا من جديد مرة أخرى التزامهم ببناء أفغانستان وإعادة إعمارها.

قبل ست سنوات، وفي التقاء للمصالح لم يسبق له مثيل، توحد المجتمع الدولي خلف أفغانستان، مواجهها الحقيقة التي لا مفر منها وهي أن أمن العالم أصبح يعتمد على الاستقرار والتقدم في أفغانستان. واليوم، يمكن للعديد من الدول الممثلة في هذا الحفل أن تفتخر بحق بالذي أنجزناه معا. إنني أتقدم لهم جميعا بالشكر على التزامهم والدعم المتواصل الذي قدموه لأفغانستان خلال السنوات الست الماضية. فبدون ذلك الدعم، لاستحال ببساطة التقدم الذي أحرزناه في أفغانستان.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

**اصطُحِب السيد حامد كرزاي، رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**  
**خطاب السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سلوفاكيا.

**اصطُحِب السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفان غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس غاسباروفيتش (تكلم باللغة السلوفاكية، والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد):** اسمحوا لي،

لها أيضا أن تنشئ آليات تتيح لها رصد تنفيذ مقرراتها،  
وتحقيق، في الوقت نفسه، لإلغاء التدابير التي تثقل كاهلها.

وينبغي التفكير أيضا في تمثيل الهيئات التي تنشئها  
الجمعية العامة. وسلوفاكيا، بصفتها عضوا في مجموعة دول  
أوروبا الشرقية، تقدر انتخاب السيد سرجيان كريم رئيسا  
للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وفي الوقت نفسه،  
ينبغي تأكيد أن المجموعة الأوروبية الشرقية هي أكثر  
المجموعات الإقليمية دينامية في النمو في إطار الجمعية العامة،  
إلا أن تمثيلها في المواقع الإدارية في الأمانة العامة وهيئات  
الأمم المتحدة لا يعكس ذلك الوضع. ومن الأمثلة البارزة  
على هذا الحال أنه ليس هناك، في هذه السنة، شخص واحد  
من نواب رئيس الجمعية من المجموعة الإقليمية التي تضم في  
عضويتها جمهورية سلوفاكيا.

وإلى جانب الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة،  
تود جمهورية سلوفاكيا أن تبدي اهتماما خاصا بمسألة  
إصلاح القطاع الأمني أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية  
العامة. فنحن نعتقد أن القصور في إصلاح القطاع الأمني  
أو عدم الإصلاح كثيرا ما يكون مصدرا للصراعات،  
أو حفازا لها، أو حتى سببا في عودة البلدان الخارجة من  
الصراع إلى حالة الصراع. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضا  
أن القطاع الأمني المحكم الإدارة ينبغي، قبل كل شيء، أن  
يضمن أمن الإنسان، الذي يمثل أساسا، للاستقرار، والإدارة  
الرشيدة، وتنمية البلد في نهاية المطاف.

وإننا نتوقع تقريرا شاملا من الأمين العام حول  
إصلاح القطاع الأمني، ينبغي أن يصبح أساسا لمناقشة معمقة  
حول هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة. لذا، قررت  
سلوفاكيا أن تبدأ مناقشة مواضيعية حول إصلاح القطاع  
الأمني أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي. وفي  
هذا الإطار، نحن مستعدون للاضطلاع بنصيبنا من المسؤولية.  
وسوف يشرفنا تلقي الدعم من أعضاء الأمم المتحدة  
الآخرين لترشيح جمهورية سلوفاكيا لانتخابات مجلس حقوق  
الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ المزمع إجراؤها في ربيع عام  
٢٠٠٨.

وتتمن جمهورية سلوفاكيا التدابير الهادفة إلى إصلاح  
الأمانة العامة. ونؤيد تحديث النظام الإداري للأمانة العامة  
كفي تتمكن من التجاوب بمرونة مع الاحتياجات والتحديات  
الراهنة، وتعزيز مساءلتها عن تنفيذ مهماتها. وكبلد يساهم  
في العديد من بعثات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة،  
أعربنا كذلك عن تأييدنا لإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ  
السلام.

لا يمكن أن يكون إصلاح الأمم المتحدة تاما دون  
إصلاح هيكل مجلس الأمن وأساليب عمله أيضا. وقد ظلت  
سلوفاكيا تشارك بنشاط في هذا الجهد الإصلاحي أثناء فترة  
عضويتها بصفة عضو غير دائم في مجلس الأمن. إن العضوية  
في تلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تعكس الواقع  
الجيو - سياسي المتغير. وعدد الأعضاء الدائمين وغير  
الدائمين على السواء في المجلس ينبغي أن يزداد، وبلدان  
الجنوب العالمي ينبغي أن تحصل على مزيد من المقاعد. وألمانيا  
واليابان تحظيان بدعمنا الواضح في مطمحهما إلى أن تصبحا  
عضوين دائمين في المجلس. وبصفتنا بلدا صغيرا، فإننا، أيضا،  
نؤيد تلك الاقتراحات المتصلة بفتح العضوية غير الدائمة، التي  
تقيد حرية البلدان حيال ما يُسمى "الانتقال" بين الفئات.

كما لا يجوز للجمعية العامة أن تتخلى عن جهد  
الإصلاح. فمن الضروري تعزيز دورها وسلطتها بتركيز  
اهتمامها على المشاكل الحقيقية والحادة للعالم الراهن. وينبغي

إصلاح القطاع الأمني عبر العمل المشترك مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

خلال السنتين الماضيتين عملت سلوفاكيا للمرة الأولى بصفقتها عضوا في مجلس الأمن. ولدى اتخاذ قراراتنا بشأن المشاكل الحساسة للعالم الحديث، أخذنا في الاعتبار خصائص الحالات الفردية، لكننا، في الوقت نفسه، سعينا إلى تعزيز نظام القيم لدى العضو في المجموعة الأوروبية وعبر الأطلسية. وستواصل سلوفاكيا العمل في إطار الأمم المتحدة بهذه الروح ذاتها، حتى بعد انتهاء عضويتها الراهنة في مجلس الأمن. ونود أيضا أن نستخدم استخداما جيدا الخبرة التي اكتسبناها من عملنا في الهيئات الأخرى للأمم المتحدة.

وجمهورية سلوفاكيا تشعر بالإحباط من عدم إيجاد حل لمسألة كوسوفو حتى الآن. وفي رأينا أن كوسوفو يجب ألا تحبط توحيد الدول الأوروبية، وألا تشكل سابقة سلبية على صعيد القانون الدولي.

ونحن نعقد الأمل على قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي يمنح تفويضا لنشر عملية مشتركة لحفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فهذا القرار غير المسبوق نقل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى مستوى جديد.

وفيما يتصل بمسألة الشرق الأوسط، تؤيد سلوفاكيا إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وينبغي أن تؤدي المحادثات إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، يمكنها أن تتعايش مع إسرائيل في جو من السلام والأمن الدائمين. وفي هذا السياق، نقدر استئناف الحوار بين إسرائيل وفلسطين، والتدابير المتخذة من جانب اللجنة الرباعية في هذا الشأن.

لقد مضت سبع سنوات على دورتنا الألفية، حين ناقشنا رؤيتنا لمستقبل الحياة على كوكبنا. ولم تكن سبع

وتتوقع جمهورية سلوفاكيا أيضا من الدورة الثانية والسنتين أن تنشط المناقشة حول نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فقد أتاحت لها الفرصة لكي تسهم في هذه الجهود عبر ترؤسها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، بدأت سلوفاكيا كذلك، في شباط/فبراير ٢٠٠٧، مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن، حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن القدرة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل تزايدت إلى جانب التهديد المتنامي للإرهاب الدولي. ولهذا، فإننا نود أيضا أن نولي اهتماما خاصا بهذا الخطر على السلم والأمن الدوليين. وقد أتاحت استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها الجمعية العامة في السنة الماضية (القرار ٦٠/٢٨٨) مجالا واسعا للتعاون الدولي في هذا الميدان.

وتولي جمهورية سلوفاكيا الاهتمام اللازم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، حيث نود أن نشارك أيضا بنشاط أكبر. ففي عام ٢٠٠٣، قدمنا ترشيحنا للعضوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسنوات ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢. وسيسعدنا أن نتلقى التأييد من الدول الأعضاء الأخرى لترشيحنا.

وبصفتنا مانحا جديدا للمعونة الإنمائية، نود أن نسهل إقامة تعاون أكثر فعالية مع البلدان المستفيدة والمانحة على السواء، وإدماج عمل الوكالات الدولية، والاستفادة بشكل أكثر كفاءة من قدرات الأمم المتحدة القائمة في هذا المجال. ونود أن نولي اهتماما خاصا لتنمية المناطق الخارجة من الصراع، التي تتلقى حاليا القدر الأكبر من المعونة الإنمائية. ونعتقد أنه ستكون هناك فرصة أمام سلوفاكيا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكي توظف خبرتها في مجال

لقد اخترتم تغيير المناخ موضوعاً للدورة الثانية والستين هذه. وأود أن أشكركم على تلك المبادرة، التي حظيت بإشادة الجميع.

واليوم، أود أن أتشاطر وإياكم ملاحظاتي بشأن هذه المسألة فضلاً عن التزامي الشخصي خدمة لهذه القضية. منذ عهد بعيد، تعلمت كيف أقدر الطبيعة وأتخذ التدابير اللازمة لحمايتها. ومنذ نعومة أظفاري، لُفنت كيف أتشاطر الأشياء وأرد الجميل. ثم أردت أن أرى الأشياء بأمر عيني، ومسؤولي اليوم هي أن أكون شاهداً وفاعلاً.

ولهذا قررت، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أن أقدم إسهامي الخاص وإسهام الإمارة، وذلك بإنشاء مؤسسة. ومهمة مؤسسة الأمير ألبير الثاني هي تحديد مشاريع ذات أولوية وطابع رمزي وتسريع وتيرة تنفيذها بغية إحراز نتائج ملموسة في جميع أنحاء العالم تروم تحقيق إدارة مستدامة وعادلة للموارد الطبيعية.

وتقوم أنشطة المؤسسة على ثلاثة مبادئ استراتيجية. أولها العمل إلى جانب الدول والهيئات الدولية وقادة الرأي بغية تعزيز الوعي بالتنمية المستدامة وتسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بها. وأنا ملتزم شخصياً بالاضطلاع بدور ريادي في مهام ميدانية لتعزيز الوعي في جميع أنحاء العالم. وسأقف إلى جانب غيري من رؤساء الدول، كما أفعل اليوم، لأشارك في اجتماعات دولية للتفاوض بشأن البيئة.

ويتمثل الهدف الثاني لمؤسستي في تعزيز المبادرات والأنشطة التي تجمع بين الابتكار وحماية البيئة. وتدعم المؤسسة وتمول حوالي ٣٠ مشروعاً انطلقاً من هذه السنة. كما ترعب المؤسسة من خلال أنشطتها التدليل على إمكانية الانخراط في ممارسات وسلوكيات مستدامة تحترم البيئة وتتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

سنوات غنية ولا سبع سنوات فقيرة. فقد أحرزت الأمم المتحدة بعض التقدم. لكنها، من جهة أخرى، لم تستطع أن تواكب العديد من التحديات. فعلياً أن نعمل معاً بشكل أفضل، لنجعل سجل الأداء المستقبلي يميل أكثر لصالح الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفاكيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب السيد إيفاف غاسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى خارجة قاعة الجمعية العامة.

**خطاب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير إمارة موناكو**

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير إمارة موناكو.

اصطُحَب صاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير إمارة موناكو، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** نيابة عن الجمعية العامة، يُشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الأمير ألبير الثاني، أمير إمارة موناكو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الأمير ألبير (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم بأحر تهانتي إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. فبانتخابكم الذي يشرف بلكم، اعترفت مجموعة دول أوروبا الشرقية وأعضاء هذه الجمعية بالإجماع، سيدي، بكفاءةكم العالية ودرايتكم التامة بالمنظمة. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين التعاون النشط لوفد بلدي.

على الإنسان سلوكه لآلاف السنين، فإن الإنسان هو الذي يملئ اليوم سلوكه على الطبيعة“.

ومن الضروري أيضا أن نتعهد بتشجيع أخلاقيات جديدة - أي تلك المتعلقة بالحق في حماية البيئة. وهل هناك من مكان أفضل من هذه المؤسسة المرموقة للسير على طريق التقدم؟ ولا يمكن تحقيق ذلك البعد الأخلاقي إلا إذا استند إلى الالتزام الصادق لكل فرد من الأفراد. ولذلك السبب يدعو بيل كلينتون، في كتابه الأخير، إلى التعبئة الملموسة. وكما أحسن القول، ”يمكن لكل واحد منا أن يعطي شيئا. وهناك الكثير مما يمكن القيام به، ولم يفد الأوان على الإطلاق لكي نبدأ“. وعلى غرار الرئيس كلينتون، أو من بأن السخاء يقع في صلب تلك التعبئة.

وبالتالي، لا بد لنا من تجاوز أنانيتنا وحمولنا كي نتعلم كيفية تطوير علاقة منسجمة بين بني البشر والطبيعة. ويمثل الحفاظ على كوكبنا تحدي القرن الحادي والعشرين. ويتطلب ذلك التحدي الشجاعة، والإصرار، والالتزام، والسخاء. وقبل كل شيء، فلنعمل الآن. لقد قال بيتر فرومهورف، أحد المشاركين الرئيسيين في وضع تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، في أعقاب دراسة واسعة النطاق أجراها اتحاد العلماء المهتمين، ”إن بعض التغيرات حتمية، غير أنه يمكن تفادي أوحش العواقب إذا تصرفنا بسرعة“. وتم التأكيد على تلك الرسالة مرارا وتكرارا أمس خلال المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي عقدت بدعوة من الأمين العام.

وقد كان الاتحاد الأوروبي سابقا إلى ذلك بالتزامه بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لديه بمعدل ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. فلنساعد البلدان النامية بإيجاد موارد مالية جديدة، ولنستكمل بسرعة أنماط إنتاجنا واستهلاكنا. وللتصدي لذلك التحدي، علينا العمل معا لإيجاد حلول

وأخيرا، يتمثل الهدف الثالث في إيجاد فهم عام على أوسع نطاق ممكن للتحديات البيئية وما تنطوي عليه تلك المسائل من مسؤوليات عن طريق أنشطة التوعية. وأنعهد بتكريس الوقت والجهد الضروريين لنجاح تلك الأعمال.

إن جميع البرامج التي اعتمدها المؤسسة تتماشى مع السياسة البيئية لبلدي. وقد دأبت موناكو منذ أمد طويل على العمل النشط في مجال حماية البيئة البحرية وتطوير البحث العلمي في علم الأحياء البحرية. ويدل على تلك السياسة إنشاء جد جدي، ألير الأول، قبل مائة عام متحف علم المحيطات ومتحف انثروبولوجيا ما قبل التاريخ، وإنشاء أبي، الأمير رينبي الثالث، مؤخرا محمية تحت الماء. وعزز ذلك الالتزام الدولي باتفاقات راموج المعنية بمكافحة التلوث البحري، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي. وتشكل تلك الدعوة جزءا من تاريخ بلدي.

وهذه السنة، وافقت على رعاية مبادرة دولية طموحة أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف القيام بغرس ما لا يقل عن بليون شجرة في جميع أنحاء العالم عام ٢٠٠٧. وبعد انقضاء سبعة أشهر على البدء بتلك العملية، تحقق ذلك الهدف. وهذا يمثل بادرة أمل رائعة، وعلي أن أشيد بدينامية البرنامج، الذي تكتسي أعماله في إطار الأمم المتحدة أهمية حاسمة في ما يتعلق بالبيئة.

إن وقت العمل هو اليوم. ونحن نعلم بالفعل أن مستقبل البشرية في خطر. وتلك مسؤولية جماعية. ولمعالجة هذه المسألة الملحة، لا بد من تعزيز الوعي وتعبئة القدرات وإحداث ثورة في أسلوب حياتنا. وتلك هي الكيفية التي سنقيم بها علاقة جديدة مع الطبيعة. وكما يشدد على ذلك إيف كوبينس، وهو عالم فرنسي، ”إذا كان المناخ قد أملى

في ضمان سمعة الإمارة بوصفها دولة يسودها الأمان. وبذلك تؤكد مجددا تصميمنا الدائب على مكافحة مظاهر الإرهاب بغض النظر عما تتخذه من أشكال.

ويرى بلدي أن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر أمران متلازمان، وذلك أنه يتعين علينا تحديد طريقة جديدة للنمو تقوم على مزيد من الاحترام لموارد كوكبنا، فهي على وفرتها قابلة للنفاد. ولهذا السبب طلبت إلى حكومتي أن تزيد بنسبة ٣٠ في المائة لعام ٢٠٠٨، تحت بند التعاون الدولي، مجموع التبرعات المقدمة من الإمارة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وتدلل هذه الزيادة الكبيرة في التمويل لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية على إصرار بلدي على أن يبلغ في نهاية المطاف الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي لهذه المساعدة. وما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله في مجالات التعليم والحصول على الرعاية الصحية ومكافحة الأوبئة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأزمات الإنسانية التي تعقب الكوارث الإنسانية أو الصراعات، وأخيرا، مكافحة الفقر.

وأوجه اهتماما خاصا للإجراءات التي تتخذها الإمارة من خلال برامج المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، التي تكملها المبادرات السخية للمنظمات الخيرية في موناكو، وهي تشكل أيضا جزءا من تقاليد بلدي.

ويمثل رفاه الأطفال منذ أمد طويل أحد الالتزامات ذات الأولوية بالنسبة للإمارة. وتنخرط شقيقي، صاحبة السمو الملكي أميرة هانوفر، بهمة في هذه المسألة من خلال الرابطة العالمية لأصدقاء الطفولة. وفي كانون الأول/ديسمبر المقبل، سوف تعقد الجمعية العامة مناقشة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل المعنونة "عالم صالح للأطفال"، (القرار د١-٢٧/٢)، الصادرين في عام ٢٠٠٢.

للمشاكل القائمة. والإعلانات أو الإجراءات الانفرادية لن تحل المشكلة أبدا. فالخطر عالمي. وكما ذكر الاختصاصي في علم المناخ، إدوارد بارد،

"الاحترار العالمي يتعلق بنظامنا الإيكولوجي برمته ولا يمكن معالجة عواقب هذه المشكلة إلا على المستوى العالمي".

لقد عشنا لأمد طويل في عالم مشحون بالأخطار، لكننا نواجه لأول مرة خطرا عالميا يهدد البشرية ذاتها. وتطور عقلية الإنسان وسلوكه سيستغرق وقتا لا محالة، غير أن الكوكب لا يمكنه الانتظار. وبالتالي، علينا دون مزيد من التأخير، اعتماد ثقافة قائمة على المسؤولية. ويجب علينا التصدي لهذا التحدي التاريخي حتى يتسنى لنا الحفاظ على كوكب الأرض لأبنائنا. فلعل خيارنا يقع على الأمل المبني على القيم الإنسانية، ولعلنا لا ننسى قوة الشجاعة حين تدعمها إرادة جعل البشرية من صميم أولوياتنا.

وثمة اعتبارات أخلاقية أيضا يستلزمها بلدي في التزامه المستمر والحازم بمكافحة الإرهاب. فلا يمكن أن يعتبر العنف قط تحت أي ظرف من الظروف وسيلة مشروعة لقتال من أي نوع، مهما كانت الأسباب.

ولتوطيد إطارها القانوني امتثالا للمعايير الدولية، ووفقا لتوصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، اتخذت إمارة موناكو تدابير مطابقة لما جاء في توجيهات الاتحاد الأوروبي المعتمدة لمكافحة غسل الأموال والإرهاب. وبدون انتظار للتقرير الجديد للجنة الخبراء المختارة المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال في هذا المجال، ستت حكومتي قوانين وتشريعات جديدة بشأن هذه المسائل. وحظيت موناكو بهذه الجهود التي لا تفتقر على تقدير علي لتصدرها الركب في هذا الميدان. وسوف أواصل اليقظة المطلوبة لكي يستمر إطارنا التشريعي وسياستنا الأمنية

لما نعالجه في إطار الجمعية العامة وبذا نواصل المناقشات الذي بدأت هنا. وأرجو أن يدلي بلدي بذلك مرة أخرى بدلوه في المناقشات الأساسية الخاصة بعصرنا وأن يؤكد مجددا استعداداه لأن يكون في صدارة هذا النضال الحقيقي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب للسيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية استونيا**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية استونيا.

اصطُحِب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية استونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية استونيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس إلفيس** (تكلم بالانكليزية): سأتكلم اليوم في أربعة مواضيع أساسية: تغير المناخ والأمن الإلكتروني وتسوية الصراعات والتعاون بين المنظمات الدولية.

وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، يقع على عاتق البلدان الصناعية التزام بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد حققت استونيا بالفعل الهدف الأساسي المحدد في بروتوكول كيوتو، فقد تم تقليص انبعاثاتنا من غازات الدفيئة بأكثر من ٥٠ في المائة. وإذا نعرب عن تأييدنا الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي، الذي

وقد تحقق قدر كبير من التقدم على مدى خمس سنوات، رغم أنه ما زالت توجد احتياجات كثيرة يتعين تلبيتها.

وانضمت موناكو أيضا إلى الحملة المعنونة "اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز" التي ترعاها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية. وقد التزمت شقيقتي الأميرة ستيفاني، الممثلة الخاصة للبرنامج المشترك، التزاما كاملا بتسخير طاقات الإمارة وأكثر منها لإحراز تقدم في مكافحة هذا البلاء.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن من القضايا الجارية. وأؤكد مجددا دعم بلدي لعملية زيادة عضوية هذا المجلس. والواقع أن الفرص لصون السلام والأمن الدوليين ستزيد بقدر الزيادة في عدالة تمثيل المجتمع الدولي في مجلس الأمن إلى أقصى درجة ممكنة.

وأعرب أيضا عن أملتي في أن تيسر إدارة الدعم الميداني الحديثة الإنشاء، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، أعمال موظفي الأمم المتحدة العاملين بشجاعة في الميدان من أجل ضمان السلام. وأود أن أهنيئ الأمين العام على الجهود التي يبذلها لتحقيق تلك الغايات.

لقد أصبح بلدي عضوا في الأمم المتحدة منذ ١٤ عاما. ومنذ ذلك الحين، زادت الإمارة مشاركتها على المسرح الدولي. وسعدت الإمارة باستضافة كثير من الاجتماعات والمؤتمرات رفيعة المستوى الدولية في الأعوام الأخيرة.

وعليه، من دواعي اغتباطي أن يعقد في موناكو في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ كل من الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي. وفي تلك المناسبة سوف أعتز باستقبال وزراء البيئة في الدول الأعضاء لندناش موضوعات مشاهمة

وفي المستقبل قد تصبح هجمات الفضاء الحاسوبي التي تقع في أيدي المجرمين والإرهابيين والدول الإرهابية سلاحا أكثر انتشارا وخطرا مما هي عليه الآن. والهجمات في الفضاء الحاسوبي تشكل خطرا لا على أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة فحسب، بل أيضا على مجتمعات بكاملها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم لشل الخدمات الصحية لبلد ما في حالات الطوارئ. وكثيرا ما جرى التقليل من شأن الهجمات في الفضاء الحاسوبي لأنها، لحسن الحظ، لم تؤد حتى الآن إلى خسائر في الأرواح. وفضلا عن ذلك، فإن تفاصيل تلك الهجمات الحاسوبية لا يتم نشرها لأسباب أمنية.

وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير تقنية وقانونية لمكافحة الهجمات في الفضاء الحاسوبي، لا بد للحكومات من أن تعرّف، أخلاقيا، العنف في الفضاء الحاسوبي والجريمة في الفضاء الحاسوبي، وهما أمران يجب أن يدانا بنفس الطريقة التي يدان بها الإرهاب والاتجار ببني البشر. إن مكافحة حرب الفضاء الحاسوبي تخدم مصالحنا جميعا. وهي تتطلب جهودا ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي.

في نيسان/أبريل وأيار/مايو الماضيين، تصدى بلدي، استونيا، بنجاح إلى هجمة حاسوبية كبيرة، ونحن على استعداد لأن نتشاطر مع البلدان الأخرى الدراية التي اكتسبناها في هذا المجال. وندعو المجتمع الدولي إلى التعاون في المسائل القانونية المتعلقة بالأمن في الفضاء الحاسوبي. وبما أن هذا الميدان ما زال حديث العهد نسبيا، لا بد من إنشاء مجال قانوني مناسب. وكخطوة أولى، ندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بجرائم الفضاء الحاسوبي. وهذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام الدول غير الأعضاء في المجلس.

أصدرته الرئاسة البرتغالية، عن رؤية ما بعد ٢٠١٢ بالنسبة للمناخ الدولي، نرجو أن تتوصل المفاوضات بشأن إبرام صفقة عالمية جديدة إلى إبرام اتفاق سياسي جديد وشامل وعالمي في وقت مبكر مثل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

نعم، نسلم بأن للبلدان النامية احتياجات خاصة في مجالي النمو الاقتصادي المستدام واستئصال الفقر. ولكننا نحتاج أيضا إلى فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وسيكون للاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة تأثير هائل على مستقبلنا. وتوزيع إمدادات الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة هما طريق المستقبل.

إن موارد وتكنولوجيات إزالة الكربون تأتي بشكل رئيسي من الدول الصناعية. ولذلك، يتعين علينا أن نواصل الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية فيما يتعلق باعتماد الاقتصاد "الأخضر" الذي يحد من الاعتماد على وقود الكربون ويوازن التغير المناخي الناتج عن الأنشطة البشرية. ويتعين علينا أن نشجع نقل التكنولوجيا اللازمة لإنتاج الطاقة بطريقة سليمة بيئيا. وتعتقد استونيا أن أفضل الطرق للمضي قدما هو الربط بين المساعدة الإنمائية والاستثمارات في التكنولوجيات النقية.

وإذا كان التواصل بين الناس في الماضي يمر من خطوط الملاحة البحرية والطرق التجارية، فإننا اليوم نتواصل بشكل متزايد بواسطة شبكة الإنترنت، مع ما يولده ذلك من تهديدات تلوح في الفضاء الحاسوبي. والهجمات في الفضاء الحاسوبي تعد مثلا جليا على الأخطار غير المتكافئة المعاصرة التي تهدد الأمن. إنها تجعل من الممكن إصابة مجتمع ما بالشلل بوسائل محدودة وعن بعد.

الحالة القائمة حاليا. ومن المهم أن يتم بناء الثقة بين الأطراف وأن تُستأنف الاجتماعات بين ممثلي حكومة جورجيا وممثلي أبخازيا. وليس ثمة مكان للاستفزازات العسكرية الداخلية أو الخارجية.

وما زالت هناك مهمة كبيرة أمام الأمم المتحدة هي تسهيل عودة اللاجئين إلى أبخازيا، ويؤسفنا أنها تعرقلت إلى حد كبير. وإن التقدم نحو حل الصراع سيتيسر إذا ما عملت كل الأطراف المعنية بطريقة بناءة. ويجب أن تتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لحل هذا الصراع. وفي هذا السياق، نرحب بزيادة إسهام الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤمن الاستخدام الأفضل والأبجع للموارد المتاحة، بما في ذلك في إطار التصدي لحالات الطوارئ والأزمات. وعلى سبيل المثال، فإن كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي شاركا في التصدي للتسونامي الآسيوي في عام ٢٠٠٤ والأزمة اللبنانية في عام ٢٠٠٦. ومرة أخرى، أبرز ذلك ضرورة تطوير التقييمات للاحتياجات المشتركة، وإجراء مزيد من المناقشة لأدوار وولايات الأطراف الفاعلة ذات الصلة، كمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية للمساعدة الإنسانية وآلية الحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي.

إن الفقر والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، كالفيضانات وأعاصير التسونامي وحرائق الغابات تمثل جميعها أسبابا لمشكلة عالمية أخرى، هي الهجرة الاضطرارية التي ينبغي التصدي لها بطريقة أكثر تضافرا من جانب المجتمع الدولي. إن اضطرار المرء إلى مغادرة وطنه يمثل مأساة على الدوام. وأنا أعني ذلك لأن عائلتي أجبرت على مغادرة بلدي فرارا من الاحتلال الوحشي للقوات السوفييتية. ومحاولة الاندماج في مجتمع جديد يمثل دائما تحديا كبيرا.

وينبغي لنا أن نتقدم نحو إنشاء إطار دولي حقيقي لمكافحة هذه الأعمال الوحشية. إن جدول أعمال الفضاء الحاسوبي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي أطلقه الأمين العام في أيار/مايو، يمثل مبادرة هامة لبناء التعاون الدولي في هذا الميدان. وتوافق استونيا على تقييم خبراء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بأن سن قانون تفاوضي شامل بشأن الفضاء الحاسوبي يعد أساسيا وأن الأمم المتحدة تستطيع أن توفر المحفل المحايد والمشروع اللازم لتلك المهمة.

الأمم المتحدة عاقدة عزمها على حل الصراعات. ومن البديهي أن منع الصراعات وحلها، في أفريقيا بصفة خاصة، يأتي على رأس الأولويات. ونحن نرحب بإنشاء قوة حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لقمع العنف وانعدام الاستقرار في منطقة دارفور في السودان.

ومن الأهمية بمكان تسوية الصراعات في الأماكن الأخرى كذلك مثل أفغانستان. ويتعين علينا أن نعزز وجود وظهور الأمم المتحدة هناك، لأن ذلك سيكون علامة مشجعة للسكان المحليين وسيُرسل إشارة لمنظمات المساعدة الدولية الأخرى وللمنظمات غير الحكومية بأن عليها أن تعزز أنشطتها. وينبغي للأمم المتحدة كذلك أن تتولى دورا أكبر في تنسيق جهود إعادة البناء في أفغانستان.

وأود أن أسلط الضوء على صراع واحد في أوروبا تؤدي الأمم المتحدة بشأنه دورا هاما: الصراع في أبخازيا، جورجيا. فبالإضافة إلى الصراعات "المجمدة" الأخرى في المنطقة المحاور، فإن هذا الصراع ما زال واحدا من آخر الصراعات التي بقيت بدون حل في أوروبا. ويحدوني الأمل أن يتسلح فريق أصدقاء الأمين العام بالتصميم من أجل إيجاد حل يحترم سلامة أراضي جورجيا. ولا يمكننا التهاون إزاء

على الإنسانية من أجل جعل العالم أكثر أماناً وحرية وعدلاً بشكل متزايد.

إن العالم اليوم يواجه الاحترار العالمي، وهو نتيجة للتلوث الجوي الناجم عن النشاط البشري على الأرض، مما يتسبب في تغير كبير وخطير للمناخ. ويواجه العالم أيضاً متطرفين يلجأون إلى الإرهاب واستخدام الدين لغايات سياسية؛ مع تنامي النزعة العسكرية في التصدي للإرهاب؛ ومع تكديس رأس المال والمعلومات والمعرفة، والتي كلها تصب في توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتولد توترات اجتماعية في جميع أنحاء العالم.

بالنسبة لموضوع الإرهاب، إن نموذج الحضارة المفتوحة والديمقراطية والمتسامحة، مع وجود دولة تخدم مصالح الجميع، أثبت أن الأحزاب التي تتناوب على السلطة السياسية في فترة ما بعد الحرب الباردة يمكن أن تتعايش وأن تناضل من أجل مبادئها وقيمها من خلال الوسائل السلمية. وأعتقد أن النموذج نفسه لا يمكن أن ينجح إلا إذا تم تعديله على النحو السليم ليتلاءم مع الواقع الملموس للمناطق الأخرى.

في الوقت نفسه، علينا أن نواصل تعميق دراستنا وتحليلنا لخطر الإرهاب وأن نستخدم الوسائل السلمية للسعي إلى توافق آراء أكثر اتساعاً بشأن التصديقات الجماعية اللازمة لمواجهته.

يمكن للإسلام أن يتعايش سلمياً في مجتمعات تعتنق معتقدات دينية أخرى. ومع ذلك، من الضروري تحييد التعصب ومنع أسلمة الدولة، التي تتعارض مع المفهوم القانوني الحديث للدولة العلمانية لدى الجنس البشري.

وفي رأينا أنه من الضروري الدفاع عن التنوع الثقافي وجعل عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكثر شمولية وعدالة؛ وأن يتم في البلدان ذات الأغلبية المسلمة دعم

والجهود المشتركة المنسقة جيداً هي وحدها القادرة على أن تمنع منعاً باتاً اضطراب الناس إلى ترك ديارهم لأنهم لا يملكون خياراً آخر. وبالتالي، فإن النهج الشامل إزاء الهجرة البشرية ينبغي أن يظل مسألة أساسية على جدول أعمال الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية استونيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توماس هيندريك إلفيس، رئيس جمهورية استونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب فخامة السيد خوزي إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أنغولا

اصطحب السيد خوزي إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوزي إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس دوس سانتوس (تكلم باللغة البرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):** في البداية، أود أن أحيي المجتمع الدولي، الممثل شرعياً هنا اليوم. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ شخصياً السيد بان كي - مون لانتخابه لمنصب الأمين العام لمنظمتنا. وإني واثق، سيدي، بأن قيادتكم القديرة وصمودكم والتزامكم أمور ستساعدنا في بحثنا عن حلول توافقية للقضايا التي تؤثر

ولذلك نحن ندعم مبادرة الأمين العام لهذا الغرض، ونحن مقتنعون بأن البلدان التي تلوث الجو بأكبر قدر، مثل أغنى البلدان، ينبغي أن تسهم بموارد أكثر في حمايته.

إن جمهورية أنغولا اليوم تستطيع المشاركة بنشاط أكبر في جهد التضامن الجماعي هذا من أجل البشرية، لأن البلد يعيش في سلام منذ أكثر من خمس سنوات بقليل ويسير نحو التطبيع الكامل لحياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والدليل على ذلك يكمن في أن أنغولا وقعت جميع البروتوكولات الدولية لصالح حماية البيئة، مثل بروتوكول كيوتو وبروتوكول مونتريال، في الوقت الذي تسهم فيه في حل الصراعات وإحلال السلام في منطقتها وفي القارة الأفريقية بأسرها.

وبوصفنا بلدا ترأس مؤخرا لجنة بناء السلام، يسرنا أن نعلم أنه قد تم إحراز تقدم هام في تعزيز عمليات السلام في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وكوت ديفوار وليبيريا.

بيد أن الصراع بين إثيوبيا وإريتريا والصراع الدائر في دارفور، في السودان، لا يزالان متأججين، في حين أن قضية تقرير مصير الصحراء الغربية لا تزال دون حل. وإنني مقتنع بأن المنظمة ستظل تشارك في البحث عن حل لهذه المشاكل في أقرب وقت ممكن وأن قوات الأمم المتحدة سيتم نشرها في دارفور على وجه السرعة.

ومقر لجنة خليج غينيا موجود حالياً في لواندا، حيث اجتمع ممثلو منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي مؤخراً بناء على مبادرة من أنغولا. وتعمل المؤسسات لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتعاون متعدد الأشكال بين أعضائهما، اتساقاً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتنشيط جميع القوى والحركات التي تدافع عن الحياة العصرية وفصل الدولة عن الدين؛ وأن يتم دعم قيم وامتيازات الثقافة العالمية المكرسة في الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية. هذه الحركة هائلة، وهي لا تزال تنمو ويمكنها أن تكون أكثر فعالية من العمل العسكري، الذي ينبغي حسب فهمنا أن يكون الملاذ الأخير.

إن التعايش والحوار بين الثقافات سبيلان آخريان للعمل يمكن أن يكونا أفضل وأكثر استخداماً للجمع بين الأديان الرئيسية وجميع شعوب العالم، على أساس المثل العليا للسلام والتضامن والإخاء.

وإن محاربة الفقر والجوع في العالم من خلال خطة عالمية تشرف عليها الأمم المتحدة باعتبارها اتفاقه دولية، ودفع أسعار أعلى وأكثر إنصافاً للسلع أو الموارد الطبيعية المستخرجة من البلدان النامية، وتقديم الدعم التقني للدول الفقيرة مسائل من شأنها أن تسهم كثيراً في القضاء على الفوارق الاجتماعية وعلى التربة الاجتماعية والدعم المقدم إلى لذين يفضلون العنف.

وفي هذا الصدد، يجب تنظيم عولمة الاقتصاد من أجل الحد من الفوارق بين مركز ومحيط النظام الاقتصادي وضمان حصول كل شخص على الوسائل اللازمة للبقاء بكرامة.

وينبغي لهذا التنظيم أن يعالج أيضا المسائل البيئية. فهناك بلدان شهدت تطورا صناعيا سريعا دون إيلاء الاهتمام الواجب لحماية البيئة. وتنخرط الآن بلدان أخرى في مسعى مماثل، وهي بذلك تزيد انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتفاقم أثر غازات الدفيئة. ومن الواضح أن اجتماعا جديدا لجميع زعماء العالم أمر مطلوب بإلحاح من أجل إقرار خطة عالمية لحماية البيئة والبدء بتنفيذها.

إن الحملة التي تقودها الأمم المتحدة لمكافحة الأسلحة التقليدية والنوية والكيميائية والبيولوجية والألغام الأرضية، فضلاً عن عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية التي يقوم بها ذوو الخوذ الزرق في مناطق كثيرة، قد أسهمت في جعل العالم أكثر أمناً. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز رصد تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتحرك صوب عملية عالمية لتزع السلاح وكبح أي سباق تسلح جديد. ومن الأمور الملحة كذلك أن تستأنف عملية السلام في الشرق الأوسط بطريقة ملتزمة وشاملة، لأن هذه المنطقة ما زالت غير مستقرة وتمثل مصدر تهديد مستمر للسلام العالمي.

وثمة موضوع يتكرر إدراجه في جدول أعمال الجمعية هو الحظر المفروض على كوبا. ولا بد من إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مرة وإلى الأبد، لأنه يخالف مبادئ القانون الدولي والفصلين الأول والثاني من ميثاق الأمم المتحدة. وأنغولاً يجدوها الأمل في أن تبدي الأمم المتحدة رأيها في هذا الشأن وتبقى مخلصه لجوهر ميثاقها، الذي على أساسه يجب أن تأتي كل الإجراءات نتيجة نقاش وقرار جماعي، كيما نبتعد عن الأحادية.

إن التحديات الماثلة أمامنا تتطلب حواراً بناءً بين جميع البلدان المعنية، وخصوصاً بين رؤساء الدول والحكومات الذين يتعين عليهم أن يتغلبوا على الخلافات والأزمات المحتملة، وأن يتتغوا أرضاً وسطاً بين ما هو ممكن وما هو منشود، بين الجرأة والواقعية.

ونرى أنه بالعمل المشترك وتعزيز الحوار بين الحضارات وتنشيط روح التضامن الدولي، يمكن بناء عالم أفضل للجميع. إن عالماً ينعم بالسلام، ويقوم على العدالة وسيادة القانون، وبدون أسلحة الحرب وبدون التلوث

ولا بد لي أن أسلط الضوء على الدور البالغ الأهمية الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤديه في منع نشوب الصراعات وتسويتها. وفي نفس الوقت، فإنها يمكن أن تنبه الجميع إلى ضرورة تعزيز ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة تمويلها، بدون المساس بأنشطة ما بعد الصراع، مثل نزع السلاح وإعادة توطين السكان، في جملة إجراءات أخرى.

وفيما يتعلق بحالة أفريقيا خصوصاً، فمن الخير لنا أن نرى الأهداف الإنمائية للألفية وقد تحققت بالكامل، لكي يواكب معدل النمو في القارة برمتها مثيله في الاقتصاد العالمي. وخفض معدل الفقر المدقع بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، كما تتوخى الأمم المتحدة، لا بد أن يقترن بمكافحة حاسمة للجوع والمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والآفات المتوطنة الأخرى. غير أن فعالية تلك الإجراءات تتوقف على إنجازات تكميلية، كأن تكون التجارة مع البلدان المتقدمة النمو أكثر إنصافاً، ويكون تنقل رؤوس الأموال أكثر تدفقاً، فضلاً عن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، والإعفاء من الديون الخارجية.

وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم كبير في إصلاح منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه لا بد من مواصلة المضي قدماً في تلك العملية، وخاصة فيما يتصل بمجلس الأمن، بغية تعزيز سلطة المنظمة وفعاليتها وجعلها أكثر تمثيلاً، وأكثر ديمقراطية، وأكثر تشاركاً في ميادين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وبالرغم من الانتقادات وبعض الإخفاقات المعروفة، تبقى الأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة على الصعيد الدولي التي تتمتع بالهيبة والمصداقية لحل الصراعات بين الدول واحتواء الأزمات التي تخرج عن سيطرة سلطات دولة ما أو تعرض سكانها للخطر نظراً لأبعادها.

أريد أن أستهل بياني من حيث توقفت في العام الماضي، بقرار إيطاليا بالدفاع عن حقوق الإنسان في العالم ومعارضة عقوبة الإعدام. في الشهور الأخيرة، اجتهدت إيطاليا لتمكين الجمعية من اتخاذ قرار بشأن وقف عالمي لعقوبة الإعدام، بهدف إلغائها بالكامل. إنه لمن دواعي سرورنا أن نرى التأييد لمبادرتنا يتنامى يوماً بعد يوم في أوروبا كما في كل مناطق العالم الأخرى. وها نحن الآن قد وصلنا إلى نقطة حاسمة.

وأثق أننا سنقف صفاً واحداً في هذه المعركة التي يساندها جمع من حملة جائزة نوبل ورجال دولة وسيدات دولة ورجال ونساء يعشقون الحرية في مختلف بقاع العالم. كما أثق أن الاتجاه المتنامي في القانون الدولي والممارسات الوطنية يسير نحو إلغاء عقوبة الإعدام تدريجياً، كما ذكر الأمين العام بان كي - مون، (بيان صحفي، SG/SM/10839) وأن هذا الاتجاه سيكتسب شرعية قانونية حين تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي نحن بصدد تقديمه الآن إلى جانب كثير من الدول من كل المجموعات الإقليمية والإتحاد الأوروبي. وإذا كان العمل السياسي الأصيل يفترض بعد الرؤيا، فإن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون بمثابة إنجاز سياسي عظيم ودليل قاطع على أن الجنس البشري قادر على إحراز التقدم ليس في مجال العلوم فحسب، بل أيضاً في الميدان الأخلاقي.

إن قراراً ضد عقوبة الإعدام يصدر عن الأمم المتحدة سيدل على أن الجنس البشري أفضل حالا اليوم منه بالأمس/ حتى في الجوانب الأخلاقية، وستكون لمثل هذا القرار آثار عظيمة تبشر بمستقبل أكثر عدالة وبتجتمع حرر نفسه من دائرة التصعيد الانتقامي، مستجيباً في ذلك للحكمة القديمة التي تقول إن من يريد السلام لا بد أن يسعى لإحقاق العدالة.

الخطير، سيكون عالماً أكثر أمناً. وبناء ذلك العالم يعتمد بالكامل على الإرادة السياسية لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. فلنوحّد قوانا جميعاً من أجل عالم أفضل للجميع.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد جوزيه إدواردو دوس سانتو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

**خطاب السيد رومانو برودي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطحب السيد رومانو برودي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد رومانو برودي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد برودي** (إيطاليا) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة، سيدي، لانتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للجمعية العامة. إن خبرتكم في الشؤون الدولية ومعرفتكم الوثيقة بهذه المنظمة تؤهلانكم بشكل خاص لهذا المنصب الهام. وفي نفس الوقت، أتوجه بخالص الشكر إلى سلفكم، السيدة هيا راشد آل خليفة، لحكمتها وتفانيها في إدارة أعمال الجمعية.

التغلب عليها وجب علينا أن نأخذ كل أبعادها في الحسبان، أو بمعنى آخر أن نطرح جانبا كل المصالح الضيقة في كوكب يزداد عولمة كل يوم.

وهذا ينطبق أيضا على تغير المناخ الذي يحتل عن جدارة موقعا خاصا في هذه الدورة. وكما ذكرت أمس في اجتماع دعا إليه الأمين العام، فإن إيطاليا تعتبر مسألة تغير المناخ إحدى الأولويات ونحن، ضمن مجموعة أخرى من الدول الأوروبية، نساند فكرة التخفيض الأحادي الجانب للانبعاثات الغازية بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. كما قطعنا التزامات مماثلة في مجال كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والوقود الأحثائي. ونحن في أوروبا تمكنا بالفعل من اتخاذ العديد من القرارات الاستراتيجية، ولكن من الواضح أن أي اتفاق يعقب كيوتو لا يمكن الوصول إليه إلا في إطار الأمم المتحدة لأننا حين نتكلم على الاحتباس الحراري إنما نتكلم عن أهم مشكلة عالمية تواجهنا اليوم.

ولم يعد ثمة مجال لطروحات وطنية عندما يتعلق الأمر بحل المشكلات العالمية. وقد انقضى منذ عهد بعيد عصر تركيب وتفكيك الحدود الوطنية. ولم يعد أمامنا من أمل إلا من خلال التعاون متعدد الأطراف الذي يستنفر طاقات الجميع.

إن مهمتنا اليوم هي أن نكيف ما بأيدينا من هياكل التعاون متعدد الأطراف لتتواءم مع متطلبات عالم متغير باستمرار، وأن نبتكر أنماطا جديدة من الإدارة العالمية لأن ذلك هو السبيل الوحيد للتعاظم مع التحولات العالمية.

أما التحدي الذي يواجهه أوروبا اليوم فهو ألا تستسلم لواقع العالم كما هو بل أن تسعى إلى تحسين أوضاعه وفق القيم التي تؤمن بها كالحرية والديمقراطية واحترام الآخرين والقواعد التي تحكم التعايش السلمي. ومن أجل هذا نقوم الآن بمراجعة المعاهدات التي أسست للاتحاد

لقد رحبنا في العام الماضي بوقف إطلاق النار في لبنان وبإطلاق عملية قوات الأمم المتحدة المؤقتة في شكلها الجديد وهي التي ما فتئت حتى الآن ومنذ عدة أشهر تحت قيادة إيطالية. واليوم، وبفضل التزامنا الجماعي، فإن لبنان أفضل حالا مما كان عليه وإن لم يكن قد تمكن بعد من حل مشاكله كما ظهر ذلك جليا للأسف في المهجمات الوحشية التي حدثت في الأيام القليلة الماضية.

إن علينا أن نستمر في دعم عملية المصالحة في لبنان وأن نساعد على استعادة وحدته عن طريق انتخاب الرئيس الجديد للبلاد. وعلينا أن نفعل كل ذلك دون إغفال الأسباب الكامنة وراء مختلف الصراعات التي تحدث في الشرق الأوسط، ولعل قضية فلسطين من أول وأهم هذه الأسباب. وباختصار، فإن علينا الاستمرار في حشد الدعم للمصالحة بين الشعوب وداخل الشعب الواحد.

إن عودة السلام إلى الشرق الأوسط تنصدر قائمة أولويات المجتمع الدولي، إذ أن إحلال قدر أكبر من السلام والحرية والرفاه في هذه المنطقة سيجعلنا جميعا نعيش في قدر أكبر من السلام والحرية والرفاه. ومن هنا اغتباطي بدعوة الولايات المتحدة إلى عقد اجتماع عالمي جديد حول عملية السلام. ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمتنا في هذا الأمر وقد بدأنا بالفعل تحركنا، آخذين في الاعتبار أن فرص نجاح هذا الاجتماع تتسع بقدر ما يستقطب من دول المنطقة للمشاركة فيه.

وستواصل إيطاليا أداء دورها كذلك في بقية أنحاء المنطقة بدءا بإجراء حوار فيها لأن المشاكل المعقدة لا تحل إلا عن طريق الحوار، ولا يحضرن أي مثال لحل دائم لأي مشكلة تم فرضه من الأعلى أو من الخارج.

إن التحديات التي تواجهنا اليوم، ومن بينها إحلال السلام في الشرق الأوسط، تحديات بالغة التعقيد. فإذا أردنا

والدور المركزي للمجلس، وخواصه بوصفه المصدر الأعلى للشرعية الدولية يتطلبان منا السعي للوصول إلى حلول سياسية مقبولة لدى الجميع.

لقد اقترحت العام الماضي في هذه القاعة بالذات الشروع في مفاوضات للخروج من هذا الطريق المسدود ولتعزيز دور المنظمة. ونبهت إلى ضرورة الشروع في مفاوضات مبنية على البحث عن حلول تحقق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء لا على أنماط ومواقف معدة سلفا ولا تقبل المناقشة.

لذلك، فأنا سعيد أن أرى الجمعية العامة وهي تقرر، بعد عام واحد من ذلك الوقت، أن تبذل قصارى جهدها، من خلال المفاوضات الحكومية الدولية ضمن وسائل أخرى، بغية الوصول إلى اتفاق عام حول إصلاح مجلس الأمن نأمل جميعا أن نفتح به صفحة جديدة، وصولا إلى حل متفق عليه يتضمن تمثيلا أفضل في المجلس لأهم أصحاب المصلحة الإقليميين. وبلدي على استعداد للمساهمة في ذلك ولن يتوان عن المساهمة بالآراء في المرحلة الجديدة من عملية إصلاح مجلس الأمن.

ومن أهداف الإصلاح أيضا زيادة فعالية المنظمة في المجالات والمسائل التي بوسعها، بحكم تاريخها ورسالتها، أن تشكل فيها قيمة مضافة: أفريقيا والمسائل المتعلقة بالتنمية. وتقوم الأمم المتحدة بمجهود كبير في أفريقيا. ونُشر أكثر من ثلثي الخوذ الزرق في أفريقيا في بعثات لحفظ السلام. وستسعى إيطاليا لتحقيق هذا الهدف بإنشاء صندوق مرفق السلام الأفريقي الذي سيكمل نظيره الصندوق الأوروبي. وتظل دارفور والصومال من المصادر الأساسية التي تبعث على قلقنا الكبير.

ولكن سيكون من الخطأ النظر إلى الجانب السلبي وحده وتجاهل العديد من البوادر الواعدة للتنمية والوحدة في

ونعمل على اعتماد سياسة خارجية ودفاعية موحدة. ومن أجل هذا أيضا ابتكرنا جنسية جديدة هي الجنسية الأوروبية، يؤهلنا لنيلها إجماعنا الطوعي على بعض القيم المشتركة، لا صلات القربى أو الجنسية.

وهكذا، فإن الحلم الأوروبي ما هو إلا وليد الحلم الكوني المتجسد في الأمم المتحدة. لقد ظلت هذه الأخيرة خلال العام المنصرم تؤدي دورا محوريا في حل النزاعات الدولية. وتقف مسألنا لبنان ودارفور شاهدين على أن الأمم المتحدة قادرة على أداء المهمة الموكلة إليها إذا توفرت الإرادة لدى الدول الأعضاء لإعطائها دورا مركزيا قويا. وعلينا أن نسأل أنفسنا ما هي احتياجات الأمم المتحدة لتؤدي مهمتها في جميع أنحاء العالم بنفس القدر من الكفاءة في معالجة الأزمات المختلفة.

إن أول وأهم ما نحتاجه هو منظمة قابلة للتجديد والتكيف. وقد لمسنا أول النتائج الإيجابية من عملية الإصلاح خلال العامين السابقين. والجمعية العامة التي تظل أهم جهاز لصنع القرار في المنظمة تمثل الجانب الرئيسي في عملية الإصلاح هذه. ولن يصيبني الملل من تكرار ما قلته من قبل عن ضرورة استعادة الجمعية العامة لموقعها المركزي والاستفادة مما لديها من توجيهات سياسية، وقبل كل شيء من صفة العالمية التي تتمتع بها.

إن مبدأي الديمقراطية وتمثيل الدول الأعضاء يشكلان الأساس الذي تقوم عليه منظومة الأمم المتحدة. ولهذا نعارض أي مفهوم بشأن إصلاح مجلس الأمن يقوم على زيادة الأعضاء الدائمين فيه. إن المساهمات المتنامية من قبل عدد متصاعد من الدول الأعضاء في المنظمة يجب ألا تهدر بإدخال إصلاحات صفوية وانتقائية.

ومن الواضح أن إصلاح مجلس الأمن يعني معالجة إحدى الركائز الأساسية المتعلقة بميكل الأمن الجماعي.

الأمن يؤدي بشكل متزايد بالشعوب والبلدان إلى الانطواء على أنفسها.

والخطر يكمن في أن هذا الشعور بانعدام الأمن يمكن أن يؤدي إلى تراجع المجتمعات. بل حتى أكثر الأمم حرية وديمقراطية، إن شعرت بالتهديد، فإنها قد تتخذ تدابير تقوض السلام وتنتهك معه الحقوق السياسية والمدنية لمواطنيها.

وفي مواجهة هذه المخاطر فإننا نعتدي ونسترشد بمبادئ الأمم المتحدة وقيمها التي تمكننا من الاهتمام إلى السبيل في أصعب الظروف. وسلوك الطريق القويم ليس من المقتضيات السياسية فحسب؛ بل إنه، قبل كل شيء، مطلب معنوي لنا جميعا أيضا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية إيطاليا على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد رومانو برودي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

**خطاب تلقيه السيدة أنجيلا ميركل، المستشارة الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه السيدة أنجيلا ميركل، المستشارة الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

اصطُحِبت السيدة أنجيلا ميركل، المستشارة الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يُسعدني أن أرحب بفخامة السيدة أنجيلا ميركل، المستشارة الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

أفريقيا. وأنا أشير هنا إلى نمو الاقتصاد وإلى بريق الأمل الذي يلوح في أجزاء عديدة من القارة.

وفي أوروبا، نقوم حاليا بالاستعداد لعقد القمة الأفريقية الأوروبية الثانية. ومحدوني الأمل أن تُعقد بنجاح قبل نهاية العام. وتعكف إيطاليا، فوق كل ذلك، على ضمان أن تؤدي القمة إلى سياسة أوروبية تجاه أفريقيا تستحق التسمية.

وذلك ما ينقلني إلى موضوع التنمية. إن مسؤولية الأمم المتحدة تكمن في أن تُبقي على التنمية في صدارة جدول الأعمال الدولي. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكثر من إلقاء الخطب الرنانة. وعلينا أن نعمل جميعا من أجل تحقيقها. ولقد سبق أن أعربت عن استعدادي لحضور الاجتماع في العام المقبل لبحث تقرير مرحلي عن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا قبل سبعة أعوام.

لا يمكن أن نتجاهل بعد الآن الواقع من حولنا: فنصف التجارة والاستثمار العالميين يستفيد منهما ١٤ في المائة من سكان العالم؛ وتلقى البلدان الـ ٤٩ الأكثر فقرا في العالم ٠,٥ في المائة من الإنتاج العالمي؛ وتكمن ٩٠ في المائة من ثروات الكوكب في أيدي ١ في المائة فقط من سكانه. سنكون بحاجة إلى جهود الجميع، ولا سيما الأغنياء. ومجموعة الدول الثماني بإمكانها أن تضطلع بدور مهم في هذا المجال. وأتعهد بأن أجعل هذه المسألة محور اهتمام الرئاسة الإيطالية للاتحاد في عام ٢٠٠٩.

ما يرح مبدأ التضامن والتعاون اللذان تتسم بهما هذه المنظمة سليمين كما كانا قبل ٦٢ عاما. وانتشار قيم الديمقراطية والاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان ينبغي ألا يُسيانا أن هذه المبادئ والقيم لا تزال تتعرض للخطر وتُنتهك في أرجاء كثيرة جدا من العالم. والأهم، أن انعدام

مثل هذه المساهمات لا يمكنها إلا أن تكمل اتفاقا لما بعد كيوتو برعاية الأمم المتحدة. وهي لن تكون بديلا عنه أبدا.

هذه الدورة للجمعية العامة، بالتالي، لا بد من أن تحدد المسار بالنسبة للخطوة الحيوية التالية: مؤتمر المناخ في بالي. ولا بد لوزراء البيئة أن يتفقوا في بالي على خريطة طريق واضحة بحيث يمكن إنجاز المفاوضات بنجاح بحلول عام ٢٠٠٩. ثمة عناصر رئيسية ثلاثة: تفاهم مشترك حول حجم تخفيض الانبعاثات، وتفاهم مشترك بشأن المساهمات الوطنية المنصفة، وتفاهم مشترك حول الأدوات التي ينبغي أن نستخدمها لحماية المناخ وتعزيز النمو الاقتصادي في آن واحد.

إن نطاق الحاجة إلى العمل أصبح يتضح بشكل متزايد. فلا بد على الأقل أن نحقق بمقدار النصف الانبعاثات العالمية بحلول منتصف القرن. ومن أجل هذا، لدينا مبدأ واضح نسترشد به: مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المختلفة. وعلى الدول الصناعية أن تتبنى أهداف تخفيض طموحة ومطلقة. لقد وضع الاتحاد الأوروبي، أثناء رئاسة ألمانيا، أهدافا جريئة لعام ٢٠٢٠. وينبغي للبلدان الصناعية أن تخفف بشكل جذري من انبعاثاتها المحسوبة على أساس حصة الفرد الواحد.

ولا بد للاقتصادات الناشئة أن تفصل، في المقام الأول، بين نموها الاقتصادي والانبعاثات. وعلى المدى الطويل ينبغي للانبعاثات المحسوبة على أساس الفرد الواحد في البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة أن تلتقي عند مستوى يتماشى مع هدفنا العالمي لحماية البيئة.

إن عملية الالتقاء الطويلة الأمد هذه ستفسح لجميع البلدان المجال لأن تتطور. ولا تطالب بالكثير من أي أحد. وما من شك يراودني بأنه لا يمكن توفير ما يلزم من ثقة يعول عليها إلا باتفاقية تضعها الأمم المتحدة.

**السيدة ميركل** (ألمانيا) (تكلمت بالألمانية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أرجو قبول تهانينا، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأتمنى لكم النجاح الكامل.

نشهد حاليا فترة من التغيرات المثيرة. فالفرص العظيمة تقترب بمخاطر جسيمة. والهياكل العالمية آخذة بالتغير. والدول والاقتصادات والمجتمعات أضحت متشابكة على نحو لم يُعرف من قبل. وهذا ما نسميه العولمة.

والأمر الطيب بشأن هذا التغير هو أن الرخاء في تزايد وأعدادا متزايدة من الناس تنجو من الفقر. إن التحدي الذي يكمن في ذلك التطور هو عدم حصول كل شخص على نصيبه العادل من هذا الرخاء. ثمة اختلالات كبيرة. وبالتالي نحتاج إلى وعي عالمي، يتجاوز الحدود الوطنية، بشأن مسؤوليتنا المشتركة من أجل السيطرة على التحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا.

ما من شك في أن تغير المناخ هو من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الإنسانية اليوم. وبالتالي، أرحب أيما ترحيب بقراركم، سيدي الرئيس، بجعل تغير المناخ محور اهتمام دورة الجمعية العامة هذا العام. فالحقائق لم تكن أبدا بهذا الوضوح الذي نراه الآن، ولا التوافق في الآراء بين العلماء بهذا القدر الكبير، ولا الحاجة إلى العمل لا جدل فيها مثلما هي عليه الآن. فكل بلد بلا استثناء يتأثر بتغير المناخ. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالجه لوحده. وإن التقاعس عن اتخاذ إجراءات سترتب عليه تكاليف باهظة ويتسبب في نشوب صراعات عالمية.

ما معنى ذلك للمضي قدما؟ بعبارة محددة، هذا يعني أن أية مساهمة من الدول الفرادى أو مجموعات الدول هي موضع ترحيب. ولكن لا بد لي أن أضيف بكل تأكيد أن

٢٠١٥، هدف ال ٠٧ ر في المائة الذي حددته الأمم المتحدة. وإننا ملتزمون بتلك التعهدات.

لا ريب في أن الشراكة الأصيلة تفرض على كل الأطراف واجبا - واجب تصعيد الكفاح ضد الفساد، والسعي إلى أسلوب أفضل للحكم، وحماية أقوى لحقوق الإنسان. وإننا نريد دعم أفريقيا بصورة محددة. ولقد حدثت تطورات مشجعة في القارة، ولكن حدثت أيضا نكسات خطيرة لسوء الحظ، في زيمبابوي، على سبيل المثال.

شعار "النمو والمسؤولية في الاقتصاد العالمي" هو أيضا الشعار الهادي للرئاسة الألمانية في هذه السنة لمجموعة الدول الثماني.

المبدأ الثاني هو أننا يتعين علينا أن نقوي فعالية الأمم المتحدة. ولا شك في رأبي على الإطلاق بأن الأمم المتحدة هي المكان الذي يمكن فيه إيجاد الردود الجماعية على التحديات العالمية. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح. وهذا ينطبق، في المقام الأول، على مجلس الأمن. ففي أزمت كثيرة يجب أن يكون المجلس قادرا على التقدم بسرعة بمقترحات إلزامية عالميا. وحتى يتمكن من ذلك يجب عليه أن يتمتع بالمشروعية الدولية. لكن التكوين الحالي لمجلس الأمن عاد لا يعبر عن عالم اليوم. وبالتالي لا بديل عن تكييفه مع وقائع العالم السياسية.

لقد دأب بلدي في السنوات الماضية على المشاركة بهمة في هذه المناقشة. ألمانيا مستعدة لتحمل قدر أكبر من المسؤولية، ولاحتلال مقعد دائم في مجلس الأمن. وإن ما نحتاج إليه اليوم هو نتائج ملموسة. إننا لسنا في بداية الطريق في هذا السعي. فعملية إصلاح الأمم المتحدة أثمرت بالفعل بعض النتائج، مثل تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على صعيد المنظومة، وتأسيس لجنة بناء السلام.

وبالتالي، فإن حماية المناخ ستكون المحك الذي سيختبر مقدرة المجتمع الدولي على التصرف بفعالية في القرن الحادي والعشرين. ففي قارتنا نعرف نحن الأوروبيين من تجربتنا اليومية أنه، رغم أن أي بلد بمفرده قد يكون أصغر من أن يتمكن من إحداث فارق حقيقي، فإننا، مجتمعين، يمكن أن ننجز الكثير.

واستنادا إلى تجربتنا، أعتقد أن ثلاثة مبادئ تنسم بأهمية حاسمة لمستقبلنا المشترك. الأول القوة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية لا يجوز الفصل بينهما. وهذا المبدأ ينطبق سواء على الطريقة التي تعامل بها الدول مواطنيها أو كيف تتعامل الدول بعضها مع بعض. إنه يشدد على حق وحرية كل فرد في بلوغ طاقته الكاملة، ويرفع في الوقت نفسه لواء التماسك والتضامن، مع الرفض القاطع للانعزالية والحمائية.

هذا هو سبب سعيينا إلى اتفاق متوازن شامل على الاتجار المتعدد الأطراف. وهذا يعني، تحديدا، أننا يتعين علينا أن نحقق خاتمة مبكرة ناجحة لجولة الدوحة. لقد تم تبديد كثير من الوقت. ويتعين علينا أن ننتهز آخر فرصة متاحة لنا للمفاوضات في هذا الخريف. وهدفنا يجب أن يكون أسواقا مالية شفافة وحماية فعالة للملكية الفكرية، فضلا عن الحد الأدنى من المعايير القانونية والاجتماعية. ذلك أنني مقتنعة بأنه لا يمكن أن توجد منافسة عادلة من دون قواعد أساسية مشتركة.

إننا لن نحقق التماسك والتضامن إلا ضمن شراكة إنمائية عالمية. وإن المجتمع الدولي، بوضعه الأهداف الإنمائية للألفية، إنما وضع لأول مرة أهدافا إلزامية قابلة للقياس وحدد مواعيد نهائية. وإن ألمانيا، إلى جانب شركائها في الإتحاد الأوروبي، تعهدت بأن تبلغ في موعد لا يتجاوز عام

أما والحال كذلك، فإننا يجب أن نفعل أكثر من التشدد بالألفاظ حول ذلك الأمن. وألمانيا، بجانب شركائها، ستواصل السعي إلى حل دبلوماسي. وألمانيا إذ تضع ذلك الهدف نصب أعينها فإنها ستنادي بحزم - إذا لم تغير إيران موقفها - بفرض جزاءات إضافية أشد.

وحدة المقصد تشكل أيضا مفتاح الكفاح ضد الإرهاب الدولي، لا سيما في جهودنا الرامية إلى إشاعة الأمن والاستقرار في أفغانستان. ووحدة المقصد هي أيضا حيوية لتأمين مستقبل سلمي في كوسوفو، حيث يضطلع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي بدور نشيط بصفة خاصة. إننا نريد حلا تحت رعاية الأمم المتحدة. والأطراف كافة مدعوة الآن لإبداء الرغبة في تقديم التنازلات والحلول التوفيقية.

كما ندعم بقوة جهود مجموعة الشرق الأوسط الرباعية من أجل السلام في تلك المنطقة. ألمانيا مدافع عن رؤيا الدولتين، داخل حدود آمنة وفي سلام، للشعب اليهودي في إسرائيل وللפלستينيين في فلسطين. ونرحب بحقيقة أن الطرفين يواصلان محادثاتهما بهمة أكبر، في المقام الأول فيما يتعلق بمؤتمر الشرق الأوسط المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

المبدأ الثالث هو أننا يجب أن نعزز القيم الراسخة المشتركة. وبعقدي أن أحد المخاطر الكبيرة في القرن الحادي والعشرين يكمن في أن الأزمات والصراعات يمكن أن تتسبب في تصادم بين الحضارات. وهذا يجب ألا يحدث. ولهذا السبب أتوسل من أجل التسامح - التسامح المفهوم بالشكل الصحيح، وليس ممارسة "كل شيء مقبول" ثم الادعاء بأنه تسامح. يجب أن يتمكن كل فرد من أن يسير في طريقه الخاص، لكنه يجب أن يكون ضمن مسار المجتمع الدولي، وليس خارجه.

إلا أن الوقت قصير. وثمة أزمات عديدة يتعين علينا أن نتعامل معها في هذه اللحظة. وبصرف النظر عن العوامل المختلفة العديدة التي تسببت في تلك الأزمات، إلا أنها كلها تتشاطر شيئا واحدا: لن يتسنى حلها إلا بتعددية الأطراف. ومفتاح إهاتها يكمن في وحدة المقصد.

وهذا ينطبق بصورة خاصة على إيران. لقد واصلت إيران العمل في برنامجها النووي بطريقة تتناقض بوضوح مع مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة. ولا يساورن الشك أحدا حول الطبيعة الخطيرة لهذا البرنامج. إن إيران تتجاهل قرارات مجلس الأمن الدولي. وإيران تهدد إسرائيل بشكل سافر.

لا يخدعن أحد منا نفسه. إذا تمكنت إيران من امتلاك القنبلة النووية، فإن العواقب ستكون كارثية، أولا وقبل كل شيء، على وجود إسرائيل؛ ثانيا، على المنطقة بأسرها؛ وفي النهاية علينا جميعا في أوروبا وفي العالم، علينا نحن الذين نولي الأهمية لقيم الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان. ولهذا السبب يجب علينا أن نمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية.

المجتمع الدولي لا يجوز له أن يسمح بأن ينقسم على نفسه، ولا أن يسمح لرده الحاسم على استفزازات إيران بأن يُقوّض بأي حال. العالم ليس ملزما بأن يثبت أن إيران تصنع قنبلة نووية. بل إن إيران هي التي يجب أن تقنع العالم بأنها لا تبذل جهدا جهيدا للحصول على تلك القنبلة.

المستشارون الاتحاديون الألمان الذين سبقوني وفوا جميعا، بلا استثناء، بالمسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق ألمانيا تجاه وجود إسرائيل. وإنني بدوري أتعهد بالوفاء بتلك المسؤولية التي تركها التاريخ إرثا لنا. وهي تمثل أحد المبادئ الأساسية التي يهتدي بها بلدي. وبعبارة أخرى، أمن إسرائيل ليس قابلا للتفاوض بالنسبة لي بصفتي المستشارة الألمانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية على البيان الذي ألقته للتو.

اصطحبت السيدة أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥.

وهذا المسار يجري الانحراف عنه بوضوح عندما تُرتكب انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان، مثلما يحدث في دارفور. ثمة مأساة إنسانية تتوالى فصولها هناك. ولقد تم تبديد قدر كبير من الوقت. وقد آن أوان العمل. إن الجرائم المرتكبة هناك لا يجوز أن يفلت مرتكبوها من العقاب. وهذا المسار جرى الانحراف عنه في ميانمار، حيث تعرضت حقوق الإنسان هناك بالمثل للازدراء طيلة سنوات. وإنني أحث الحكومة على ألا تستخدم القوة ضد المتظاهرين السلميين، وأن تفسح المجال في النهاية لمستقبل ديمقراطي للبلد. وهذا المسار جرى الانحراف عنه أيضا عندما نفذت عمليات اغتيال سياسية، مثلما حدث لرفيق الحريري، أو الاعتداء الجبان الأخير قبل بضعة أيام في لبنان. إن محكمة الحريري يجب أن تبدأ أعمالها بأسرع وقت ممكن. وأدعو سوريا إلى أن تعلن اعترافها الدبلوماسي بلبنان، بعد انتظار طويل.

إن قناعتي الراسخة هي أنه علينا، المرة تلو الأخرى، أن نحشد قوانا لتأكيد قيمنا المشتركة من الحرية والديمقراطية. ولكي نفعل ذلك، نحتاج إلى أساس لا يتزعزع.

ولدينا هذا الأساس: إنه ميثاق الأمم المتحدة. لقد كُتِبَ فيما كانت أوروبا ومساحات شاسعة من بقية أنحاء العالم تنوء بالخراب. وهو إقرار بأن حقوق الإنسان العالمية موجودة فعلا، على الرغم من جميع الفصول المظلمة والتحويلات الصعبة في تاريخنا. وبعبارة أخرى جوهر الميثاق هو احترام كرامة كل فرد وحمايتها. وذلك هو السبب الكامن وراء اجتماعنا هذا كل سنة، والعمل معا من أجل مستقبل شعوبنا.

وستبذل ألمانيا قصارى جهدها لدفع ذلك العمل قدما. وإننا نتطلع إلى تعاون مثمر مع جميع الشركاء في الأمم المتحدة.